جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر الطور الثاني

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان :

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

دراسة حالة ولايتي ميلة وقالمة

من إعداد الطالبة :

❖ آية سندس جمال

إشراف الأستاذة:

د. سهام بوفلفل

السنة الجامعية:2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء :

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث أهدي عملي هذا الى :

والدي:

لا أستطيع أن أقول لك شكراً فهي لا تقال إلا في نهاية الأحداث وأنا أرى نفسي دائما في البداية ، أنهل من خيرك وعطائك الذي لا ينضب وأظل في كل لحظة أقضيها معك أنهل وأتعلم الكثير . . . فمن غيرك زرع فيا لميول العلمية وشجعني على ممارسة الانشطة العلمية المتنوعة منذ صغري عندما كنت رفيقتك الدائمة في كل الدورات العلمية التي برعت في إعدادها والتدريب فيها.... . أدامك الله ورعاك لتكون منارة دائمة في حياتي.... .

والدتي:

ربما لا تتاح الفرصة دائماً لكي أقول لك شكراً . . . وربما لا أملك دائما جرأة التعبير عن الامتنان والعرفان ولكن يكفي أن تعرفي يا نور العين وبهجة الفؤاد . . .أن لك ابنة تنتظر فرصة واحدة لتقدم لكما الروح والقلب والعين هدية رخيصة لكل ما قدمتيه . . . حماك الله وأدامك. . . عصفورا مغردا بملأ حياتنا بأعذب الألحان .

إخوتي (دينا، حنين، كنان):

إلى المحبة التي لا تنضب . . . والخير بلا حدود . . .إلى من شاركتهم كل حياتي . .أنتنم أزهار حياتي .. تمددتها بعمق أبدي. . أنما جوهرتي الثمينة وكثري الغالي ، حماكما الله.

أحبابي:

الأهل والأصدقاء الذين رافقوني خاصة صديقتي جمانة التي شجعت خطواتي عندما غالبتها الأيام . . . لكم مني حبي وآمناني.

أية سندس

الشكر

أتوجه قبل كل شيء إلى الله عز وجل بالشكر العظيم والامتنان الوفير على ما منحني إياه من نعمة العون والتوفيق والسداد.

كما لا يفوتني الذكر أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى: الأستاذة الكريمة: سهام بوفلفل التي شرفتني بقبولها الإشرافي أولا ،ومشاركتي عناء البحث والمتابعة، وعلى التوجيهات والنصائح المقدمة فكانت نعم المشرف وجزاها الله ألف خير وأبقاها ذخرا وفخرا للجامعة والطالب.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى جميع أساتذة قسم العلوم التجارية دون استثناء.

دون أن ننسى عمال وعاملات المكتبة.

وكل من ساعدني من قريب أو من بعيد سواءً بالقليل أو بالكثير لإنجاز هذا العمل.

شكرا.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وإبراز دورها في تنويع الاقتصاد الوطني خلال الفترة(2010-2022)،حيث أصبح التنويع الاقتصادي محور اهتمام العديد من الدول من بينها الجزائر. حيث لخصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها ضرورة تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين الدخل الوطني وتنويع تكوينه وكذلك تخفيض معدلات البطالة من خلال توفير مناصب الشغل سنويا، وهذا الأخير له دور فعال في تحسين الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عامة وفي ولايتي ميلة وقالمة خاصة وبالتالي يمكن الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنويع اقتصاد خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنويع الاقتصادي، قالمة، ميلة.

Summary:

This study aimed to identify the reality of small and medium enterprises in Algeria and highlight their role in diversifying the national economy during the period (2010-2022), as economic diversification has become the focus of attention of many countries, including Algeria. The study summarized a set of results, the most prominent of which is the need to strengthen the role of small and medium enterprises in improving the national income and diversifying its composition, as well as reducing unemployment rates by providing job positions annually, and the latter has an effective role in improving the economic conditions in Algeria in general and in the states of Mila and Guelma in particular. Relying on small and medium enterprises in the process of diversifying the economy outside the hydrocarbon sector.

Keywords: small and medium enterprises, economic diversification, Guelma, Mila

الفهرس

الفهرس:

الموضوع	الصفحة
ملخص الدراسة	-
الإهداء	-
شكر وتقدير	-
الفهرس	-
قائمة الجداول.	-
قائمة الأشكال	-
تمهيد:	أ
أولا: التساؤل الرئيسي	أ
ثانيا: فرضيات الدراسة	ب
ثالثا: أسباب اختيار الموضوع.	ب
رابعا: أهمية الدراسية	ب
خامسا: أهداف الدراسة	ب
سادسا: منهج الدراسة	ج
سابعا: صعوبات الدراسة	ج
ثامنا: مجال الدراسة	ج
تاسعا: الدراسات السابقة.	ج
عاشرا :هيكل الدراسة	ه
الفصل الأول: الطرح النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	
تمهيد	1
المبحث الأول: إشكالية تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2
المطلب الأول: عوامل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	2
• أولا: العوامل الاقتصادية.	2
• ثانيا: العوامل التقنية .	2
• ثالثا: العوامل السياسية.	3
المطلب الثاني: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	3
• أولا :المعايير الكمية.	4
• ثانيا: المعايير النوعية.	5
المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	6
• أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه.	6

• ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات	7
• رابعا: المقاولة من الباطن	8
• خامسا: تصنيف المؤسسات من حيث الشكل القانوني	9
المبحث الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
المطلب الأول: تعريف الدول المتقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	10
المطلب الثاني :تعريف الدول النامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
المطلب الثالث: تعريف المنظمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	13
المبحث الثالث : خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	15
المطلب الاول : خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	15
المطلب الثاني :أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
المطلب الثالث: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
• أولا : البلدان المتقدمة.	21
• ثانيا: الدول النامية.	21
المبحث الرابع: مؤسسات صغيرة ومتوسطة مشاكل ومعوقات أسباب النجاح والفشل .	21
المطلب الأول: مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	22
المطلب الثاني : أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
المطلب الثالث :أسباب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	25
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي	28
تمهيد	29
المبحث الأول :أساسيات عامة حول التنويع الاقتصادي.	30
المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي.	30
• أولا: تعريف التنويع الاقتصادي:	30
• ثانيا: أشكال التنويع الاقتصادي	31
• ثالثا :خصائص التنويع الاقتصادي:	32
المطلب الثاني :أهمية التنويع الاقتصادي.	33
المطلب الثالث: أهداف التنويع الاقتصادي	35
المبحث الثاني: نظريات ومستويات وميكانيزميات التنويع الاقتصادي	36
المطلب الأول: نظريات التنويع الاقتصادي	36
المطلب الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي	38
المطلب الثالث: ميكانيزميات تنويع الاقتصادي.	39
المبحث الثالث : أنماط التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه	41

المطلب الأول : أنماط التنويع الاقتصادي	41
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	43
• أولا :تعريف المؤشرات:	43
• ثانيا :مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي:	44
المطلب الثالث: محددات التنويع الاقتصادي.	47
المبحث الرابع: قراءة في بعض التجارب الدولية في مجال تنويع الاقتصادي.	49
المطلب الأول :تجارب الدول المتقدمة.	49
• أولا: التجربة النرويجية.	49
• ثانيا: التجربة الصينية	49
• ثالثا: التجربة كوريا الجنوبية:.	50
المطلب الثاني : تجارب بعض الدول النامية الغربية.	51
• أولا: تجربة ماليزيا	52
• ثانيا: التجربة الهندية	52
• ثالثا: تجربة جنوب إفريقيا	52
• رابعا: تجربة إندونيسيا.	53
المطلب الثالث: تجربة بعض الدول العربية.	53
• أولا: تجربة المملكة العربية السعودية:	53
• ثانيا: تجربة البحرين:.	54
• ثالثا: تجربة قطر:.	54
• رابعا: تجربة الإمارات:.	55
خلاصة الفصل	57
الفصل الثالث: المؤسسات الصغيرة بديل التنويع الاقتصادي في الجزائر	58
تمهيد	60
المبحث الأول: واقع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	61
المطلب الأول: مدلول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	61
• أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	61
• ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	62
• ثالثا: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	63
المطلب الثاني: المنظومة المؤسسية لقطاع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	64
• أولا: وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني:	64
• ثانيا: بورصة المناولة:	66
• ثالثا: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	67
المطلب الثالث: مكانة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	69

• أولا: أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	69
• ثانيا :المشاكل التي تعترض إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.	73
المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر	75
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الجزائري.	75
• أولا: مراحل تنمية الاقتصاد الجزائري للألفية الثالثة.	75
• ثانيا: الاقتصاد الجزائري وعلاقته بالعلة الهولندية.	78
المطلب الثاني: مبررات التنويع الاقتصادي في الجزائر	80
• أولا: أسباب التنويع الاقتصادي في الجزائر::	80
• ثانيا: مبررات إنتهاج استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر	81
المطلب الثالث: قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر.	81
• أولا: التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي.	81
• ثانيا: التنويع الاقتصادي في الصادرات.	82
• ثالثا: التنويع في الواردات.	83
• رابعا: التنويع في الايرادات العامة.	83
• خامسا: التنويع في العمالة.	83
• سادسا: التنويع في إجمالي تراكم رأس المال الثابت.	83
المبحث الثالث: سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر بين التحديات وفرص النجاح	84
المطلب الأول: السياسات الاستراتيجية للتنويع الاقتصادي في الجزائر.	84
• أولا: السياحة.	85
• ثانيا: الفلاحة.	87
• ثالثا: الصناعة.	91
• رابعا: الطاقات المتجددة.	96
المطلب الثاني: تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر.	97
المطلب الثالث: فرص نجاح نموذج التنويع الاقتصاد الجزائري.	98
المبحث الرابع: الدراسة الميدانية لولاتي قالمة وميلة.	99
المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي لولاية قالمة.	99
• أولا: التعريف بولاية قالمة.	99
• ثانيا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة.	100
• ثالثا: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية قالمة.	100
• رابعا: الدور الوظيفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية قالمة	102
• خامسا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال السياحة بولاية قالمة.	103
• سادسا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة بولاية قالمة.	104
• سابعا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم القطاع الفلاحي لولاية قالمة.	105

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنويع الاقتصادي لولاية ميلة.	108
• أولا: التعريف بولاية ميلة.	108
• ثانيا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة	109
• ثالثا: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.	109
• رابعا: الدور الوظيفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.	111
• خامسا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية لولاية ميلة	111
• سادسا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية لولاية ميلة	112
• سابعا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية في تنمية ولاية ميلة	113
المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين العراقيل والحلول الموضوعة لولايتي قالمة وميلة	114
• أولا: المشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه كل من ولايتي ميلة وقالمة	114
• ثانيا: الحلول المقترحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	115
خلاصة الفصل	117
الخاتمة:	و
النتائج:	و
اقتراحات	ز
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

العنوان	الصفحة
الجدول 1-1تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل	08
الجدول 1-2تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان	11
الجدول 1-3تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان المتطورة	12
الجدول 1-4معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية	13
الجدول 1-5تعريف البنك الدولي لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة	14
الجدول 1-6تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
الجدول 3-1 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائر	62
الجدول 3-2مكونات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة2022	63
الجدول 3-3 تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة2010-2022	64
الجدول 3-4مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل بالجزائر للفترة2010-2022	70
الجدول 3-5مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الناتج الداخلي الخام للفترة2010-2022	71
الجدول 3-6مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات للفترة 2010-2022	72
الجدول 3-7مساهمة التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي للفترة2010-2022	82
الجدول 3-8مساهمة التنويع الاقتصادي في الصادرات للفترة2010-2022	83
الجدول 3-9 تطور عدد السياح الوافدين بالجزائر خلال الفترة2010-2022وإيرادات السياحية	86
الجدول 3-10تعداد أنشطة السياحة سنة2022	86
الجدول 3-11عدد النشاطات ومناصب الشغل للصناعات التقليدية.2022	87
الجدول 3-12مساهمة المناطق الطبيعية في الإنتاج الفلاحي سنة2020	89
الجدول 3-13تطور الواردات والصادرات الفلاحية والغذائية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	89
الجدول 3-14مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة للفترة2010-2022	90
الجدول 3-15مراحل برنامج الطاقة المتجددة	96
الجدول 3-16تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة خلال الفترة 2011-2020	100
الجدول 3-17توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط بولاية قالمة خلال الفترة2017-2020	101
الجدول 3-18تطور مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة خلال الفترة2017-2020	102
الجدول 3-19تطور عدد المؤسسات الفندقية لولاية قالمة 2010-2022	103
الجدول 3-20توزيع الحمامات والمنابع المعدنية لولاية قالمة 2022	104
الجدول 3-21مختلف نشاط مؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقطاع القناعة لولاية قالمة2010-2020	105
الجدول 3-22قطاع الصناعة التقليدية والحرف2022	105
الجدول 3-23اليد العاملة الفلاحية في ولاية قالمة للفترة2013-2022	106

الجدول 3-24الانتاج من المحاصيل الزراعية لولاية قالمة للفترة2010-2022	106
الجدول 3-25الانتاج الحيواني لولاية قالمة سنة2022	107
الجدول 3-26تربية المواشي والطيور سنة2022	107
الجدول 3-27تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة خلال الفترة 2011-2019	109
الجدول 3-28توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط بولاية ميلة خلال الفترة 2011-2019	110
الجدول 3-29 تطور مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة خلال الفترة 2012-2019	111
الجدول 3-30توزيع الحمامات والمتابع المعدنية لولاية ميلة سنة 2022	112
الجدول 3-31الفنادق المستغلة الموجودة بولاية ميلة 2021	112
الجدول 3-32عدد الصناعات التقليدية لولاية ميلة سنة2019	112
الجدول 3-33توزيع الأراضي الفلاحية عبر ولاية ميلة	113
الجدول 3-34توزيع الثروة الحيوانية عبر ولاية ميلة سنة2019	114
الجدول 3-35إنتاج الحيواني لولاية ميلة 2019	114
الجدول 3-36 إنتاج المحاصيل الزراعية لولاية ميلة	114

قائمة الأشكال:

العنوان	الصفحة
الشكل1-1معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
الشكل1-2مزايا وعيوب طرق تعريف المؤسسات الصغير والمتوسطة	6
الشكل1-3أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
الشكل 2-1منحنى لونرز ومعامل جيني	45
الشكل 2-2سلع المصدرة لكوريا الجنوبية	51
الشكل 3-1رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي في الجزائر	84

المقدمة العامة:

تمهيد:

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية تحولات غير مسبوقة منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي تمثلت أساسا في تكريس بوادر العولمة وذلك بازدياد الاهتمام بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور المحوري الذي تلعبه في المساهمة الفعالة للدول المتقدمة والنامية في زيادة الأداء في الإنتاجية والقدرة التنافسية وسرعة التأقلم مع متغيرات المحيط الخارجي وهذا من خلال أهميتها الاقتصادية والاجتماعية.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساس بناء الاقتصاد في البلدان المختلفة، فقد أصبحت هذه المؤسسات مع مطلع التسعينات البديل الأقوى للتغلب على العديد من المشاكل الاقتصادية مثل مسألة خلق العمالة، زيادة الصادرات، تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، وهذا نظرا لتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والديناميكية.

حيث يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة، خصوصا في ظل الاضطرابات الحالية التي تشهدها الأسعار العالمية للطاقات الناضبة، واقتناع الدول بوجوب عدم الاستمرار في اعتماد عليها كمصدر رئيسي للثروة، وضرورة التوجه نحو التنويع الاقتصادي الذي يعمل على تحقيق لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراتها الحقيقة ضمن اطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الانتاجية في قطاعات متنوعة دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية. وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محلا لمورد الوحيد.

حيث فتحت الجزائر المجال لهذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج مجال المحروقات وتحقيق الاقلاع الاقتصادي والخروج من الاقتصاد الريعي، إلا أن هذا القطاع يواجه العديد من الصعوبات والعراقيل التي تمنع تطوره بالشكل الذي يحقق التنمية وللتخلص من التبعية الاقتصادية.

وبما أن ولايتي قالمة وميلة يعتبران جزء لا يتجزأ من التنمية الوطنية، تسعى الجزائر إلى إستغلال إمكانيات الولايتين عن طريق خلق ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف ضمان تقدم الولايتين على كافة الأصعدة بغية تحقيق تنمية محلية تمكنها من المساهمة في تجسيد التنمية الوطنية.

من خلال هذه الدراسة سنحاول التطرق إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كيفية مساهمة هذا القطاع في تحقيق التنويع الاقتصادي للجزائر، مع الصعوبات التي تواجه.

أولا: التساؤل الرئيسي: بناءا على ما تقدم فإنه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر عامة وفي ولايتي قالمة وميلة خاصة؟

ومن هذا التساؤل تنبثق جملة من الأسئلة الفرعية يمكن طرحها كالتالي:

- فيما تتمثل البدائل الاستراتيجية للتنويع الاقتصادي في الجزائر؟ وهل يمكن إعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البديل المناسب لإحداث ذلك؟

- ماهو الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات إقتصادية (سياحة، فلاحة، صناعة)؟
- هل ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع إقتصاد ولايتي ميلة وقالمة ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة: قصد الإجابة عن التساؤلات المطروحة سابقا، يمكن صياغة الفرضية التالية بهدف طرحها للمناقشة، واختبار صحتها كالآتي:

- تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تحقيق التنويع الاقتصاد الجزائري ومعالجة مشكلة الاعتماد الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر على النفط الخام.

ومن هذه الفرضية الأساسية بإمكان الاعتماد على فرضيات فرعية أخرى لعل أهمها ما سنوجزه فيما يلي:

- هذه المؤسسات تساهم في التقليل من البطالة ورفع نسبة النمو اقتصادي للدولة.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم رهان أي إقصاد دولة سواء صناعية أو نامية.
- إدراك الجزائر لأهمية وضرورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنويع الاقتصاد الجزائري، وإعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة لتنمية المحلية لولايتي ميلة وقالمة.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع.

من الأسباب التي دفعتني لاختيار الموضوع الدراسة نذكر ما يلي:

- أهمية التنويع الاقتصادي بحيث يعتبر الحل البديل للدول النامية لتنمية قطاعاتها الإنتاجية والخروج من الاقتصاد الريعي وذلك باعتمادها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إمكانية أن تكون هذه الدراسة بوابة لدراسات أخرى جديدة في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا التنويع الاقتصادي والمساهمة في لفت الانتباه حول أهمية هذا القطاع في بعث التنويع وكذا زيادة معدلات النمو وتحقيق التنمية.
- القناعة الشخصية بأهمية موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في التنويع الاقتصادي.
- الميول الشخصي وطبيعة التخصص الذي أدرس فيه

رابعا: أهمية الدراسية: تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة لتسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنويع اقتصادي ومساهمته في إزدهار الاقتصاد الجزائري، وأهمية البحث في التنويع الاقتصادي باعتباره ظاهرة اقتصادية في غاية الاهمية.

خامسا: أهداف الدراسة: نهدف من خلال معالجتها لهذا الموضوع إلى تبيان ما يلي:

- إبراز مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية اقتصاد الجزائر وباعتبارها أداة فعالة لتحقيق تنويع اقتصادي.

- الإجابة على التساؤلات الفرعية ودراسة الفرضيات المقدمة لإثبات صحتها أو نفيها، وبالتالي التعرف على حقيقة دور المؤسسات صغيرة والمتوسطة بالتنويع الاقتصادي.
- اكتساب معارف جديدة عن مؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي.

سادسا: منهج الدراسة

بالنظر إلى طبيعة الموضوع اعتمدت الدراسة على انتهاجنا منهج يتناسب مع طبيعة الموضوع، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي وذلك من أجل تبيان التعاريف والمفاهيم الأساسية عند عرض الخلفية النظرية للموضوع، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي عندما تم إسقاط الجانب النظري على واقع الاقتصاد الجزائري بغية تحليل وتقييم ومدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي بالجزائر والمنهج التاريخي وذلك بتحليل الدراسة من الفترة 2010-2022.

أما فيما يخص أدوات جمع المعلومات، فقد اعتمدنا على المسح المكتبي فيما يخص الجانب النظري، وذلك بالاعتماد على الكتب ذات العلاقة بالموضوع بصورة شاملة أو جزئية باللغة العربية والأجنبية، إضافة إلى البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات أو المقدمة في شكل أوراق بحثية في الملتقيات العلمية، بالإضافة إلى البحوث المقدمة في رسائل الماجستير والدكتوراه، كما تم الاعتماد على المواقع المتواجدة على شبكة الانترنت. أما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد فيه بصورة أساسية على الاحصائيات المقدمة من قبل الهيئات الرسمية المسؤولة عن قطاع المؤسسات والصغيرة والمتوسطة وكذا بعض الجهات الأخرى ذات العلاقة مع الاحصائيات التي تخدم موضوع الدراسة.

سابعا: صعوبات الدراسة: واجهتنا بعض الصعوبات فيما يخص تضارب بعض الإحصائيات والمعطيات

ثامنا: مجال الدراسة: لقد تمت معاجلة موضوع الدراسة في إطار حدود زمنية ومكانية يمكن توضيحها كالآتي:

الحدود المكانية: تمت دراستنا على مستوى الاقتصاد الجزائري، ودراسة ميدانية لتبيان أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية للولايتين قالمة وميلة.

الحدود الزمانية: تم إخيار الفترة من 2010الى 2022.

تاسعا: الدراسات السابقة.

يعتبر تحليل وتقديم الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع من أهم معايير تحديد البناء البحثي السليم، إذ تساهم في دعم الفهم حول موضوع الدراسة، حيث تعددت الدراسات التي تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير أنه لم تكن هناك دراسات كافية تناولت موضوع ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنويع الاقتصادي وهذا ما يعتبر بمثابة إضافة تقدمها هذه الدراسة، وسيتم التطرق في هذا العنصر المرتب زمنيا إلى أهم هذه الدراسات والتي نوردها في الآتي:

الدراسة الأولى لعايد مهيدي، آيت محمد مراد بعنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر،2019،تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الدور على أحد أهم مواضيع الساعة التي تشغل بال الخبراء والباحثين الاقتصاديين والسياسيين على حد السواء، ويتعلق الأمر بالتنويع الإقتصادي في الجزائر والدور التي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعبه لتحقيق هذا المبتغى. ولقد توصلت من خلال هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تلعب الدور المناط بها في توسيع القاعدة الإنتاجية وكذا ترقية وتنويع هيكل الصادرات والذي لا يزال يتشكل أساسا من صادرات النفط، إن كل هذا يستدعي إيجاد الآليات الفعالة لتفعيل دور هذه المؤسسات خاصة في ظل نجاح العديد من الدول النفطية والتي تمكنت من فك شفرة التبعية للمحروقات وبجدارة.

الدراسة الثانية لزلاطو نعيمة، سداوي نورة، والمعنونة بـ **أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري** وهي مقالة منشورة في مجلة **المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية**، جامعة تسمسيلت، الجزائر،2022، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصاد الوطني من خلال ما تقدمه هاته الاخيرة من منتجات وخدمات مختلفة على مستوى كافة القطاعات سعيا منها تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبيرة وتنويع النسيج الصناعي. حيث لخصت الدراسة الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال التباين القطاعي من حيث استيعاب عدد أكبر من المؤسسات بالمقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

الدراسة الثالثة لشليغم أنيسة، صيد فاتح، بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات للفترة 2000-2019، جامعة سكيكدة، الجزائر،2022، تهدف الدراسة على بيان الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000-2019، وهذا كون هذه الاخيرة تتبر من بين المصادر الحيوية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد أظهرت نتائج قياس أثر القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات أن هناك علاقة سببية بين القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات إضافة إلى وجود علاقة طردية بينهما.

الدراسة الرابعة لبن عبد الرحمان عبد الصمد، حمريط عبد اللطيف، زدام أحمد أمين، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي دراسة احصائية لحالة الجزائر 2007،2016،مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى العلمي لملتقى الوطني حول آليات دعم النمو الاقتصادي في الجزائر الامكانيات والفرص "،بجامعة احمد دراية ، ادرار، تهدف الورقة البحثية بتقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2007 الى 2016 حيث كان هدفها الرئيسي من هذه

الدراسة معرفة مدى تأثير هذه المؤسسات على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر وكذا مساهمتها في التنويع الاقتصادي نظرا لأهمية هده الأخيرة ودعمها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث تم إستخلاص مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام، في تصدير وخلق القيمة المضافة. خاصة أن الجزائر كرست مجهودات كبيرة تجسدت في شكل برامج دعم للنهوض بهذا القطاع وتبين ان لهذه المؤسسات دور في تفعيل الاقتصاد الوطني والقضاء على البطالة.

مقارنة بين دراستي والدراسات الأخرى المعتمد عليها في الدراسة:

- ✓ اختلفت دراستي على دراسات الأخرى وذلك بأن الدراسات استعانت بالاستبيان لجمع البيانات ودراستي بتحليل الفترة الممثلة 2010-2022.
- ✓ اختلف دراستي عن دراسات الأخرى أن دراستي اعتمدت على تحليل تنويع الاقتصادي في قطاعات الاقتصادية(السياحة، الفلاحة والصناعة)
- ✓ اختلفت دراستي عن الدراسات الاخرى ان دراستي استعانت بولايتي ميلة وقالمة لتعزيز الدراسة.

عاشرا :هيكل الدراسة: للإحاطة بالإشكالية المطروحة ومعالجتها منهجيا تم تقسيم هذه الدراسة الى مقدمة، ثلاث فصول وخاتمة، حيث تم وضع مقدمة عامة تتضمن إشكالية البحث وأهميته، أهدافه، والمنهج المتبع للدراسة أما عن محتويات الفصول التي يتكون منها البحث فهي كالاتي:

- ✓ يتعرض الفصل الأول للدراسة والمعنون بالطرح النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال أربع مباحث، المبحث الأول تضمن إشكالية تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى التجارب الدولية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما فيما يخص المبحث الثالث فتطرقنا إلى أهمية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها في الدول النامية والمتقدمة أما فيما يخص المبحث الرابع فتطرقنا الى مشاكل وأسباب نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ الفصل الثاني للدراسة والمعنون الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والمقسم إلى اربع مباحث حيث ذكرنا في المبحث الأول مفاهيم عامة للتنويع الاقتصادي، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى نظريات وميكانيزمات التنويع الاقتصادي، أما المبحث الثالث فتناول أنماط التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه، وأخيرا تناولنا المبحث الرابع الذي درس بعض التجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي.
- ✓ الفصل الثالث وهو الفصل التطبيقي للدراسة بعنوان: " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديل التنويع الاقتصادي في الجزائر "، محاولة منا إسقاط الجانب النظري على الاقتصاد الجزائري تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، المبحث الأول خصص لتقديم نظرة عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2010-2022 والمبحث الثاني الذي تضمن واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، المبحث الثالث تم فيه معالجة سياسات التنويع بين التحديات وفرص النجاح أما المبحث الرابع والأخير فكان عبارة عن دراسة ميدانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة وقالمة.

الفصل الأول: الطرح النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي للدول مما جعلها تحظى بالأولية والاهتمام من أغلبية الدول، لأنها تطور اقتصاداتها وتحقق أهداف الإنمائية، بغية النهوض بهذا الأخير لذلك نجد أن عملية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد أحد مرتكزات التي تعتمد عليها الدول في نجاح مسارها التنموي لهذا سعت الكثير من الدول في إبراز دورها في عملية التنمية.

وإنطلاقا مما سبق، سوف نستعرض هذا الفصل في أربعة مباحث كما يلي:

- **إشكالية تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **التجارب الدولية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الخصائص والأهمية.**
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المشاكل، أسباب النجاح والفشل.**

المبحث الأول: إشكالية تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم دقيق وشامل وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، باختلاف امكانياتها وقدراتها وكذا ظروفها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، ما أدى إلى وجود صعوبات صاحبت تحديد تعريف موحد لهذه المؤسسات.

المطلب الأول: عوامل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

على الرغم من اتفاق الباحثين بشأن مزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ألا أنه لا يزال هناك إشكال كبير فيما يتعلق بوضع تعريف موحد وواضح لها وتحديد معالمها وأشكالها، إذا أنه من الصعب إيجاد الحد الفاصل بين هذه المؤسسات بمختلف أحجامها، بل إن مفهوم الحد الفاصل بين أحجام المؤسسات هو إشكال في حد ذاته، حيث أن هذا المفهوم يختلف من دولة إلى اخرى وحتى داخل الدولة نفسها.

أولا: العوامل الاقتصادية :يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **اختلاف درجة النمو**: إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية وينعكس هذا التفاوت في المستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة، وأيضا في وزن الهياكل الاقتصادية.[1] من المؤسسات ووحدات اقتصادية. يترجم ذلك في اختلاف النظرة الى هذه المؤسسات والهياكل من بلد الى اخر، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو الولايات المتحدة الامريكية أو في أي بلد مصنع أخر يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو المغرب من جهة أخرى، وبنفس النظرة ينطبق الأمر عند مقارنة بين مؤسسة تعتبر كبيرة في موريتانيا أو مالي إذ تعتبر صغيرة في إيطاليا، فانطلاقا من هذه النظرة نصل إلى نتيجة ان تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد الى أخر الأمر الذي يفسر غياب تعريف موحد صالح في جميع الدول[2] .
2. **اختلاف النشاط الاقتصادي**: أمام اختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادي، فهناك مثلا مؤسسات صناعية تحتاج إنتاج السلع والخدمات إلى استثمارات ضخمة، وطاقات مالية وعمالية محدودة مع هيكل تنظيمي وتسييري بسيط جدا [3].

ثانيا: العوامل التقنية :حيث تتمثل في مستوى الاندماج بين المؤسسات[4]، حيث يظهر العامل التقني من خلال مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحينما تكون هذه الاخيرة اكثر قابلية للاندماج يؤدي هذا الى توحد عملية

---

[1] أمال بوسمينة، **أهمية التحالفات الاستراتيجية في تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة "مع دراسة مقارنة بين الجزائر. وفرنسا"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015، ص،4.

[2] عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – دراسة حالة الجزائر** – ،اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ،جامعة الجزائر ،2004، ص ،04

[3] عبد الكريم اللطيف ،**واقع وافاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاصلاحات –دالة الاقتصاد الجزائري** ،رسالة ماجيستير، غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2002،ص04

[4] الطيب داودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات –حالة الجزائر** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 11، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،2011، ص61.

الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر، وعندما تكون العملية الانتاجية مجزأة أو موزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة[1].

ثالثا: العوامل السياسية: تتمثل في مدى إهتمام الدولة ومؤسستها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومحاولة تقديم مساعدات وتذليل الصعوبات التي تعرض لها طريق ترقيته ودعمه، ويخضع هذا العامل إلى رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات والمهتمين بشؤون هذا القطاع[2].

المطلب الثاني: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من عدم وجود مفهوم دولي عام متفق عليه في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه يوجد اتفاق على المعايير الاساسية التي يمكن على أساسها وضع تعريف لهذه المؤسسات. وفي هذا السياق يمكن أن نميز بين مجموعتين من المعايير لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تناولت الأولى مجموعة المعايير الكمية، أما المجموعة الثانية فتشمل المعايير النوعية، ويمكن تلخيص أهم المعايير المستخدمة إجمالا كما هي موضحة في الشكل الموالي.

الشكل (1،1): معايير تصنيف مؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

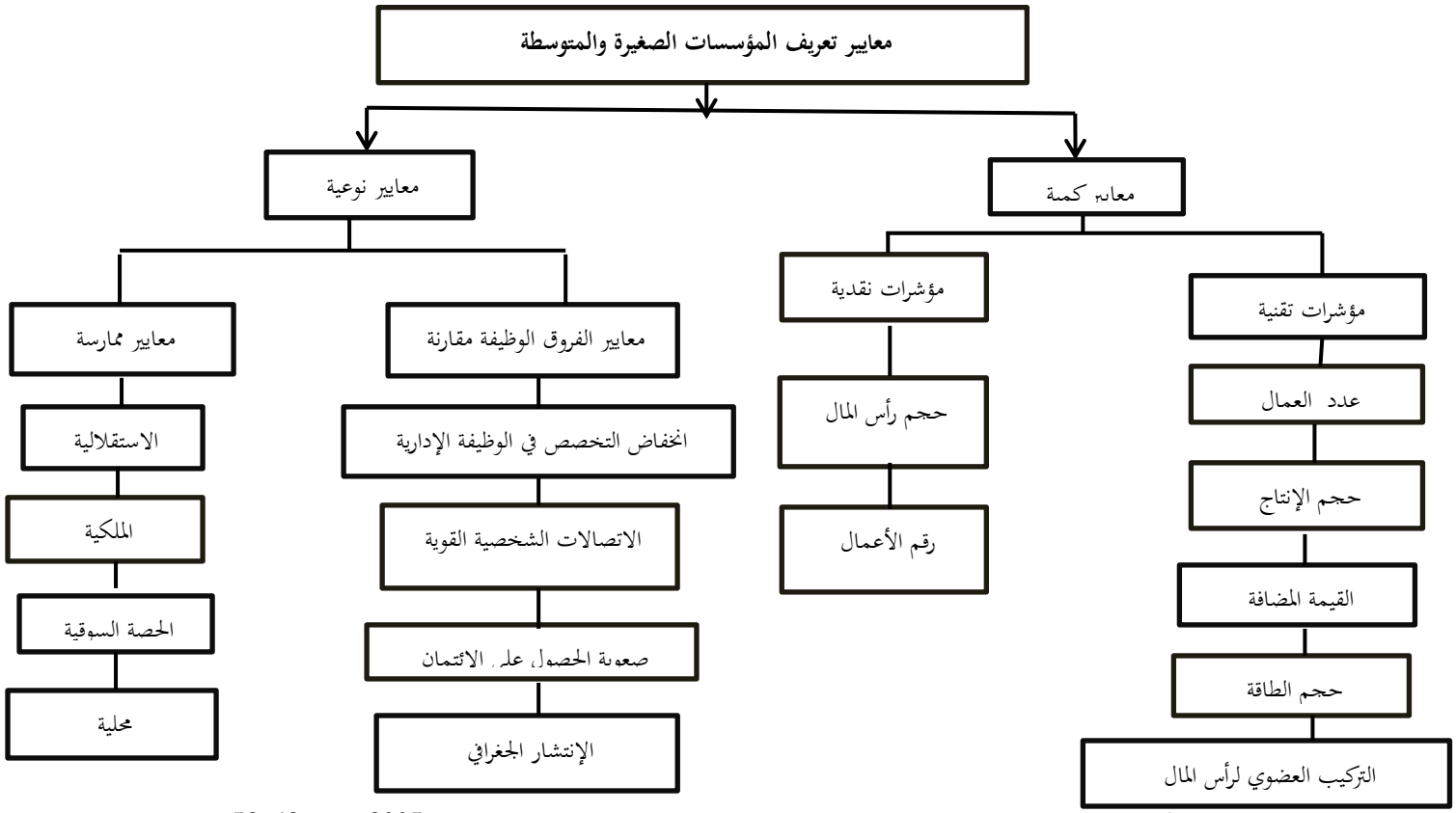

المصدر: فتحي السيد عبده، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة الشباب الجامعة، مصر ،2005،ص ص،48-52.

[1] رابح خوني ،رقية حساني ،**افاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ،ورقة بحثية مقدمة الى دورة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية ،المعهد الاسلامي للبحوث التدريب، سطيف،25-28ماي 2003،ص 02.

[2] فارس طارق، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية –دراسة حالة الجزائر** –اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،غير منشورة ،كلية علوم اقتصادية وعلوم تسيير،جامعة سطيف ،2018،ص 05

أولا :المعايير الكمية: تعتبر المعايير الكمية الأكثر إستخداما في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بالنسبة لمعياري عدد العمال وحجم رأس المال، اللذان يستخدمان بشكل منفرد أو يتم الجمع بينهما في أغلب الأحيان، ويتم استخدامها لسهولة تحديدهما داخل كل مؤسسة وبالتالي سهولة المقارنة، لكن رغم ذلك لا يوجد اتفاق عام حول عدد العاملين ولا حجم رأس المال،[1]هذا الأخير الذي يخضع بشكل كبير لمستوى النمو الاقتصادي لكل دولة، كما أن المقارنة بين الدول تصطدم بمشكل أسعار الصرف وعدم ثباتها، أما فيما يخص عدد العمال فهناك اختلافات ايضا مع الملاحظة أن أغلب التعاريف تراوح الحد الأقصى ما بين 50للصغيرة و500 كحد اقصى للمتوسطة. ورغم كثرة استخدام هذين المعيارين إلا انهما لا يخلوان من العيوب حيث نقوم بتفصيل البعض منها [2]:

1. **معيار رأس المال** :يعتبر هذا المعيار من أهم معايير التصنيف لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية والاستثمارية، إلا أنه يبقى مختلف من دولة إلى اخرى، فمثلا يحدد سقف رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكويت بحوالي 600000 دولار أمريكي في حين يتراوح بين 35000 إلى 200000دولار في بعض الدول الأسيوية كالصين والهند والفلبين وكوريا ويصل إلى حدود700000دولار في الدول المتقدمة.
2. **معيار رقم الأعمال:** هو عدد الوحدات المباعة تقسيم السعر. يستعمل معيار الأعمال لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية [3].
3. **معيار عدد العمال :**يعتبر أحد المعايير التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة الحجم، يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير شيوعا في استخدام، نظرا للسهولة التي تكتشف عملية قياس الحجم بواسطته، خاصة عند المقارنة على المستوى الدولي.[4]حيث هذا المعيار تعرض إلى العديد من الانتقادات من أهمها :أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى وجود متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المؤسسة، كما أنه لا يعكس الحجم الحقيقي لها [5].
4. **معيار التكنولوجيا أو أسلوب الإنتاج:** هو عادة ما يقترن بمعيار عدد العمال، وقد يرجع ذلك إلى اعتبار أن حجم المؤسسة هو المحصلة النهائية لتفاعل كل من عنصري العمل والآلات المستخدمة فيه، فكلما كانت هذه المحصلة صغيرة مقارنة بمثيلاتها كانت المؤسسة صغيرة[6]. بناءً على هذا المعيار توصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي تستخدم أساليب إنتاج بسيطة ذات كثافة رأسمالية منخفضة

---

[1] رابح خوني، حساني رقية، **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(المشاركة –رأس المال المخاطر)** ، دار الحرية، الطبعة الاولى،2015 ص30

[2]عبد الله خبابه، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ألية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة، الجزائر،2013 ،ص13.

بالاعتماد على

[3] هيبة بوعبد الله، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009 ، ص،27.

[4]سعد عبد الرسول محمد، **الصناعات الصغيرة و المتوسطة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي** ،المكتب العلمي للنشر والتوزيع ،مصر،1998،ص 15.

[5]فتحي السيد عبده، أبو السيد أحمد، **الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية** ،مؤسسة الشباب الجامعة،مصر، 2005،ص 49.

[6]هالة محمد ليب عنبة، **ادارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل علمي لكيفية البدء بمشروع صغير و إدارته في ظل التحديات المعاصرة**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، طبعة اولى،2002،ص 18.

وكثافة عمالية عالية والعكس تماما في المؤسسة الكبير التي تستخدم أساليب إنتاج ذات تكنولوجيا عالية، ووفقا لهذا المعيار يتم تصنيف المؤسسات إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة بناءً على درجة الميكنة المستخدمة من جهة والأيدي العاملة من جهة أخرى[1].

ثانيا: المعايير النوعية : تهتم المعايير النوعية بتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا إلى عناصر التشغيل الرئيسية، وبالتالي فهي معايير تعتمد على الفروق الوظيفية والممثلة في نمط الإدارة والملكية ورأس المال .....إلخ ويمكن ذكر بعضها وهي :

1.المعيار التنظيمي :تصنف مؤسسة صغيرة ومتوسطة وفقا لهذا المعيار، إذا كانت تتسم بخاصيتين أو أكثر من الخواص الأتية[2] :

- الجمع بين الملكية والادارة.
- قلة عدد مالكي رأس المال.
- ضيق نطاق الإنتاج وتركيزه في سلعة أو خدمة محددة.
- صغر وتوسط حجم الطاقة الانتاجية.
- المحلية الى الحد الكبير.
- الإعتماد بشكل كبير على المصادر المحلية لتمويل رأسمالها.

2.معيار الاستقلالية :ويطلق على هذا المعيار استقلالية الإدارة والعمل، بحيث يكون هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، بمعنى أنه يحمل الطابع الشخصي وتفرد المسيرة في اتخاذ القرارات، وأن يتحمل صاحب المؤسسة المسؤولية كاملة فيما يخص التزامات المشروع تجاه الغير[3].

3.المعيار القانوني: يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على الطبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيه وطريقة تمويله، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأس مالها كبيرا مقارنة مع شركات الأشخاص، ووفقا لهذا المعيار تقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نطاق شركات الأفراد الشركات الأشخاص العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم والمحاصة [4].

4.معيار الحصة السوقية: إن الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة وذلك للأسباب التالية[5] :

- صغر حجم المؤسسة.
- صغر حجم الإنتاج.

---

[1] جميل هيا بشارات، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 29.

[2] عباس نجمة، **زيادة إنتاجية الصناعات الصغيرة و المتوسطة وتعزيز قدراتها التنافسية من خلال استراتيجية العناقيد**، كلية العلوم الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الصناعي khazzartech ،جامعة حاج لخضر، باتنة ، الحجم 02، العدد 01، 2016/06،ص،24.

[3] كاسر نصر المنصور ،**شوقي ناجي جواد** ،**إدارة المشروعات الصغيرة** ،دار الحامد للنشر و التوزيع ،الاردن ،2000،ص 42

[4] هايل عبد المولى طعطوش، **المشروعات الصغيرة و دورها في التنمية** ،دار حامد لنشر والتوزيع ،الاردن ،2012،ص27

[5] محمد أنور بعبوش ،**فعالية آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CNAC, ANGEM,ANSEJام بواقي** ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة ام البواقي، الجزائر ،2016/2015،ص9.

- صالة حجم رأس مال ومحلية النشاط .
- الإنتاج موجه للأسواق المحلية والتي تميز بضيقها.
- المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتماثل في الإمكانيات والظروف.

نظرا للأسباب السابقة الذكر، لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تفرض الاحتكار في السوق، عكس المؤسسات الكبرى التي يمكن أن تفرض الإحتكار لضخامة رأس المال وكبر حجم انتاجها وحصتها السوقية [1].

وبعد استعراض أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يبقى ان نؤكد أنه يمكن إستخدام أكثر من معيار للتميز بين المؤسسات. فبالإضافة إلى المعيار الثنائي (معيار العمالة ورأس المال)، يمكن استخدام أكثر من تعريف لهذه المؤسسات داخل الدولة الواحدة.

ويمكن تلخيص أهم مزايا وعيوب طرق التعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشكل الموالي :

الشكل(1-2): مزايا وعيوب طرق تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

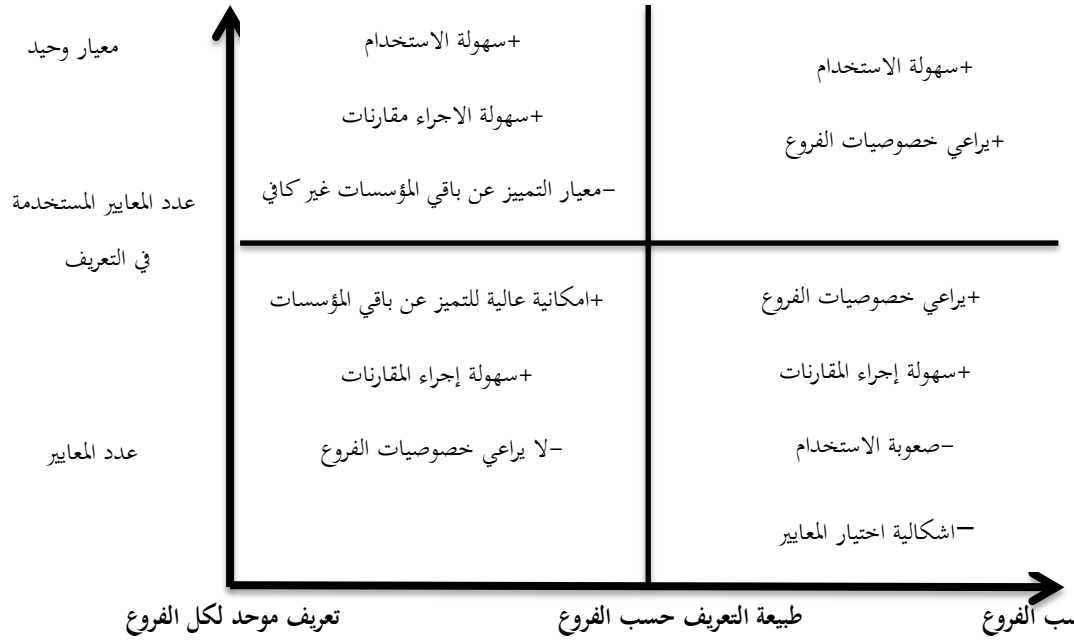

Source: CFI TEAM ,what are small and medium-sized enterprises (SMEs)?, independent businnes with around 50-250 employees, https://corporatefinanceinstitute.com/resources/accounting/small-and-medium-sized-enterprises-smes/ ,p03 ,22/01/2023.

المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تأخذ العديد من الأشكال وذلك حسب عدد من المعايير التي سنحاول أن نبنيها كما يلي [2] :

- التصنيف حسب طبيعة التوجه.
- التصنيف حسب طبيعة المنتجات.

[1] رابح خوني ،رقية حساني ،مرجع سبق ذكره ،ص 22

[2] صلاح الدين ديندان ،**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، رسالة ماجستير،2016/2015، علوم اقتصادية ،جامعة تلمسان ،ص ص ، 14-17

- التصنيف حسب تنظيم العمل.
- المقاولة من الباطن.
- التصنيف حسب الشكل القانوني.

أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه: يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها إلى: مؤسسات عائلية، أو مؤسسات تقليدية أو مؤسسات متطورة شبه متطورة .

1. **المؤسسات العائلية :**وهي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل وتكون في الغالب من المساهمات أفراد العائلة ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة وفي البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع اي ما يعرف بالمقاولة [1].
2. **المؤسسات التقليدية:** هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يتقرب كثيرا إلى النوع السابق هذا لأن المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن النزل وتعتمد على وسائل بسيطة [2].
3. وما يلاحظ على النوعين السابقين إنهما يعتمدان كثيرا على كثافة أكبر لعنصر العمل واستخدام ضعيف لتكنولوجيا المتطورة وكدلك تتم عملية التسويق ببساطة.
4. **المؤسسات المتطورة وشبه متطورة :**يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعين السابقين باستخدامه لتقنيات التكنولوجيات الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية [3].

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات: نميز في هذا التصنيف ثلاثة أنواع أساسية وهي[4]:

- مؤسسات إنتاج سلع استهلاكية.
- مؤسسات إنتاج السلع والخدمات.
- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز.

1. **مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية :**ونقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل: المنتجات الغذائية، المنتجات الجلود، تحويل منتجات الفلاحية، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته، ويرجع سبب إعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة وكذلك سهولة التسويق.

[1] ماجدة عطية ،**ادارة المشروعات الصغيرة** ،دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة ،طبعة اولى ،2002ص32.

[2] رؤوف عثامنية، **التخطيط في قطاع مؤسسات صغيرة و المتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر ، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ، 2001، ص،39.

[3] هواري يرمقران ، يوسف يواو ، **اثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التنمية الاقتصادية** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، جامعة بلقايد ابي بكر، تلمسان ، الجزائر ، 2016،ص،20.

[4] نور الهدى برنو– **المركز العربي الديمقراطي https://democraticac.de/?p=40830** يوم التصفح 2023/02/09 ساعة 13.18.

2. **مؤسسات إنتاج السلع والخدمات :**وهو يضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في قطاع النقل، الصناعة الميكانيكية والكهرومائية، صناعة الكيميائية والبلاستيكية، صناعة مواد البناء، ويرجع سبب الاعتماد على مثل هذه الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها خاصة في مواد البناء.
3. **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:** يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات وأدوات لتنفيذ إنتاجها ذات تكنولوجيا حديثة فهي تتميز كذلك بكثافة رأسمال أكبر الأمر الذي ينطبق على خصائص المؤسسات الكبيرة الشيء الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق بحيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة وذلك خاصة في الدول المتطورة أما في البلدان النامية فيكون مجالها مقتصر على إصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار المستوردة.

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل: يمكن لنا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من المؤسسات هما:

-مؤسسة غير مصنعة.

- مؤسسة مصنعة.

الجدول رقم (1-1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل.

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي للورشة المنزلي			نظام التصنيع	
إنتاج مخصص للإستهلاك الذاتي	**عمل في المنزل**	**ورشات حرفية**	**عمل صناعي في المنزل**	**ورشة شبه مستقلة**	**مصنع صغير**	**مصنع متوسط**	**مصنع كبير**
1	**2**	**3**	**4**	**5**	**6**	**7**	**8**

المصدر: سهام بوفلفل، "**دور الإبداع والابتكار في خلق ميزة تنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، رسالة ماجيستير، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة ،الجزائر ،2010-2011،ص 31.

1. **مؤسسة غير مصنعة:** وهي ممثلة في الفئات 1.2.3 اي الإنتاج العائلي والنظام الحرفي ويعد الإنتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم أما النظام الحرفي فهو يقوم به الشخص أو عدة أشخاص ويكون في الغالب يدوي بإنتاج سلع حسب طلبيات الزبائن[1].
2. **مؤسسة مصنعة:** وهي الممثلة في الفئات من 4إلى 8 فهذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة و المصانع الكبيرة ويتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام أساليب التسيير الحديثة وتعقيد العملية الإنتاجية وكذلك من حيث نوع السلع المنتجة وإتساع الأسواق[2] .

رابعا: المقاولة من الباطن: يمكن للمقاول الأصلي أن يتعهد بالعمل للمقاول من الباطن مالم يوجد شرط صحيح وضمني يمنعه من ذلك كما إذا كانت طبيعة المقاولة تستند إلى كفاية المقاول، ونلاحظ مما سبق أن المقاولة

[1] سمير ايت عكاش ، حميد قرومي، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مشاكل و تحديات**، مجلة معارف علمية محكمة ، قسم علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج بويرة، عدد 14، جوان 2013، ص 299.

[2] غدير احمد سليمة، **متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر –دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة –الوادي – غرداية)** ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2017 ، ص 40.

من الباطن هي ان يلجئ شخص معين (المقاول)الى شخص أخر(المقاول من الباطن) بإنجاز كل مشروع أو جزء منه ما لم ينص عقد المقاولة على خلاف ذلك ونجده يكون على شكلين[1] : تعاون مباشر وتعاون غير مباشر.

خامسا: تصنيف المؤسسات من حيث الشكل القانوني: يمكن توضيح مختلف تقسيمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قانونيا فيما يلي:

1. **التعاونيات:** تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية تؤسس من قبل مجموعة اشخاص بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من السلع والخدمات الضرورية بأقل تكلفة ممكنة[2].
2. **المؤسسة العمومية:** هي المؤسسة التابعة لقطاع العام وتمتاز بإمكانيات مادية كبيرة، تستفيد من مجموعة من التسهيلات القانونية والادارية والإعفاءات المختلفة كذلك يوجد جهاز الرقابة يتمثل في الوصاية [3].
3. **المؤسسة الخاصة:** هي مؤسسات تخضع لقانون الخاص ويمكن إجمالا ضمن صفين هما المؤسسات الفردية والشركات[4].

- **المؤسسات الفردية:** وهي التي تعود ملكيتها بالدرجة الاولى إلى الشخص واحد يشرف على جميع الأعمال الإدارية والفنية ومطالب بتوفير الأموال الضرورية لممارسة النشاط كما أنه مسؤول عن مختلف القرارات المتعلقة بالنشاط وتمتاز هذه المؤسسات بإجراءات تأسيس بسيطة والحرية في اتخاذ القرارات والمرونة في ممارسة النشاطات الإدارية والفنية ويظل هذا النوع من المؤسسات النموذج الأمثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[5].
- **الشركات:** الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم بمشروع مالي بتقديم حصة من مال أو عمل على أن يقتسموا ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة طبقا للمادة 416 من القانون المدني الجزائري، وقد وضع المشرع شروط موضوعية عامة هي الرضى، الاهلية المحل أما الشروط الموضوعية فهي تعدد الشركاء، تقسيم الحصص، النسبة في المشاركة وتنقسم الشركات إلى ثلاث أنواع، حيث ستمثل النوع الأول في شركة الأشخاص وتتضمن شركة

---

[1] عثمان لخلف، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة ة المتوسطة في التنمية الاقتصادية** ،1995/1994، رسالة ماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية، الخروبة– الجزائر–ص 37.

[2] هواري يرمقران، يوسف يواو، مرجع سبق ذكره ، ص21

[3] الإسكوا – **ترجمة للتعريف الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9 يوم2023/03/15 ساعة 14:10.

[4] عمر صخري ، **اقتصاد مؤسسة** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة رابعة، الجزائر ، 2006،ص 28–30.

[5] اميرة امين ، **تعرف على المؤسسة الاقتصادية وخصائصها في 5 نقاط** https://www.edarabia.com/ar/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AE%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D8%B5%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%89-5-%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B7/ يوم 2023/03/15 ساعة 14:01.

التضامن وشركة المحاصة وشركة توصية البسيطة أما النوع الثاني فهي شركة ذات مسؤولية محدودة وأخر نوع هو شركات الاموال وتتضمن شركات المساهمة[1].

الشكل رقم (1-3) أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

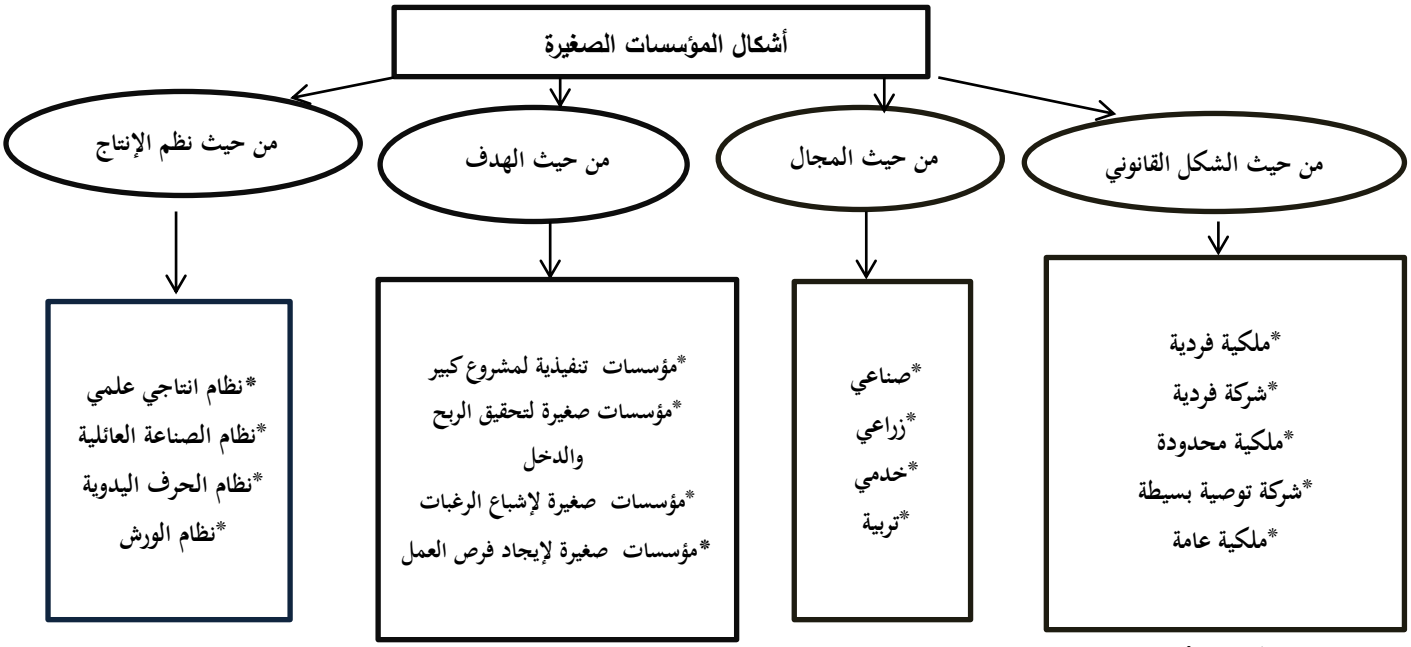

المصدر : رامي زيدان، **تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية**، دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، جامعة دمشق، سورية:2005، ص 10.

المبحث الثاني: التجارب الدولية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم تعبر عن نوع معين من المؤسسات والتي يصعب تقديم صورة واحدة لها، وهذا راجع لإختلاف السياسات والتوجهات والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث تعتبر هذه الدول المؤسسة الصغيرة من أهم التنظيمات المعتمد عليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما تتميز به من ديناميكية ومرونة. فإذا كانت الدول النامية خاصة منها الاشتراكية قد اعتمدت دومًا على المؤسسات الضخمة، فإن المؤسسات الصغيرة تبقى القلب النابض للتغيرات الناتجة والمتجهة دومًا نحو اقتصاد السوق الحر. وفيما يلي نحاول إلقاء الضوء على هذه المؤسسات بالنسبة للمجتمعات والبلدان النامية والمتقدمة والمنظمات.

المطلب الأول: تعريف الدول المتقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

مما لاشك فيه أن هيكل وتركيب الدول المتقدمة جعل لها ميزة خاصة لاسيما اقتصاديا سمح بأن يكون تعريف هذا النوع من المؤسسات مختلف عن بقية الدول النامية، وعلى هذا جاءت محاولات بعض الدول المتقدمة لتعريفها نوجزها فيما يلي:

أولا :كندا: إن كندا من الدول التي إعتمدت في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معياري العمالة وهو المعيار الشائع، ومعيار الحصيلة السنوية أما العبارة المستعملة في كندا للدلالة على هذه المؤسسات هي(Small

[1] صباح عبد الرحيم، محاضرة رقم 1 **تحت عنوان مدخل الشركات التجارية**، مقياس شركات التجارية، تخصص قانون خاص سنة 3 ليسانس، جامعة ورقلة، https://moodle.univ-ouargla.dz/course/info.php?id=10039&lang=ar ، يوم تصفح 2023/03/15 ساعة 14:40.

busines) أو ما يعرف بالأعمال الصغيرة، وهي تعني جميع المشاريع التي توظف ما لا يقل عن 500 عامل فيما يخص قطاع الصناعة، وبحصيلة سنوية تقدر بحوالي 50 مليون دولار على الأقل، و50 عامل فيما يخص قطاع التجارة والخدمات، وهذه المؤسسات تمثل 96%من إجمالي المؤسسات الموجودة في كندا، أي ما يقدر بحوالي 1.4 مليون مؤسسة حسب احصائيات سنة 2004، مع العلم بأن المؤسسات التي توظف أقل من 20 شخص تتولد عن طريقها نسبة 26%من العمالة، في حين تتولد نسبة 32%من العمالة عن طريق المؤسسات الكبيرة التي توظف ما يزيد عن 500 عامل[1] .

ثانيا :الولايات المتحدة الأمريكية: حسب قانون المؤسسة الصغيرة لسنة 1953عرف المؤسسة الصغيرة على أنها ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى، تعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500عامل[2]،وفقا لمعياريي عدد العمال ورأس المال المستثمر: المؤسسات التي يعمل بها 250 عاملا ويمكن أن يصل عدد عمالها إلى 1500 عامل ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 90 مليون دولار[3].

ثالثا :اليابان: ظهر مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بعد الحرب العالمية الأولى وتميز من غيره من المؤسسات الأخرى بارتفاع معدل المكنة، كما اختلف مؤشر العمالة المستخدم في تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وحدد الفقه الاقتصادي الياباني ب 300عامل إذا كانت المؤسسة الصناعية و ب 50 عامل إذا كانت المؤسسة خدمية وهو بذلك لم يفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبرهما امتداد لبعضهما البعض[4] .

الجدول رقم (1-2):تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان.

القطاع	عدد العمال(عامل)	رأس المال (ين)
مؤسسة البناء والنقل	اقل من 300عامل	اقل من 300 مليون
مبيعات الجملة	اقل من 100عامل	اقل من 100 مليون
مبيعات التجزئة	اقل من 50 عامل	اقل من 50 مليو
الخدمات	اقل من 50 عامل	اقل من خمسين مليون

المصدر: عبد الرحمان ياسر، عماد الدين براشن، "**قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، الجزائر، العدد 03 ، جوان 2018 ، ص218.

[1] سهام بوفلفل، "**دور الإبداع و الابتكار في خلق ميزة تنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"، رسالة ماجيستير، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة ،الجزائر ،2010-2011،ص 02

[2] إلياس بن ساسي ،يوسف قريشي ،**التسيير المالي –الإدارة المالية** –دار وائل للنشر ،طبعة اولى ،الاردن ،2006 ،ص 398

[3] صبرين زيتوني، "**التعاون الدولي في مجال تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، العدد الرابع، سبتمبر 2015 ، ص 316.

[4] شريف بقه ،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –(الواقع و الصعوبات)** ،مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية ،المركز الجامعي الشيخ العربي تبسي ،تبسة العدد 1 مارس 2007

الجدول (1-3): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان المتطورة

الدول	تعريف المشرع	التعريف الرسمي	معيار التصنيف
بلجيكا	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	متوسط العاملين 50 عامل سنويا معدل دورة راس المال 4.2 مليون يورو ميزانية اجمالية 2.1 مليون يورو	عدد العمال دورة راس المال
فرنسا	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	10-499عامل	عدد العمال
ايطاليا	مؤسسات صغيرة	اقل من 200عامل	عدد العمال
هولندا	مؤسسات صغيرة مؤسسات متوسطة	اقل من 10عامل 10-100 عامل	عدد العمال
اسبانيا	مؤسسات صغيرة مؤسسات متوسطة	اقل من 200عامل اقل من 500 عامل	عدد العمال
البرتغال	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	اقل من 500عامل و حجم المبيعات اقل من 2400مليون esc(شروط اخرى)	عدد العمال قيمة المبيعات
السويد	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	المؤسسات المستقلة التي فيها اقل من 200عامل	عدد العمال
الدنمارك	التصنيع	وحدات انتاجية يعمل فيها اكثر من 5 عمال واقل من 500 عامل	عدد العمال

المصدر :حنان سبع ،**دور نظام المعلومات التسويقية في تحسين مبيعات للمشروعات الصغيرة و المتوسطة** ، دار الجليس زمان للنشر والتوزيع ، الاردن ، الطبعة الاولى ، ص-ص 26-29.

المطلب الثاني :تعريف الدول النامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتمد الكثير من الدول في سياساتها الاقتصادية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أداة حقيقية وفعالة لمعالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مشكلة البطالة المتنامية، ذلك بالنظر إلى هذا النوع من المؤسسات وما يتسم به من سمات وخصائص جعلت منها قادرة على استيعاب نسب البطالة وذلك من خلال خلق مناصب العمل.

أولا: السعودية: أن المؤسسات المتناهية الصغر هي التي تضم عمالة من 1-5 أو بمبيعات لا تزيد عن 3 ملايين ريال أما المؤسسات الصغيرة فهي التي تضم عمالة من 6 إلى 49 أو مبيعات اكثر من 3 ملايين وأقل من 40 مليون[1]، أما المؤسسات المتوسطة فهي التي تضم عمالة من 50 الى 249 أو مبيعات من 40 مليون وأقل من 200 مليون[2].

ثانيا: دول مجلس التعاون الخليجي: حددت منظمة الخليج للاستشارات عام 1994متصنيف المؤسسات بالاعتماد على معيار رأس المال، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [3]هي التي متوسط رأسمالها المستثمر أقل من مليوني

[1] وزارة التجارة، مجلس إدارة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يُقر تعريف المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، https://mc.gov.sa/ar/mediacenter/News/Pages/13-12-16-03.aspx تاريخ الاطلاع 2023/06/4ساعة 3:29

[2] ونيس محمد احمد البرغثي ،**معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها "دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية"**، رسالة ماجيستير بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد ،جامعة بنغازي، 1992،

[3] محي الدين كواحلية، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية ولايتي قالمة وتبسة**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة8 ماي قالمة 1945، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2015،ص44

دولار، أما المؤسسات المتوسطة فتتمثل بالمنشآت التي يستثمر كل منها من (2) مليون وأقل من (6) ملايين دولار، بينما تعد المؤسسات كبيرة إذا بلغ رأس المال المستثمر فيها (6) مليون دولار فأكثر[1].

ثالثا :تونس: يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس اعتمادا على أحد المسارين التالين: عدد المستخدمين أقل من50 شخص، مبلغ الاستثمار أقل من 1 مليون دينار تونسي[2].

رابعا :المغرب: وردت عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب وحسب التعريف المقدم من طرف اللجنة الفرعية المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن هذه الأخيرة تعرف بأن عدد العاملين فيها لا يتجاوز200 عامل، رقم أعمالها أقل من 5 ملايين درهم في مرحلة التأسيس و20 مليون درهم في مرحلة النمو و50 مليون درهم في مرحلة النضج[3].

الجدول رقم (1-4) معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية .

نوع المؤسسات	عدد العمال	رقم الاعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسات كبيرة	اكبر او تساوي 250 عامل	اكبر من 75 مليون درهم	اكبر من 90 مليون درهم
مؤسسات صغيرة متوسطة	اقل من 250 عامل	اقل من 75 مليون درهم	اقل من 90 مليون درهم
مؤسسات مصغرة	اقل من 10 عمال	اقل من 10 مليون درهم	اقل من 15 مليون درهم

المصدر :تقرير البنك المركزي المغربي .**https://www.bkam.ma** / 2023/02/17 ساعة 19:19

المطلب الثالث: تعريف المنظمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

من بين التعاريف المعتمدة في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنظمات الدولية نذكر:

أولا :تعريف البنك الدولي *:يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي: المؤسسة المصغرة والتي يكون فيها أقل من عشرة موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100,000 دولار أمريكي وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100,000 دولار أمريكي، المؤسسة الصغيرة والتي تضم أقل من 50 موظفا، وكل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى ثلاثة ملايين دولار أمريكي، وأخيرا المؤسسة المتوسطة حيث عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.[4]

[1] ميساء حبيب سليمان ،سمير عبادي ،**المشروعات الصغيرة و اثرها التنموي**، مركز الكتاب اكاديمي، الاردن ،2016،ص 21.

[2] علي سالم أرميص،"**مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول:"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي: 17و18 أفريل 2006،ص 100.

[3] Selma salhi ،maroccan and algérien Small and medium Enterprise reality and obstacles ،revue d'économie et de statistique ،volume 17 numéro 1 june 2020 page 240

[4] سليمان ناصر، عواطف محسن، مداخلة بعنوان: **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية** الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، فيفري 23-24-2011.

*تسمية الاصح للبنك الدولي لإنشاء والتعمير وهو مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية تملكها الدول الأعضاء البالغ عددها 189دولة ،حيث تم إنشاء البنك سنة 1944

الجدول (1–5) تعريفات البنك الدولي لمؤسسات الاعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة

حجم الشركة	عدد العاملين	الاصول	المبيعات السنوية
صغرى	اقل من 10	اقل من 100الف دولار	اقل من 100الف دولار
صغيرة	اقل من 50	اقل من 3ملايين دولار	اقل من 3ملايين دولار
متوسطة	اقل من 300	اقل من 15 مليون دولار	اقل من 15مليون دولار
المؤشرات البديلة لحجم القروض			
صغرى	اقل من 10 الاف دولار		
صغيرة	اقل من 100الف دولار		
متوسطة	اقل من 1 مليون دولار اقل من مليوني دولار في بعض البلدان المتقدمة		

المصدر : تقرير **دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية (القدرة على الحصول على تمويل) –مجموعة البنك الدولي** –بشراكة مع اليابان وفرنسا و بريطانيا، ص 10

ثانيا: تعريف الاتحاد الاوروبي **:قام الاتحاد الأوربي بإصدار تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 في توصيات المفوضية بتاريخ 03 أبريل 1996 المتعلق بتعريف هذه المؤسسات، حيث عرّف المؤسسة الصغيرة على أنها المؤسسة التي تضم أقل من 50ويكون رقم أعمالها أقل من 07 مليون يورو أو إجمالي أصولها يكون أقل من 05 مليون يورو. أما المؤسسة المتوسطة فهي تلك المؤسسة التي يتراوح عدد العاملين فيها من 50 إلى 250 عاملا ويكون رقم أعمالها من 40 مليون يورو أو إجمالي أصولها أقل من 05 مليون يورو. أما المؤسسة المصغرة فهي تلك التي تضم أقل من 10 عمال[1].

الجدول رقم (1–6) :تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسات	عدد الموظفين الاقصى	الحد الاقصى لرقم الاعمال	الحد الاقصى للموازنة
المصغرة	09	ـــــ	ـــــ
الصغيرة	49	07مليون يورو	05مليون يورو
المتوسطة	249	40مليون يورو	27مليون يورو

المصدر: ليليا بن صويلح، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب، العدد 30،ديسمبر 2008،ص، 149.

ثالثا: تعريف لجنة الامم المتحدة :عرفت لجنة الامم المتحدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية من (15-19) عامل تعتبر مؤسسة صغيرة، من (20-90) عامل مؤسسة متوسطة، أكثر من (100) عامل مؤسسة كبيرة. أما في الدول الصناعية أما في الدول الصناعية فعرفت من (50 – 99) عامل تعتبر مؤسسة صغيرة، من (100 -499) عامل تعتبر مؤسسة متوسطة أكثر من (500) عامل تعتبر مؤسسة كبيرة[2].

[1] Communauté européennes ،«La nouvelle définition des PME «(2006) Site Internet: http://Europa.en.int.estrait de la recommandation 96/280/ce de la commission du 03 avril 1996 concernant de la définition de la PME.

**مجموعة متكونة من دول اوروبية وذلك بعد التوقيع معاهدة 18 افريل 1951 ويتكون هذا الإتحاد من مجلس أوروبي ،اللجنة الأوروبية ،البرلمان الأوروبي و محكمة العدل الأوروبية ،(محمد بوسلطان- مبادئ القانون الدولي –الجزء الثاني –دار الغرب للنشر -2008-146)

[2] فاتح لقوقي، عبد الحق بوقفة ،الملتقى الوطني حول **إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الوطني حول نظرة مستقبلية لمساهمة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في توفير الشغل في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 07/06 ديسمبر 2017.

رابعا :تعريف لجنة التنمية الإقتصادية الأمريكية :تعرف هذه اللجنة المؤسسات الصغيرة معتمدة على جملة من المعايير نذكر منها [1]:

- ✓ إستقلال الإدارة وأن يكون المدير هو مالك المؤسسة.
- ✓ أن يتم توفير رأس المال عن طريق شخص أو عدد محدود من الاشخاص.
- ✓ حجم الأعمال المنفذة أو حجم النشاط السنوي يخضع لحدود عليا .

المبحث الثالث: خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنتناول في هذا المبحث، بعدما أن أشرنا إلى وجود إختلافات كبيرة في الرأي حول تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجدر بنا الأن تطرق إلى التعرف على مكانتها في اقتصاديات عالم، أهم الخصائص والمميزات التي تتسم بها هذه المؤسسات مع تحديد أهميتها ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في اقتصاديات الدول من خلال تميزها بعدة خصائص دون غيرها من المؤسسات الأخرى من أجل مواجهة تحديات التغيرات روافد الاقتصادية كونها تعتبر أحد العملية التنموية، ويمكن إجمال هذه الخصائص المميزة لها فيما يلي[2]:

1- سهولة التأسيس (النشأة): تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الإقتصادي، وهذا ما يتناسب البلدان النامية نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل.

2- الملكية الخاصة: تخضع ملكيتها لشخص واحد أو عدة اشخاص فقط حيث لخص schumacher في كتابه small is beatiful بيانه الخاص بالمؤسسة الصغيرة مناقشة الملكية فأعتبر ان الملكية الخاصة من قبل شخص ما أو بعض الاشخاص كما يلي[3] :

- في المؤسسة الصغيرة مسالة طبيعة ومثمرة وعادلة.
- في المتوسطة تصبح الى حد ما غير لازمة من ناحية الوظيفية.
- في المؤسسة الكبيرة مسالة غير منطقية.

3- الإستقلالية في الإدارة: عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والإهتمام

---

[1] علي فلاح مفلح الزعبي، "**ريادة الأعمال (صناعة القرن الحادي والعشرين)**"، دار الكتاب الجامعي ، لبنان، الطبعة الأولى، 2016ص 170

[2] عزت خيرت يوسف ،**إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تصميم مشروعات التنمية –جدوى المشروع** –دار التعليم الجامعي ،مصر 2018،ص ،8.

بالاعتماد على:

[3] زكريا مطلك الدوري واحمد علي صالح ،**ادارة التمكين واقتصاديات الثقة في المنظمات اعمال الالفية الثالثة** ،دار البازوني العلمية للنشر والتوزيع، اردن ،2008،ص، 61.

الشخصي من قبل مالكها[1].مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة [2].مالك المنشاة هو مديرها ،اذ يتولى العمليات الادارية والفنية، وهذه الصفة في غالبة على هذه المؤسسات كونها ذات طابع اسري في اغلب الاحيان[3].

4- الحجم: رأى المالكين ضرورة بقاء المؤسسة صغيرة أو متوسطة ولا تتطلع لتأخذ حجما اخر وكون المراد بها الحصول على ميزة التفرد خاصة ترافق اساليب ومناهج عمل هذا المستوى من الحجم ولا ترغب المؤسسة الانتقال الى الحجم الاكبر رغم توفر الفرص المواتية لها ويلاحظ في اطار هذه الخاصية بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بقيت بهذا الحجم مرغمة ومضطرة لعدم إمكانتيها النمو والتوسع لأسباب عديدة وهنا ميزة الحجم تمثل فوائد مرحلية تحصل عليها المؤسسة وهي تنتقل بعد ذلك الى الحجم الاكبر وتتوسع المؤسسة لا يعني الأحجام الاكبر –المؤسسات الكبيرة – تتمثل مشاكل فقط دون فوائد تذكر لكن الامر هنا يتجسد بكيفية جعل هذا المستوى من الاحجام خاصية مميزة و مفيدة للمؤسسة[4].

5-انخفاض التكاليف الرأسمالية نسبيا: يتميز المشروع الصغير بأن استثماراته محدودة كما أن تكلفة رأس المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبيا، مما يجعل تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة، وفي حقيقة الامر فإن المشروع الصغير يسعى الى دورة راس مال سريعة أي دورة رأس مال سريعة أي استرداد الأموال في أقل وقت ممكن[5].

6-سهولة وبساطة التنظيم: تظهر هذه الخاصية اكثر في المؤسسات المتوسطة اين نكون امام عدد اكبر من العمال (مقارنة مع المؤسسات المتوسطة والمصغرة) وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين اقسام المشروع ،التحديد الدقيق للمسؤوليات، توضح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ[6] .

7- مركز التدريب الذاتي: تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها اساسا على اسلوب التدريب اثناء العمل بمعنى انها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الانتاجي باستمرار وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسع نطاق فرص العمل المتاحة

[1] جالف سينسرهل، **منشأة اعمال الصغيرة ،اتجاهات في الاقتصاد الكلي** ،ترجمة برطس صليب، الدار الدولية للنشر والتوزيع ،مصر ،1989،ص،37

[2] علاء عباس، محمد السلامى، **"ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة"**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018 ، ص 104

[3] سيد سالم عرفة ،**الجديد في ادارة المشاريع الصغيرة** ،دار الراية للنشر والتوزيع ،الاردن ،،2011ص، 64.

[4] سعاد برطوني نائف ،**ادارة الاعمال الصغيرة –ابعاد للريادة**،- وائل للنشر ،الاردن ،2005 ،ص ،77.

[5] وفاء عبد الباسط ،**مؤسسات رأس مال المخاطر و دورها في تدعيم المشروعات الناشئة** ،دار النهضة العربية ، مصر ،2000،ص 35

[6] رجاء شريف، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجم في لبنان –اشكالية العلاقة بين التمويل و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية** –،منشورات الحقوقية صادر، لبنان ،2015،ص 22

.واعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا، لذا فإن هذا النوع من المؤسسات يعد المكان المناسب لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية وإرادتها[1] .

8- تتوفر على معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد: وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها ،أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة. للأن التحويلات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين .[2]

9-خلق فرص عمل: كون هذه المؤسسات تعتمد وسائل إنتاج بسيطة فعالة ما تختار فن انتاجي كثيف العمل ويؤدي الى توفير العديد من الفرص العمل للشباب والكادر الفنية والحرفية المتوسطة بكلفة استثمارية منخفضة[3]،وذلك لطبيعة الفن الانتاجي المستخدم حيث أن اسلوب الانتاج كثيف العمل وخفيف رأس المال .فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة بما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في الاغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني و خاصة في البلدان النامية[4].

10-التجديد : إن المؤسسات الصغيرة هي المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، فكثير من براءات الاختراع تعود إلى أفراد أغلبهم يعملون في مؤسسات صغيرة، وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات التي يديرها أصحابها تتعرض للتجديد والتحديث والإبتكار أكثر من المؤسسات العامة لأن العاملين الذين يعملون على إبتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم ويجدون بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل[5].في اليابان تعزى 52%من الابتكارات إلى أصحاب مؤسسات الإبتكارية [6].

11-تقديم الخبرة المتكاملة للعاملين: من أهم مزايا هذه المؤسسات أنها تسمح للعاملين بها بالقيام بمهام مختلفة في فترات زمنية قصيرة حيث تتنوع المهام والمسؤوليات التي يقوم بها العاملين في المؤسسة الصغيرة لذلك تتسع خبراتهم ومعارفهم[7].

12- الإنتشار الجغرافي الواسع: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالانتشار الجغرافي الواسع الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان، وذلك نظرا لانخفاض تكاليف تأسيسها من جهة ومحدودية إنتاجها من جهة أخرى، الذي غالبا ما يكون مستهلكي هذا الإنتاج في إطار وحدود منطقة إقامة منطقة إقامة المؤسسة، الأمر الذي يستدعي تلبية احتياجات المجتمع المحلي بتأسيس المزيد من هذه المؤسسات[8].

---

[1] احمد سري ، **الصناعات الصغيرة في البلدان النامية** –المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب ،السعودية ،1995،ص23

[2] انور طلبة ،**العقود الصغيرة –الشركة والمقاولة والتزام المرافق العامة**، المكتب الجامعي الحديث –2004ص 294

[3] محمد عزيز ،محمد سالم كعيبة ،**البطالة مشكلة سياسية إقتصادية** ،منشورات جامعة قارة يونس بنغازي (ليبيا)، طبعة اولى، 1997 ،ص ،144.

[4] نبيل جواد ،**ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة gestion des pme**،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،طبعة اولى ،لبنان ،2007،ص 85.

[5] توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، **"إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"**، دار صفاء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002 ، ص 29

[6] محمد هيكل ،مهارات إدارة المشروعات الصغيرة ،مجموعة النيل العربية ،مصر ،2002،ص 21.

[7] عبد الغفور عبد السلام واخرون ،**إدارة المشروعات الصغيرة** ،دار صفاء للنشر و التوزيع ،طبعة اولى ،الاردن ،2001،ص8

[8] جهاد عبد الله عفانة ، قاسم موسى ابو عيد ،**ادارة المشاريع الصغيرة**، دار اليازوني العلمية لنشر والتوزيع ،طبعة اولى ، الاردن ،2004، ص،13.

13- المرونة العالية: يتمتع العمل الصغير بمرونة عالية والقدرة على التغيير، هذه ميزة لا تتمتع بها الأعمال الكبيرة وذلك لأنها تمتلك جهازا إداريا وتنظيميا أكبر أقل يجعلانها أقل قدرة على تحسس الأخطار والأخطاء ومعالجتها[1]. وتفاعل بسهولة ومرونة مع متغيرات الاستثمار اي التحول الى انتاج سلع او خدمات اخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته[2].

14-كثرة عددها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة : يشهد عالم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة توسعا كبيرا وملحوظا، وبالخصوص في العشريات الثلاث الأخيرة. فبعد أكثر من 50 سنة ظلت خلالها المؤسسات الكبيرة والعملاقة مسيطرة على كافة الأنشطة الاقتصادية في مختلف دول العالم، برزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبقوة في معظم الاقتصاديات، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في التنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي[3]. وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فان هذه المؤسسات تمثل ما نسبته 95 % من مجموع المؤسسات، وتساهم بما يقارب نصف قيمة الإنتاج الداخلي الخام لأغلبية الدول المتقدمة، ويعتبر 71 % منها مؤسسات عائلية. كما أن غالبية هذه المؤسسات هي عبارة عن مؤسسات مصغرة وصغيرة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمثل المؤسسات التي تشغل اقل من 19 عامل نسبة 70 % وفي فرنسا 81 %، وفي الاتحاد الأوروبي85%[4].

15-عدم إقبال رأس المال الأجنبي على الإستثمار فيها: يعود ذلك إما لعدم تفصيل الأجانب لطرق ومجالات عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإما لعدم تفضيل أصحاب هذه المؤسسات لهذه المشاركة نظرا للطبيعة العائلية لأغلبها، كما يمكن إرجاع ذلك أيضا إلى ارتفاع درجة المخاطر فيها نتيجة لصغر حجم رأس مال أو لميلها لاستخدام فنون إنتاجية محلية، أو لضعف الروابط الخلفية والأمامية لمعظم هذه المؤسسات واتصافها بالطابع التقليدي[5].

المطلب الثاني :أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد القوي وتحقيق التطور الهيكلي والتقدم ورعاية الابتكارات التكنولوجية، ناهيك عن دورها الذي لا ينكر في مجال محاربة البطالة لذلك فإن المؤسسة التي نعتبرها اليوم صغيرة قد تشق طريقها لتصبح مؤسسة كبيرة في الغد لهذا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مفاتيح التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا : أسباب الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: والتي يمكن إيجازها في العناصر التالية:

---

[1] سيد كاسب ،جمال كمال دين ،**مشروعات صغيرة –فرص و تحديات** – ،دار الجامعة قاهرة ،مصر ،ص 10.

[2] ليث عبد الله قهوي ،بلال محمود ،**المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية** ،دار حامد لنشر و التوزيع ،أردن ،2005،ص20

[3] عبد الرحمان بابنات ،ناصر دادي عدون ،**التدقيق الاداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ،دار المهيدي العامة ،الجزائر 2008،ص،36.

[4] عمر فرحاتي ، **الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الشهيد حمة لخضر ،الوادي ،الجزائر ،7/6/ديسمبر 2017.

[5] رابح خوني –حساني رقية ،مرجع سبق ذكره ،ص 52

1- انهيار الأوضاع المالية :خاصة في الدول النامية، وبالتالي ضعف القدرات الاستثمارية ودعم قدرة المؤسسات الكبيرة على الإستمرار والبقاء .

2- التحولات الاقتصادية العالمية :والتي جاءت ببرامج التحويل الهيكلي مثل الخوصصة، التي قد نعتبرها بأنها كانت السبب والعامل الأساسي الدي أدى إلى ضرورة تنمية وتطوير تلك المؤسسات، وذلك كله في إطار الدور المتزايد للقطاع الخاص.

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: عليه ونظرا لأهمية هذا القطاع وكبر تعداده نجد أنه يلعب دور مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يترجم في جملة من النقاط منها[1] :

- **المساهمة في خلق مناصب الشغل تدريب العمالة:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في القضاء على البطالة كونها تستخدم تكنولوجيا بسيطة وهذا يدعو إلى كثافة اليد العاملة خاصة البلدان النامية كما تعمل على نقص الطلب على الوظائف الحكومية وهذا يساعد الدول التي لها تعاني من وفرة يد العاملة ونقص رأس المال حيث تشير التقديرات أن تكلفة العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين 900إلى 3000دولار، لأنها تقوم على تقنيات كثيفة العمل وإحلال العمالة المتوافرة محل رأس المال عالي التكلفة[2].
- **المساهمة في الناتج المحلي:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي لاقتصاديات الدول مرتفعة الدخل بأكثر من 51%من الناتج المحلي، أما في الدول العربية فتساهم ب30%لكل من الامارات والسعودية و40%في الاردن و73%في تونس وحوالي 80% في مصر، حيث انه يتضح لنا ان الناتج المحلي ينخفض لدى الدول المصدر للنفط ويرتفع في الدول ذات اقتصاديات أكثر تنوعا[3].
- **المساهمة هي القيمة المضافة:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة جوهرية في مخرجات التصنيع، وتولد أكثر من 50%من القيمة المضافة في أغلب الدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبشكل بارز ايطاليا، يونان، البرتغال حيث تتجاوز نسبة مساهمة72%[4].
- **المساهمة في زيادة الصادرات:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تنمية الصادرات سواء بشكل مباشر وذلك عن طريق قدرتها على إنتاج المنتجات النهائية التنافسية، أو بشكل غير مباشر عن طريق قيامها بإمداد المؤسسات الكبيرة كمدخلات للمنتج النهائي[5].
- **المساهمة في التكامل الصناعي:** من مقومات الاساسية للهيكل الصناعي والقوة الدافعة لعملية التنمية الصناعية هو تكامل المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن الكثير من الدول المتقدمة صناعيا حققت مكاسب صناعية هائلة لإتباعها هذا النمط من التعاون والذي يتجسد في[1]:

---

[1] عبد الرحمان كساب عامر، **الجسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة** ،دار الكتاب للنشر والتوزيع، طبعة اولى،2016، ص-ص،45-46

[2] ايمان غرزولي، **البدائل الاستراتيجية: مدخل لتحقيق المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مؤسسةK-PLAST سطيف**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس،سطيف،2010، ص12.

[3] مرجع نفسه،ص12.

[4] فارس طارق، مرجع سبق ذكره، ص38.

[5] فارس طارق، مرجع سبق ذكره، ص،35.

- ✓ التكامل غير مباشر: ويقصد به تقسيم المهام بين الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة دون اتفاق مباشر بين الطرفين أي يعتمد هذا التكامل بصفة أساسية على السوق، حيث يتم إنتاج المنتجات المستهدفة بأقل تكلفة لتحقيق أقصى ربح.
- ✓ التكامل المباشر: يتم من خلال التعاقد بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة على أساس أن احد هذه المؤسسات تستخدم منتجات الصناعات الاخرى بصورة منتظمة كمدخلات في عملية التصنيع.

- **المساهمة في الابتكار ونشاطات البحث والتطوير**: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر الأفكار الجديدة والمبتكرة فهي مؤسسات تعد أكثر إبداعا من المؤسسات الكبيرة، بسبب أن الأفراد لديهم دوافع أكبر في إيجاد الأفكار الجديدة التي تحقق ربحية عالية، مثال على ذلك أن متوسط عدد الابتكارات في ولايات المتحدة الامريكية لكل موظف في المؤسسات الكبيرة هو واحد لكل موظف، بينما وصل من2 إلى 4 ابتكارات لكل موظف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية: تكمن في [2]:

- **تحقيق التوزيع العادل للدخل**: في وجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووجود نفس ظروف تنافسية واعداد كبيرة من العمال يحقق حل مشكلة البطالة و التوزيع متساوي للدخل عكس المؤسسات الكبيرة التي تعمل في ظروف غير تنافسية ينتج عنها توزيع غير عادل للدخل.
- **تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي**: لآنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من المستوى مشاركة الافراد المجتمع في التنمية، كما تساهم في أعداد صناعين وطنيين[3].
- **التخفيف من المشكلات الاجتماعية وخفض معدلات الفقر**: وهذا يتم من خلال توفير مناصب شغل لان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في الحد من البطالة، وما يتم من إنتاجه من سلع وخدمات الموجهة إلى افراد المجتمع بجميع طبقاته[4].
- **رفع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي**: دعم ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمرأة في نشاطات المتنوعة التي تتطلب عمالة نسوية هذا يحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة النسوية ويحد من بطالتهن[5].

---

[1] سهام بوفلفل،مرجع سبق ذكره،ص44.

[2] عامر خربوطلي ،**ريادة الاعمال وادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، منشورات جامعة افتراضية سورية، سوريا ،2018 ،ص، 59 بالاعتماد على:

[3] خبابة عبد الله ،مرجع سبق ذكره ، ص35،36.

[4] احمد جابر علي بدران ،**الاستثمار الاسلامي و اهميته في تمويل المشروعات الصغيرة** ،مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية ،مصر،2015،ص،39.

[5] فتحي السيد، مرجع سبق ذكره،ص77.

المطلب الثالث: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

احتلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة لدى الدول لأنها تساهم في تطور اقتصاداتها سواء متقدمة أو نامية.

أولا: البلدان المتقدمة: بعد تطور البلدان المتقدمة المصنعة ادركت كندا في المقدمة الأمر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أكبر قطاع خلاق لفرص العمل فابتكرت العديد من البرامج والهياكل والمساعدات لدعمها، حيث ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة30% من ناتج المحلي الاجمالي سنة 2014،كما لعبت المرأة دورا بارزا في المقاولة حيث سجلت 15.7%من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسوية. أما في فرنسا ففي سنة 2012 تجاوز فيها عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة3.55مليون مؤسسة توظف حوالي 4.3مليون عامل وتساهم ي 23% من رقم الأعمال. وفي الولايات المتحدة الأمريكية تواجدت حوالي 24مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة ساهمت في توليد 52%من فرص العمل لدى القطاع الخاص، وأكثر من نصف دخل الوطني، كمل مثلت 80%من الابداعات والابتكارات الجديدة في سوق الامريكي[1].

ثانيا: الدول النامية: اهتمت مصر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميته لتميزه لخلق فرص عمل وتخفيف من مشكلة البطالة في مصر حيث نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل الجانب الأكبر من نشاط القطاع الخاص، وطبقا لتقديرات فإنها توفر 99% من إجمالي حجم التوظيف في قطاع الخاص الغير زراعي، وتحقق أكثر80% من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الاعمال الخاص. أما الأردن بلغ مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي18980، وساهم بـ22% من إجمالي الناتج المحلي الاردني وبلغ عدد العاملين43892 ويتركز عمل هذه المؤسسات بشكل عام على الأعمال الخشبية والالبسة والمنتجات الجلدية والغذائية و الصناعات التجمعية والتراثية. حيث العراق وصل عدد مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة سنة 2000 إلى 77167مؤسسة،وتمثل57%من إجمالي عدد العاملين في المؤسسات الصناعية المختلفة البالغ عددها286679مؤسسة، وهذا ما أكد مساهمتها الفعلية في خلق فرص التمية الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة من حيث العمالة والخدمات[2].

المبحث الرابع: مؤسسات صغيرة ومتوسطة مشاكل ومعوقات أسباب النجاح والفشل .

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لخصوصياتها المميزة الى جملة من الضغوطات والمعوقات يكون مصدرها بصورة اساسية مكونات بيئتها الخارجية المتنوعة والمتعددة هذه المكونات في تفاعلها مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد تكون في اغلب الاحيان سببا مباشرا في انهاء نشاطها نتيجة الخسائر التي قد تسببها لها مما يؤدي الى غلق اعداد كبيرة منها سنويا.

[1] سهام بوفلفل، **الذكاء الاقتصادي كمدخل إستراتيجي لتعزيز التنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي،2018،ص،ص،169،168.

[2] سهام بوفلفل، مرجع سبق ذكره، ص، ص،170،169.

المطلب الأول: مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتميز المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجود الكثير من المشاكل والمعوقات التي تعرقل نموها وعملها، ومن هذه المعوقات والمشاكل نجد[1]:

1. صعوبة في التمويل أغلب هذه المؤسسات يتم بتمويل حكومي عن طريق الاقراض البنكي، غير أن البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المشاريع هم في الطور الأول لا يملكون ذلك كما أن إنعدام أغلبهم للخبرة والتجربة في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المؤسسات أمر قائم.
2. ارتفاع كلفة رأس المال المقترض من البنك غالبًا أسعار الفائدة أكبر من التي تمنح للمؤسسات الكبيرة (لوجود المخاطرة في مثل هذه المؤسسات)[2].
3. – عدم وجود تنوع في قنوات الائتمان الموجه لهذا القطاع وغيره من القطاعات حسب نوع واستخدام القرض ودرجة أهمية النشاط.
4. الإجراءات الحكومية التي تقيد من حرية هذه المؤسسات مما يحول دون نموها وخاصة بالبلدان النامية.
5. الضرائب المرتفعة غالبًا ما تعرقل استمرارية بقاء هذه المؤسسات لأنها لا تتمتع بحجم رأس المال كبير.
6. عدم الاستقرار الاقتصادي "التضخم" ارتفاع أسعار مواد الأولية غالبًا ما يهدد هذه المؤسسات وحول دون تحقيقها للأرباح.
7. المنافسة وخاصة في ظل التفتح الاقتصادي، وإبرام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.
8. انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات مما يؤدي على ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات، وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية[3].
9. تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان بدافع التقليد أو المحاكاة أو لاعتماده على استخدام هذه السلع الأجنبية مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية.
10. اتجاه نسبة كبيرة من هذه المؤسسات إلى القيام بالبيع المباشر للمستهلك النهائي أو المستخدم الصناعي، أو بالبيع التجار التجزئة الصغار، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء التسويقية لهذه المنشآت وعدم قيامها بأداء هذه المهمة بكفاءة.

---

[1] عبد السلام أحمد حديدي–ابراهيم جابر السيد، **ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، دار العلم و الايمان للنشر والتوزيع ،طبعة اولى ،الاردن ،2014 ص،39،(بالتصرف) بالاعتماد على:

[2] جلال البنا، **المشروعات الصغيرة (مفهوم تطبيقي)** ،شركة ندى للطباعة ، طبعة اولى ، مصر ،2006،ص17.

[3] سهام موسي، **المساهمة في بناء قياس أثر محاذاة الاستراتيجية لتكنولوجيا الانترنت على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة الصناعية العلمة، ولاية سطيف**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 19–20.

11. عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية وقيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسة المزاحمة لتوفر منتجاتها للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلى، مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية العاملة في هذه الصناعات.

12. صعوبة تسويق المنتجات وهذا يرجع لمحدودية رأس مالها.

13. ضعف الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع أنفسهم[1].

14. إهمال لجانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميته وضروريته.

15. استخدام أجهزة ومعدات بدائية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة.

16. عدم خضوع المواد الخام المستخدمة ومستلزمات الإنتاج، للمعايير الفنية والهندسية، بل يتم الاعتماد في أغلب الأحيان على خبرة أصحاب المؤسسات المحدودة، وهذا يحد من قدرتها على التصدير إلى الأسواق الخارجية وخاصة أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

17. عدم إتباع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية[2].

وهناك من يرى أن المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات يمكن أن تصنف إلى[3]:

مشكلات داخلية: كنقص الخبرة والإمكانيات، وقصور في الإدارة والأنظمة وقصور الجهود التسويقية.

مشكلات خارجية: كعدم وجود دعم حكومي كاف أو هذا ما يفسر أن هناك قيود تشريعية تحد من النشاط هذه المؤسسات، وإضافة إلى منافسة المؤسسات الكبرى لها، وعدم توفير التمويل الكافي لها.

المطلب الثاني : أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر مخاطر فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في سنواتها الأولى عالية نسبيا فإستنادا على الدراسات وجد ان 24%من الاعمال الجديدة فشلت خلال السنتين الأولين من عملها و 51%خلال أربعة سنوات أولى للعمل وذلك يعود الى أسباب كثيرة وراء فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تتمثل في النقاط التالية:

- أسباب ترجع إلى صاحب المؤسسة.
- أسباب ترجع إلى المؤسسة في حد ذاته.
- أسباب مالية.
- أسباب اقتصادية.

---

[1] عبد الحميد مصطفى أبو ناعم ،**إدارة المشروعات الصغيرة (كيف تصبح رجل اعمال ناجح ؟ كيف تصبحين سيدة أعمال ناجحة ؟)** ،دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر،2002،ص 20

[2] أمين كعواش، **تقييم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برنامج الدعم الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، غير منشورة ،كلية علوم اقتصادية وعلوم تجارية ، جيجل، 2014، ص 52.

[3] حمدي عبد العظيم ،**خصخصة مناخ الاستثمار تحرير صفات صغيرة في مصر** ،مطبعة عمرانية للأوفيست ، مصر،1995،ص ،77.

الأن نتطرق لشرح ما سبق في النقاط التالية[1] :

1-إهمال دراسة الجدوى: عدم قيام بعض المستثمرين الصغار بدراسة الجدوى الاقتصادية للمؤسسة قبل تنفيذه، وإن قامت بها المؤسسة فإنها تكون على معلومات وأرقام غير حقيقية، الأمر الذي يجعل المؤسسة في موقف تمويلي، إنتاجي أو تسويقي غير مناسب مع متطلبات السوق، مع الظروف الاقتصادية العامة أو الإمكانات المتاحة لصاحبه.

2-الطموح المفرط: التوسعات الكبيرة غير المخططة والتي لا تتناسب مع إمكانات المؤسسة، لأن هذا يؤدي لوجود طاقات عاطلة وارتفاع عبء التكاليف الثابتة، وخلق أزمة من السيولة اللازمة للتشغيل، لذلك يجب عدم الإفراط في الطموحات والتوسعات وربط ذلك باحتياجات المؤسسة العملية من جهة وأولويته وإمكانيته من جهة أخرى.

3-ضياع السوق: العديد من المشاريع تطلق للجمهور من دون التحقق من وجود السوق، أو أن المنتجات والخدمات المقدمة تلبي احتياج معينا أو تسد نقصا من نقائص ومتطلبات الحاجيات اليومية فيجد صاحب المشروع نفسه أمام سوق فارغة والطلب على منتجاته قليل، لأنه لا يشبع رغباتهم، كما أن العديد من المشاريع تدخل في حيز مشبع أيضا فتجد بأن المنافسة قوية في ذلك المجال وأن السوق مشبع أصلا فتؤدي بالمشروع إلى الفشل، لذلك وجب دراسة السوق قبل دراسة المشروع نفسه.

4-مشاكل في الخطة التشغيلية : من بين الأخطاء التي يقع فيها أصحاب المؤسسات الصغيرة هي عدم وضع خطة تشغيلية لأول عام جيدة ملائمة ومناسبة للمؤسسة فتجد فريق العمل تائه في العمل ونقص في الموارد البشرية داخل المشروع، وكم ستبلغ التكاليف لإدارة المشروع من رواتب الموظفين إلى مصاريف ونفقات التسويق وغيرها من المصاريف التشغيلية التي لا يخطط لها أصحاب المؤسسات في البدايات، فتصبح سببا من الأسباب التي تؤدي إلى فشل وإفلاس المشاريع[2].

5-التمويل الصغير: هذه هي النقطة المهمة والسبب الهام الذي يقع فيه أغلب أصحاب المشاريع وهي إدارة المالية وحساب التكاليف لا يكون بالأمر الجيد فتجد أن التكاليف تقتصر فقط على الأصول أو الأثاث والبضائع لكن لم يحسبوا حساب تمويل الرواتب للموظفين والتسويق وغيرها من المصاريف التشغيلية، وبالتالي سيكون التمويل صغيرا لا يغطي حاجيات الخطة التشغيلية للمؤسسة.

6-الموقع السيء : العديد من المؤسسات تتوقع تموقعا سيئا في البدايات، وتدخل إلى اسواق مشبعة اصلا فلا تجد زبائن وعملاء لمنتوجاتهم أو أنها تجد صعوبة بالغة في الوصول إلى العملاء المستهدفين،

---

[1] أحمد حسين المشهراوي، وسام أكرم الرملاوي، **أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها**، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، مج19، فلسطين، ع2، جوان 2015، ص 146.

[2] هاني يوسف، **دور التخطيط ومراقبة الإنتاج في تنمية الصناعات الصغيرة"دراسة حالة الصناعات المعدنية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر الإدارة العليا"**، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال ،الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين،2010 ،ص،51.

لذلك باتت دراسة موقع المشروع قبل التأسيس ضرورة حتمية فهو يشكل عاملا أساسيا للوصول إلى الزبائن بسهولة[1].

7-التمسك بالخطة نفسها وعدم وجود مرونة في التخطيط :بعض المؤسسات تتمسك بخطتها الأولى من دون تجهيز خطط بديلة وقت الأزمات، فتجد نفسها تواجه صعوبات كبيرة لإدارة الأزمات سواء الداخلية أو الخارجية، فإن اقتضى الأمر لتغيير بعض المنتوجات من أجل مواكبة الأحداث والتغييرات لا تستطيع التغيير لضعف الخطط، فهذا الثبات سيء في العديد من الظروف.

8-التوسع السريع جداً: بعض المؤسسات من الوهلة التي ترى فيها ناجحا باهرا خلال السنوات الأولى لها من التأسيس، تظفر بعقود جيدة ومثمرة وتزداد نسبة المبيعات، فيجد القائمين على المؤسسة أن فرص النجاح رائعة وعاشوا هذا النجاح لفترة فتوسعوا توسعا سريعا غير مدروس، ودخلوا أسواقا وأماكنا جديدة من دون دراسة. أدى هذا إلى نتائج كارثية جعلت المؤسسة يخرج كليا من السوق، وكم من مؤسسة سمعنا عن توسعه الكبير، ولكن بعد سنوات قليلة وجدنا أن المؤسسة بدأت خدماته تزيد وحصته السوقية التي كان يسيطر عليها بدأت تتناقص تدريجيا إلى أن أدت إلى إفلاس المؤسسة[2].

9-ضعف الموارد البشرية وقدرات الموظفين: كم المؤسسات فشلت وذلك بسبب المشاكل الداخلية للمشروع، ومن بين هذه الأسباب ضعف الطاقم الإداري والبشري للمشروع وقدراته لا تناسب حجم السوق ومتطلباته، فتجد أن المشروع يقدم خدمات سيئة وضعيفة تؤدي به إلى فقدان السوق وثقة العملاء، فاختيار أجود الموظفين والقادرين على تقديم أفضل الخدمات ضروري لتوفير خدمة جدية للزبائن، من أجل كسب العملاء والتوسع في السوق[3].

المطلب الثالث :أسباب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

يشغل بال العديد من الأشخاص المشاريع الصغيرة المربحة برأس مال صغير وأفضل طرق تسويق المشاريع الصغيرة وكيفية تجنب عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعن كيفية النجاح في تلك المؤسسات البسيطة حيث هناك العديد من العوامل التي يجب توافرها في المشروع كي يساهم في نجاح هذه المؤسسة، حيث هناك العديد من الأسس التي يجب توافرها كـ التخطيط للمؤسسة وتنظيمه وحسن إدارة تلك المؤسسة لكي يساعد في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أهم عوامل نجاحها.

- **الأهداف المحددة:** يجب على المدير أو صاحب المؤسسة تحديد اهداف واضحة وصريحة. والاستيعاب الجيد من طرف العاملين .

[1] شريف غياط ومحمد بوقموم، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية**، ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الوطني التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ،كلية علوم اقتصادية، جامعة قالمة، الجزائر، يومي 17-18افريل 2006، ص111

[2] نوفل محمد، **العوامل المؤثرة على انتاجية المؤسسات الصغيرة المتوسطة** ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية ،فلسطين ،2006،ص، 77.

[3] عُمران" المنصة الرائدة في تأسيس وإدارة المشاريع الشبابية، تسهم في إنشاء مجتمع نهضوي راشد متمرّن على التخطيط والمؤسسية بتنافسية الأداء وأصالة القيم. https://omran.org/ar يوم التصفح 17 /2023/02 ساعة 27:20

- **المعرفة الجيدة بالسوق:** تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة منتجاتها (سلع او خدمات)سلوكيات عامليها وردود أفعال المنافسين لها النجاح أو الفشل في جذب زبائن خاصين لها.
- **قدرة المؤسسة على تقديم شيء مميز خاص** :المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج و التكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص و متفرد لطرق التوزيع المعروفة[1].
- **التخطيط الجيد للمؤسسة الصغير:** تعتبر مرحلة التخطيط هي الأولى والأهم من بين جميع المراحل الأولى لبداية أو تنفيذ المؤسسة، فالتخطيط الجيد هو مفتاح المؤسسة الناجح، فكثيرٌ ما نلاحظ أن هناك بعض رواد الأعمال يُقدمون على إنشاء مشروع تجاري صغير يكتفون بنصيحة صديق أو قراءة تقرير اقتصادي أو مشاهدة إعلان تجاري في قناة تلفزيونية، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى فشل المشروع بعد تنفيذه ويعود ذلك إلى قلة الخبرة وعدم التخطيط الجيد لتنفيذ وإدارة المؤسسة؛ لذلك ينبغي عليك التفكير جيدًا ورسم خطة عمل تفصيلية دقيقة لعشر سنين مقبلة لتنفيذ وإدارة مؤسستك الصغير.
- **جودة المنتج أو الخدمة :** دائمًا ما يبحث العملاء عن الجودة العالية في السلع والمنتجات التي يدفعون مبالغ كبيرة مقابل شرائها، وتعتبر الجودة هي مقياس نجاح المؤسسات الصغيرة أو فشلها، ومدى قوة المنتج السوقية بين العملاء؛ لهذا يهتم الكثير من الأشخاص عند شراء أي منتج بجودة المنتج إن كانت مرتفعة أو منخفضة؛ حيث تُعد جودة المنتج أولى عتبات سلم التسويق، وتذكر دائمًا أن المنتج الجيد يسوقه الجمهور تطوعًا دون الحاجة إلى تسويق صاحب المؤسسة له بالطرق التقليدية.
- **البحث عن جهات لتوفير الدعم:** في بادئ الأمر وقبل البحث عن الخيارات المتاحة لدعم مؤسستك الصغيرة لا بد من الإعداد جيدًا لهذه الخطوة، وأن يكون هذا الإعداد على شكل دراسة متعمقة ومستفيضة للمؤسسة ودراسة جدواه وكيف سيكون والأهداف منه وما هي الخدمات أو المنتجات التي سيقدمها؟

بالتأكيد، تحتاج أي مؤسسة صغيرة إلى جهات داعمة تقدم له العون، وقد تكون هذه الجهات أحد أفراد العائلة أو صديقًا أو أحد الأشخاص الذين يمكن الوثوق بهم، وإذا لم تجد شخصًا ذا خبرة يشاركك حماسك في البدء بالمؤسسة الجأ إلى مكتب إحدى الجمعيات المتخصصة بتقديم الإرشادات لرواد الأعمال، وهناك ستجد مختصين لمناقشتك في جدوى مشروعك وسبل دعمه[2].

[1] بوسالم ابو بكر واخرون،**الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المقاولتية في الجزائر** –معيقات ومتطلبات – ابحاث اقتصادية معاصرة البليدة الجزائر العدد 01 سنة 2018ص 70

[2] انتصار زروقي رهيب، **دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة(العراق والأردن حالة دراسية)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الثامنة والثلاثون– العدد مئة وأثنين/ 2015 ،ص،3.

خلاصة الفصل:

إن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يصل الى تعريف دقيق ومحدد على مستوى دول العالم، حيث أن ذلك يعد أمرا صعبا ومعقدا نظرا لاختلاف مراحل نمو ودرجة التقدم التكنولوجي واختلاف المعايير المعتمدة في تعريفها وتباين الإمكانيات والظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، فقد تعدد المعايير التي يعتمد عليها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى الرغم من العدم وجوود تعريف دولي عام متفق عليه فإنه يوجد اتفاق على المعايير الأساسية التي يمكن على أساسها تعريف الأحجام المختلفة لهذه المؤسسات.

كما أنها تمتاز بجملة من الخصائص والسمات تختلف عما هي عليه المؤسسات الكبيرة، التي تشترك فيها وتكسبها طبيعة خاصة رغم تعدد مجالات نشاطها وتنوع نظم إنتاجية واختلاف الأطر التنظيمية لمكوناتها الفرعية، وهذه الخصائص التي تتسم بها قد تساعدها على النمو والانتشار من جهة، وقد تكون عائقا أمام تطورها وازدهارها من جهة أخرى، فهي لا تتطلب استثمارات رأسماليو كبيرة، وتتميز بالملكية الخاصة ومرونة الادارة وسهولة التسهيل والتكوين بالإضافة إلى تكوين وتكامل مع مؤسسات الكبيرة ....

حيث ما يعزز من أهميتها هي جملة الأدوار التنموية الهامة التي تساهم بها سواء اجتماعيا أو اقتصاديا، في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. فهي تساهم في تشغيل اليد العاملة على النحو يفوق بكثير مساهمة المؤسسات الكبيرة كما أنها تشكل النسبة الأكبر من إجمالي عدد المؤسسات في أغلب دول العالم كما تساهم في تكوين القيمة المضافة والناتج المحلي الاجمالي بالإضافة إلى عملية التصدير.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

تمهيد :

أصبح للتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة لدى الدول وبالأخص الدول التي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصاداتها نتيجة اعتمادها على مورد وحيد للدخل والمتأتي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة وفي مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بالأحادية الاقتصادية، إلا أن الاعتماد على هذا المورد له خطورة كبيرة لارتباطه بالأسواق العالمية للنفط، والتقلبات الحادة فيها بين الحين والآخر حيث تؤثر على النمو والاستقرار الاقتصادي في هذه الدول، لهذا فقد سعت العديد من الدول بالعمل الجاد على تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي والعمل على إنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية المتنوعة بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات.

وانطلاقا مما سبق، سوف نستعرض هذا الفصل في أربعة مباحث كما يلي:

- **أساسيات عامة حول التنويع الاقتصادي.**
- **نظريات وميكانيزمات التنويع الاقتصادي.**
- **أنماط التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه.**
- **قراءة في بعض التجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي.**

المبحث الأول :أساسيات عامة حول التنويع الاقتصادي.

يعتبر تنويع القاعدة الاقتصادية من الأهداف الاستراتيجية في بلدان العالم لتحقيق التنمية وتنويع مصادر تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لهذا سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم التنويع الاقتصادي، وخصائصه مع التطرق إلى أهميته وكذا أسباب قيامه والأهداف المرجوة من وراء تطبيقه وذلك خلال ما يلي:

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي.

قدمت العديد من الدراسات والأبحاث مفهوم التنويع الإقتصادي على أنه:

أولا: تعريف التنويع الاقتصادي: للتنويع الاقتصادي تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة،[1] وفيما يلي جملة من التعريفات:

- ويعرف التنويع الاقتصادي بأنه توزيع الاستثمارات على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا[2].
- كما يعرف على أنه عملية تنويع الدخل، أي توسيع القاعدة الانتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الاجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على الهيمة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية أو استراتيجية)، كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الانتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الانتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات[3].
- ويعرف أيضا على أنه تخفيض الإعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي، وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات متنوعة في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية [4].
- أن التنويع الاقتصادي عملية توسيع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة

---

[1] منير رحماني، "**إشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر– الزراعة كبديل آني للحلول الصناعية**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر، 2016، ص 3.

[2] خير الدين حيدوشي، عبد القادر بارد،" **ازمة النفط: سياسات الاصلاح و التنويع الاقتصادي**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول "سياسات ومخططات الاصلاح الاقتصادي في قطاعي السياحة والزراعة كاستراتيجية بديلة للتنويع الاقتصادي ودعم النمو في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية–(2000 –2015)"،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة،2016،ص 05.

[3] سعيد بوشلول، غانية نذير، **استراتيجية تنويع الاقتصادي لدول المصدرة للنفط دراسة حالة السعودية**، ملتقى الدولي حول أزمة النفط :"سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي"، جامعة عنابة، يومي 17/16 أكتوبر 2017، ص02.

[4] أسيا طويل وأخرون، "**تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية إستراتيجية التنويع الاقتصادي ما بعد أزمة جائحة (كوفيد19) دراسة تحليلية وقياسية لحالة القطاع الفلاحي**"، Les Cahiers du Cread -Vol. 37 - n° 03 – 2021،ص 223.

ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل[1].

وخلاصة لما سبق من تعاريف يمكن القول أن التنويع الاقتصادي هو توسيع للقاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تساهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام وتخلص الاقتصاد من خطورة الاعتماد على مورد واحد.

كما أن للتنويع الاقتصادي اشتراطات وقاعدة أساسية يمكن صياغتها إلى قاعدتين هما[2]:

القاعدة الأولى :تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنويع الاقتصاد أو النشاط الاقتصادي.

القاعدة الثانية :قاعدة الموارد وتتصرف إلى مدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقنية التي يمكن تحقيق مستوى التنويع الفاعل الحقيقي.

ثانيا: أشكال التنويع الاقتصادي

- ✓ **التنويع العمودي(الرأسي) diversification vertical**:وهو تصنيع منتجات تشكل مواد نصف مصنعة أو مواد أولية لصناعة السلع الحالية التنويع العمودي لأعلى أو التوجه إلى صناعة منتجات جديدة تشكل المنتجات التي يتم تصنيعها حاليا مواد أولية لها (التنويع العمودي لأسفل)[3].
- ✓ **التنويع الأفقي (diversification horizontal)**: وهو إنتاج وتصنيع منتجات جديدة تتلاءم مع الخبرات والطرق الانتاجية المكتسبة وتكملها في نفس الوقت[4].
- ✓ **التنويع الجانبي (diversification latérale)**:وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواقا جديدة.[5]
- ✓ **التنويع الشامل(diversification total)**: والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب واختراق أسواق جديدة[6].
- ✓ **التنويع الجغرافي (diversification geographies)**: والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة تصدير بمنتجات والتكيف مع تغيرات بيئة الانتاج الجديدة[7].

---

[1] أحمد ضيف، أحمد عزوز، **"واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيل لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة "**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، المجلد 9، العدد19، 2018، ص 22.

[2] حميد تومي، سليم شبورو، **التنويع الاقتصادي كمدخل للتخلي عن الاقتصاد الريعي بالجزائر**، يوم دراسي حول الخيارات الاستراتيجية والبدائل المتاحة لتنويع اقتصاد الجزائر، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يوم 2018/04/16.

[3] خالد هاشم عبد الحميد، **التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الحلوان، مصر، volume 19 issue 1 K، جانفي 2018.

[4] إلياس بن ساسي، **الخيارات الاستراتيجية لنمو المؤسسة**، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 79.

[5] نور الدين شارف،" **استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات كمدخل لتنويع الاقتصادي في الجزائر**"، ملتقى وطني بعنوان "متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية علوم اقتصادية بشراكة مع مخبر السياسات التنموية والدارسات الاستشرافية، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، يومي30/29نوفمبر 2016، ص 7.

[6] المرجع نفسه، ص7

[7] المرجع نفسه، ص 7

- ✓ **التنويع المالي(Diversification financier)**:وهو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الإستثمارية والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد، كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق معينة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي الذي قد يصيب مناطق معينة ويلعب التنويع الاقتصادي دورا أساسيا بالتحكم في التقلبات الاقتصادية ويخفض الأضرار الناتجة عن إنهيار أسعار المواد الأولية في البورصات العالمية، كما يسمح بتحسن التنافسية الدولية[1].

ثالثا :خصائص التنويع الاقتصادي: من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نستنتج جملة من الخصائص لتنويع الاقتصادي والتي سندرجها فيما يلي:

1- **التنويع الاقتصادي عملية تحررية من سلعة واحدة رئيسية**: إن اعتماد الاقتصاد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية يشكل خطرا يهدد مصيره لاسيما إذا كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، هذه الأخيرة غالبا ما يكون أجل نضوبها محدودا كما تتعرض عوائدها باستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي يتضمن معنى التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة قد تكون عرضة للتدهور المستمر في شروط التبادل التجاري الدولي[2].

2- التنويع الاقتصادي عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل: يتضمن مفهوم التنويع الاقتصادي عملية بناء قاعدة اقتصادية صلبة مدعمة ذاتيا، متنوعة المقومات متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، قادرة على توفير فرص عمل للمواطنين، إنتاج احتياجاتهم أو توفيرها في الحياة، وتمكن من إيجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة في مجال الناتج المحلي الإجمالي، تمويل الميزانية العامة وتوليد الفائض الاقتصادي بحيث يكفي في المستقبل لتحمل أعباء تمويل الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة لإستمرار عملية التنمية[3].

3- **التنويع الاقتصادي عملية نسبية لتحول الاقتصاد الوطني**: يتكون الاقتصاد الوطني من قطاعات رئيسية تربطها علاقات متداخلة ومتشابكة وهو ما يشكل منطلقا لإحداث تحولات بنيوية في الهيكل الاقتصادي وتحديد الأهمية النسبية للأنشطة الرئيسية بمختلف فروعها، بالإضافة إلى تشخيص قدرات الاقتصاد من خلال الأنماط الإنتاجية المعتمدة، كما تحتل التغيرات الهيكلية حيزا في السياسات الاقتصادية وبرامج التنويع المنتهجة في المجتمع والاقتصاد بصفة خاصة، وتتجلى أهمية ذلك في كون هذه التغيرات ترتبط بشكل واضح بالنمو الاقتصادي الذي ينبغي تحقيقه في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع، حيث أنه في كل مرحلة من التطور ينبغي المحافظة على توازنات

---

[1] نور الدين شارف، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[2] آمنة بومعزة، أميرة سماني، " **التوجه نحو استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل عدم استقرار أسعار النفط(2000-2016)**"، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2017،ص54.

[3] حمزة بومعزة، شاهيناز عفايفية، **التنويع الاقتصادي كمدخل استراتيجي للحد من التبعية لقطاع المحروقات في الجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2010-2020)**، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8ماي قالمة 1945، 2022، ص 5 .

معينة للمتغيرات الاقتصادية، مما يؤدي إلى تحقيق وتيرة أعلى للنمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد ككل والفروع المكونة له، والأهم من ذلك معرفة مدى توجه التحول البنياني لصالح التكافؤ(التوازن) القطاعي ومن ثم الإقليمي، والوقوف على واقع التوجه نحو التنويع الاقتصادي[1] .

4- **التنويع الاقتصادي عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي والإنتاجية:** إن التنويع الاقتصادي هو عملية تهدف إلى توازن البنية الهيكلية للاقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة التوازن في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي بحيث تساهم من خلاله معظم القطاعات الاقتصادية بنسب مهمة ومتساوية في ذلك، الأمر الذي يترتب عنه أيضا ارتفاع الإنتاج كما ونوعا وصولا إلى مرحلة التراكم وتحقيق الاكتفاء الذاتي من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة إنتاجية العمل الوطنية، ففي سياق التنويع يتعاظم تجهيز الاقتصاد الوطني بالأجهزة والآلات، وإنشاء مجموعة واسعة من الفروع والأنشطة المترابطة وكل هذا يعني تحطيم بنية أو هيكل الاقتصاد الوطني الوحيد الجانب، كما يتضمن التنويع الاقتصادي تصحيح الهيكل الجغرافي للناتج، أي تحقيق مبدأ التوازن الجهوي والإقليمي بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في كل المناطق، وخلق حالة من التكافؤ في النمو بين الأقاليم المختلفة لتوفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي[2].

5- **التنويع الاقتصادي عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة:** إن تحقيق التنمية الاقتصادية يتضمن إحداث تغيرات في الهيكل الاقتصادي خصوصا في نقل تركيزه من إنتاج وتصدير المواد الأولية إلى تصنيعها عن طريق تطوير الصناعة التحويلية، والتي تعد عاملا أساسيا في دفع التنمية إلى الأمام، وعليه فإن عملية التنمية الاقتصادية بهذا المعنى تهدف إلى خلق اقتصاد متنوع الهيكل، تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية في توليد الدخل الوطني بصفة متوازنة دون التركيز على قطاع معين أو سلعة رئيسية واحدة كمصدر للدخل، وبالتالي فإن نجاح التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي مرهون بمدى نجاح التنويع الاقتصادي الذي يحدث في الهيكل الاقتصادي. أما بالنسبة للتنمية المستدامة فهي توسيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية إلى أقصى حد ممكن وفي كل المجالات خاصة في النشاطات التي تتناسب مع مؤهلات وقدرات هذا القطاع كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3].

المطلب الثاني :أهمية التنويع الاقتصادي.

تنبع أهمية تنويع القاعدة الاقتصادية من كونه شرطا ضروريا لبناء اقتصاد عصري مستقر يرتكز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية، ويتسم بدرجة عالية من التكامل الداخلي المتجسد في الترابط الوثيق بين

[1] حمزة بومعزة، شاهيناز عفايفية، مرجع سبق ذكره،ص6.

[2] عبد العزيز بوكار ، **الاقتصاد الجزائري بين خيار التنويع الاقتصادي وخيار الأمن الطاقوي**، مجلة الحقيقة، العدد 34 ، جامعة العقيد أحمد دارية ،أدرار، سبتمبر 2015، ص 334.

[3] خالد زموت، **التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 03، السنة 2017، ص،1186.

قطاعاته وأنشطته المختلفة، وأكدت الخطط المتعاقبة على ضرورة عدم الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط بصورة رئيسة، لأسباب ومبررات عديدة، أهمها[1]:

- ✓ تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- ✓ توفير الحماية للاقتصاد من الطروف الطارئة.
- ✓ زيادة الدخل القومي تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي.
- ✓ زيادة النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز دور القطاع الخاص.

حيث تظهر أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي من خلال تجنب وتحاشي المخاطر وتقلبات (تقلب أسعار المواد الأولية أو الجفاف إذا كان الاعتماد على الموارد الزراعية، تدهور النشاط الاقتصادي في الدول الشريكة)، التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد، وذلك عن طريق[2]:

- زيادة القيمة المضافة، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومنه تحقيق النمو الاقتصادي.
- يساهم في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى.
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير العديد من القطاعات القادرة على الرفع من القيمة المضافة وتشجيع الاستثمار فيها.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي وتشجيع الصادرات والتقليل من الواردات.
- تشجيع القطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي وتقليص دور الدولة في الاقتصاد .
- التخفيض من حدة البطالة، من خلال زيادة فرص التوظيف وخلق فرص عمل جديدة في قطاعات جديدة.

أما من جهة الدول النفطية يمكن إبراز أهمية التنويع الاقتصادي في النقاط التالية[3] :

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي.
- تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا.
- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئية واجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة .

ونخلص القول إن التنويع الاقتصادي يقوي سلسلة ترابط قطاع الموارد مع القطاعات الانتاجية الأخرى والدليل على ذلك أستراليا وكندا اللتان تمتلكان موارد وفي نفس الوقت تتمتعان باقتصاد قوي ذي إنتاجية عالية ناتج عن

---

[1] نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، **متطلبات التنويع الاقتصادي في عراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية علوم اقتصادية، العراق ،عدد خاص، ص ،467.

[2] إلهام بشكر، حياة نوي، **دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنويع الاقتصادي في ماليزيا والدروس المستخلصة منها** ،ص،6.

[3] سارة العقون، نوفل سمايلي، **دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر :تجارب دولية ناجحة**، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، العدد 06، المجلد 02، السنة 2021، ص، 13.

الترابط الأمامي والخلفي بين القطاعات الإنتاجية، وهكذا يجب البحث عن إيجاد سياسات فعالة تحقق التنوع الاقتصادي في البلدان التي تتميز بوفرة الموارد الطبيعية[1].

المطلب الثالث: أهداف التنويع الاقتصادي

بما أن التنويع الاقتصادي عملية تدريجية تراكمية لتنويع مصادر الدخل ولزيادة قطاع مساهمة القطاع الصناعي والقطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي، فإن الهدف الرئيسي منه لاسيما في الدول النفطية، هو الحد من الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير النفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى ، كما أنه يهدف إلى تخفيض دور القطاع الخاص، وعموما يمكن تلخيص أهداف التنويع الاقتصادي كما يلي[2]:

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل: تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة مثال الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية.
- توفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد والاهتمام بترقية العنصر البشري فكريا.
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر لدخل للعملة الأجنبية[3].
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الإنتاجية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية[4].
- توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزارعة والصناعة والخدمات.
- إعداد اقتصادات تنافسية من أجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي.
- الحفاظ والزيادة على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية [5].
- البحث عن الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

---

[1] عبد القادر بلعربي، **التنويع الاقتصادي في الجزائر الاستراتيجية البديلة لقطاع النفط، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال**، مجلد 4، عدد01، 2020،ص، 212.

[2] جبار بوكثير، حميد زرقوط، "**قراءة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الامارات العربية المتحدة –انجازات رائدة وافاق مستقبلية واعدة** "،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، جوان 2017، ص ،333.

بالإعتماد على:

[3] أحمد عمان، "**حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري في ضل تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية**"، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني "بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة" كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 03/02نوفمبر 2016.

[4] ناجي بن حسين" **التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد** ".كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة متنوري قسنطينة، العدد 05،2008،ص 26.

[5] ناجي التوني، "**مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**"، المجلد 04، العدد 02، لبنان، جوان (يونيو) 2002، ص 08.

ومن جهة أخرى يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني، فعلى المدى القصير قد يكون الهدف هو التوسيع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي النفط مثلا، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج الإجمالي والعائدات التصديرية، أما على المدى الطويل فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية متركزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى، أي أن القطاع الرئيسي كالنفط قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي. بينما يمكن أن نجمل مختلف الدوافع الاتجاه نحو التنويع الاقتصادي التي تملي على الدولة ضرورة التوجه نحو تنويع اقتصادها فيما يلي[1]:

- ✓ التقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية التي تشكل العمود الفقري للدول ذات الاقتصاديات الأحادية .
- ✓ تذبذب دخل هذه الدولة وانعكاس ذلك على إنفاقها العام.
- ✓ الطبيعة النافذة لهذه الموارد الأولية وتفاوت نمط ووتيرة التنمية الأفقية والعمودية بها.
- ✓ الاعتماد المستمر والمتزايد على الخارج في استيراد السلع الإنتاجية والاستهلاكية.

المبحث الثاني: نظريات ومستويات وميكانيزميات التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي ينظر إليه على نطاق واسع بأنه أحد مسارات الخروج من "لعنة الموارد " للبلدان النامية التي تملك وفرة الموارد الطبيعية. وبذلك وجد عديد من نظريات التي تقصد الخروج من اللعنة كما يقول عديد من العلماء ونظريات مفسرة لتنويع الاقتصادي كمفهوم حديث وبعدها سنتطرق في هذا المبحث إلى مستويات التنويع وميكانيزماته.

المطلب الأول: نظريات التنويع الاقتصادي

احتلت مسألة النمو والتنويع الاقتصادي مكانة هامة في البحث والفكر الاقتصاديين، وذلك منذ الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين وحتى الوقت الحاضر، وبالرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية لماذا الاقتصادات تسعى للنمو وتنويع أنشطتها الاقتصادية على مر الزمن، ومن بين المنظرين الأوائل في هذا الإطار نجد كل من آدم سميث، كارل ماركس وجوزيف شومبيتر. فلقد أكد أدم سميث (1776) أن تقسيم العمل يعد قوة دافعة للتنمية الاقتصادية، والجدير بالذكر أن تقسيم العمل لا يعني بالضرورة ان البلد مثلا لا ينتج سوى المنتجات والبلد ينتج سوى المنتج ولكن على العكس فزيادة ، مستويات التخصص، تعني أيضا التنويع، كما أن الأهم هو تركيز الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المُنتج المهيمن، ويمكن أن يوجد على جميع مستويات عملية الإنتاج الاقتصادي. كما أن التخصص بشكل إجمالي غالبا ما يعني تنويع الأنشطة والمخرجات على أعلى مستوى. ولقد أدى تقسيم العمل إلى وجود كمية هائلة من المهن الجديدة والمهارات وتوفير الوقت، والمزيد من الإنتاج والتقدم التقني[2].

---

[1] هشام لبزة، حنان حاقة، "**أثر التنويع الاقتصادي على التنمية الاقتصادية** "، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول دراسة السياسات الواجب انتهاجها لإصلاح اوضاع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة باجي مختار، عنابة، يومي 14-15 اكتوبر 2017، ص 5.

[2] حورية لزازي، **الاستثمار في الطاقات المتجددة كسبيل لتنويع الاقتصاد الجزائري**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية علوم اقتصادية،2022/2021،ص39

أما جوزيف شومبيتر (1912) فلقد اعتبر التنمية الاقتصادية عملية تحول هيكلي من خلال الابتكار الذي يؤدي "إلى ظهور قطاعات جديدة وتقادم بعض القطاعات القديمة، destruction Creative وهي الظاهرة التي وصفها بأنها " التدمير الخلاق(1983-1981) ، كما أظهر باستيني Pasinetti أكثر من ذلك بكثير وفقا الافكار كارل ماكس بالقول :"إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية ثابتة، حيث يؤدي النمو بكفاءة مطلقة إلى بطالة وقيود من جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى الابتكار والتنويع باستمرار". كما حدد جان جاكوبس Jane Jacobs (1969) مجموعة متنوعة من الأنشطة والأفكار والموارد كمصدر للإبداع وإعادة التركيب والابتكار والنمو[1].

ولقد سلطت الجغرافيا الاقتصادية الضوء على الدور الحاسم للتخصص الإستباقي والتكتل الجغرافي للأنشطة والشركات المرتبطة مع بعضها. وكمثال على ذلك التجمعات الصناعية الأكثر شهرة مثل وادي السليكون أو الطريق فهي غير متجانسة كما يعتقد الكثير، ففي المستويات الدنيا من التقسيم القطاعي هنالك تعقيدات هائلة ومتنوعة من الأنشطة والعمليات ذات الصلة ببعضها البعض. وعلاوة على ذلك، التخصص الإقليمي لا يعني بالضرورة الحد من الأنشطة على المستوى الوطني أو العالمي، ولكن يمكن أن يعني زيادة أعداد أكبر في الأنشطة والتفاعلات المعقدة فيما بينها.

كما ركزت اقتصاديات التنمية تقليديا على كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي "خاصة مدرسة أمريكا اللاتينية البنيوية" من خلال تأكيدها على دور كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. فالمقاربات الأولى بينت أولا كيف يمكن للبلدان النامية التحول من الإنتاج الزراعي إلى أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة أعلى، من أمثال روزنشتاين، رودان (1943)،(1953) Nurkse نيركس هيرشمان(1958)، وثانيا كيف أن دمج وتكييف البلدان النامية في منظومة الإنتاج العالمي نتج عنه التبعية الهيكلية والتخلف بسبب أنواع معينة من التخصص الإنتاجي والتوزيعي، فبلدان (المحيط الخارجي) للاقتصاد العالمي تسهر على تلبية الطلب على المواد الأولية في بلدان المراكز ذات الحيوية والتنويع في التنمية وحسب هذه المقاربة فإن طبيعة البيئة العالمية الديناميكية والمتطورة توفر تحديات وفرص جديدة أمام البلدان النامية. إذ يبقى التنويع حتما جزءا لا يتجزأ من عملية التغير الهيكلي في شبكة الإنتاج العالمية وتحديا خطيرا بالنسبة للعالم النامي[2].

ولقد بحثت دراسات عديدة مسألة تحديد طبيعة العلاقة بين الدخل والتنويع منذ فترة طويلة غير أن هذه العلاقة كانت غير خطية، وأول الأعمال التي تم عرضها في عام 2003 من قبل Wacziarg وImbs اللذين درسا مراحل التنويع من خلال تحليل اقتصادي قياسي U. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة من الشكل مقلوب بين تنويع المنتجات الناتج المحلي الاجمالي(GDP) للفرد الواحد. وكشفت النتائج أن البلدان ذات الدخل المنخفض لديها بنية

[1] حورية لزاري، مرجع نفسه، ص38.

[2] موسى باهي ،كمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط** ، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، باجي مختار ،عنابة ،عدد، 5 ، 2016 ،ص139

إنتاج متخصصة جداً. ونقطة الانعطاف (التحول) بين التخصص والتنويع كانت عموما قريبة من مستوى الدخل 10000دولار أمريكي للفرد الواحد في عام 1985[1].

المطلب الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي

رغم تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلاف جوانبها وأشكالها وذلك حسب مجال كل منها، فهناك التنويع الخاص بالمستوى الجزئي وهو مرتبط بالعملية الإنتاجية في المؤسسة، والتنويع الخاص بالمستوى الكلي والمتعلق بهيكل التجارة الخارجية للدولة، بالإضافة إلى مستويات أخرى للتنويع وتتمثل في:(تنويع الأصول، تنويع الأسواق، تنويع القطاعات التنافسية، تنويع الصادرات)

أولا :تنويع الإنتاج :يمكن تنويع الإنتاج في اتجاهين[2]:

- **جانب الطلب**: المتمثل في إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي والذي يهدف إلى تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية المستخدمة في إدارة الطلب الكلي، وهي السياسة النقدية، السياسة المالية وسياسة سعر الصرف.
- **جانب العرض**: الذي يمثل في التنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام، وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات. والذي يستلزم التوازي مع إصلاحات الإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي مع تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل بعيدا عن القطاع الهيدروكربوني والصناعات المصاحبة له. عموما تمثل هياكل الإنتاج تحديا بعيد المدى، يتطلب ما يلي: تنمية تراكم رأس المال البشري، إصلاح القطاعين العام والخاص، بناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنويع تلك.

يتعلق الإنتاج أساسا بزيادة المكاسب الإنتاجية، بالنسبة للمؤسسات يتمثل في إنتاج نشاط جديد مع استمرارية إنتاج منتجاتها الأخرى وذلك لتقليل من الخطر وتوزعه، أو لوجود فوائض في معدات المؤسسة وطاقتها الإنتاجية بشكل عام، أو الرغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا. ويمكن أن يتحقق التنويع بالاندماج مع مؤسسة أخرى بحيث تكون في نفس المجال، مع وجود صلات وثيقة بين منتجاتها الحالية والمنتجات التي ترغب في إنتاجها، كالتشابه في الخصائص التكنولوجية المرتبطة بالإنتاج أو التشابه في الخبرة اللازمة لإجراء البحوث المرتبطة بالمنتجات، وعلى مستوى الاقتصاد ككل يحصل تنويع الإنتاج عندما تتحقق حالة تتناسب في مساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي والخدمات[3].

ثانيا: تنويع التجارة الخارجية: يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، وذلك في جانبيها الرئيسيين (الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات)، فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة

[1] موسى باهي ،كمال رواينية، مرجع سبق ذكره ،ص139.

[2] احمد البكر، **تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية**، ادارة الابحاث الاقتصادية مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015، ص 6.

[3] امال مرزوق، **اهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار، جامعة 8ماي1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، قالمة، الجزائر، 26/25افريل2017،ص04.

من جهة مدى الاعتماد على التصدير سلعة واحدة [1] عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هده السلعة حول ما إذا كانت أولية أو مصنعة، فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، بالتالي فإن كل شيء توسيع أصنافها وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضا بمنتجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي [2].

المطلب الثالث: ميكانيزميات تنويع الاقتصادي.

تشمل الأليات الكفيلة بنجاح سياسات التنويع الاقتصادي المختلفة من بلد الى أخر بناءا على توجيهات توجيهاته الايديولوجية، التقدم الاقتصادي والاجتماعي والظروف المحلية والدولية خاصة الاقتصادية منها والتي من ضمنها :

- **إعادة الاعتبار لدور الدولة التنموي:** تعتبر الدولة تنموية إذا استطاعت إطلاق عملية تنموية متواصلة غير مقتصرة على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الاجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الانتاج المحلي وفي علاقاتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقا من ذلك تأكد الدور الهام والمحفز للدولة التنموية الذي يأخذ شكل الارشاد الاستراتيجي في توجيه عملية التنمية وهناك عدة أمثلة وأدلة إحصائية توضح أهمية دور الدولة المحفزة في إحداث تغيرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية، وظل استراتيجية استثمارية واعية تهدف إلى تحقيق تحول في البنية الاقتصادية.
- **الشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص:** إن العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة الواسعة، التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، وتحديد أدوار كل منهما في عملية التنويع الاقتصادي، بالنظر إلى حدوث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين العام والخاص، وفي مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة كأنشطة البحوث والتطوير، وعلى سبيل المثال: يؤدي إلى ارتفاع العائد التنموي الديناميكي من هذه التفاعلات خارج نطاق عمليات الأسواق، إذا أن علاقات الترابط والتشابك بين الفروع النشاط الاقتصادي في مراحل النمو الأولى .
- **برنامج الإصلاح الاقتصادي:** يعبر الإصلاح الاقتصادي على مجموعة من الاجراءات التي تتخذها الحكومة وتساهم في تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس أليات السوق الحر وتتراوح هذه الاجراءات من التحرير الأسعار في قطاع معين وسلعة معينة إلى بيع وحدات القطاع وفقا لما يعرف بالخوصصة.

[1] محمد كريم قروف، **التنويع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية، حجم5، عدد3، 2011/10، ص 120

[2] سليمة طبايبية، هادي لرباع، **التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفارة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008، ص437.

وتتزايد الحاجة إلى عملية الإصلاح خاصة في البلدان النامية وبالأخص أمام عجز السياسات الاقتصادية القائمة على إنجازها للأهداف الاقتصادية الكلية سواء المتعلقة بتحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات أو التوازن الداخلي (بين الطلب والعرض) وهذا بالاعتماد على نوعين من البرامج [1]:

⟸ إما التثبيت الاقتصادي التي يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي والتي تتمثل في مجموعة من السياسات التصحيحية التي تتم في مجال السياسات المالية والنقدية وسعر الصرف والتي يتم تنفيذها في الأجل القصير سنة واحدة غالبا.

⟸ أما برامج التعديل الهيكلي التي يصممها ويتولى تنفيذها البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي تتمثل في مجموعة من السياسات التصحيحية والتي تتم على الهياكل الانتاجية في الاقتصاد الوطني، ويتم تنفيذها في إطار زمني يفوق ثلاث سنوات.

وتهدف برامج الإصلاح الاقتصادي على العموم إلى إعادة هيكلة الاقتصاد وبطريقة تسمح له بتنمية مختلف القطاعات بالاعتماد على القطاع الخاص وتنويع ورفع نسبة الصادرات.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر**: مما لا شك أن معظم البلدان المتخلفة، لا تملك جهازا إنتاجيا لإنتاج سلع الاستثمارية، وذلك ما دعاها إلى اعتماد على الاستيراد من الدول الصناعية المتقدمة وبالتالي فإن تقلب حصيلة عائداتها من الصادرات سيؤدي إلى تذبذب الطاقة الاستيرادية، من ثم تذبذب الاستثمارات فيها. وما يخلفه الاخير من مضاعفات خطيرة على مؤشرات الاقتصاد الوطني ولقد أدى ازدياد الاعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد العالمي، إلى أن أصبح من الصعب عمليا أن تكون هناك صناعة وطنية كاملة، وبشكل خالص وهو ما ستدعى عن ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدولة المستقبلة لها، وتوسع أسواق منتجاتها وتنويعها، وإعادة هيكلة اقتصادياتها بهدف تحسين أدائها[2].
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: تتمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو النامية خاصة في ظل تحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة بين الصادرات الدول والإنتاج المتزايد لتوليد فرص العمل [3]، ذلك لأن الاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الانتاجية العريضة لا يقوم على الوجود الشركات الكبيرة وحدها فقط، بل وجود بيئة جاذبية للأعمال

[1] **صندوق النقد العربي** https://www.amf.org.ae/ar/programs-support/framework يوم 2023/03/03 ساعة 22.49.

[2] عبد الواحد عبد العظيم قبشي، سليمان مفتاح، **دور ومكانة القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2022/2021 ص49.

[3] عزيزة بورزق، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص إدارة أعمال التجارة الدولية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2015/2014، ص، 47.

الريادية، وتوفير شبكة واسعة من الموردين والقادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة غيرها من الأنشطة التكاملية في أي من القطاعات الاقتصادية، وهو ما تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

المبحث الثالث : أنماط التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

لكي تكون عملية التنويع الاقتصادي ناجحة، يجب أولاً معرفة الأنماط والمستويات التي يتم تركيز جهود التنويع الاقتصادي فيها، ليتم بعد ذلك إخضاع تلك الجهود لمجموعة من المؤشرات تمكن من تقييم مدى النجاح في تنويع الاقتصاد.

المطلب الأول : أنماط التنويع الاقتصادي

يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع، أولا قد يكون التنويع في جعل الهيكل الإنتاجي (الصناعي) المحلي لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة. ثانيا على الصعيد الصادرات، التنويع قد يكون حول توسيع سلة الصادرات البلد أو عن دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام.

1. **تنويع الهيكل الإنتاجي(الصناعي)**: يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية، وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محد ودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها مما "لعنة الموارد الطبيعية" أو "المرض الهولندي"*. التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية[2].
2. **تنويع الأسواق**: يحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى. وعلاوة على ذلك هناك وفرات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية، على سبيل المثال المهارات التكنولوجية وانشاء قنوات تسويق التي تحتاج لفتح منافذ تصدير محتملة، كما تحتاج المهارات المتخصصة والمؤسسات الناشئة للدعم للدخول في خطوط المنتجات الجديدة، وعموما تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة، وعلاوة على ذلك فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا[3].

---

[1] حديجة حمادي، ايمان نوارة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد القطاعات الرائدة لتحقيق التنمية في ظل تبني ممارسات حوكمة المؤسسات** ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني: حول متطلبات تحقيق الإقلاع في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة اكلي محند بويرة، كلية علوم تجارية وعلوم التسيير، 30/29نوفمبر 2016.

[2] سماعيل صاري، **التنويع الاقتصادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر (تقديم نموذج مقترح)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، أوت 2019 ، ص 898.

[3] سماعيل صاري، مختار بوضياف، **سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 01، 2019، ص 399.

إن النظر إلى درجة تنويع المنتجات وتنويع الأسواق معا يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الإنتاجي ولتصديري لبلد ما، وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية، ونفس الشيء فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير، بشكل عام هو أفضل من التركيب على القليل، ومع أن عملية تنويع الإنتاج والتجارة قد تكون مكلفة، ومحفوفة بالمخاطر وطويلة الأجل، فإنه بالمقابل لا يمكن الاستهانة بالمكاسب التنموية المحتملة من ذلك.

3. **تنويع الإنتاج على مستوى المؤسسة الاقتصادية:** يحدث تنويع الانتاج في المؤسسة عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن إنتاج منتجات السابقة، وبذلك تنوع إنتاجها، وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو وجود أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو وجود فائض في معدات المؤسسة وطاقتها الانتاجية بشكل عام أو في أجهزتها الادارية أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر إرتفاعا أو أرباحا أكبر في السوق يسودها تناقص الطلب أو تتوقع تناقص أو بسبب إتخاذ القرار باستغلال تجديدات أحدثتها المؤسسة على معداتها إستغلالا كاملا[1].
4. **تنويع الإنتاج على المستوى الاقتصاد الكلي:** يحصل تنويع الإنتاج على المستوى الاقتصاد ككل عندما تتحقق حالة تناسب في مساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل الوطني وهذه القطاعات تشمل الزراعة والصناعة (استخراجية/تحويلية) والخدمات[2] .
5. **تنويع على المستوى التجارة الخارجية:** هي عملية إنتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والانظمة التي تعقد بين الدول وتعتبر التجارة الخارجية من علم الاقتصاد الجزئي كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير الى ما ذلك. وبالتالي يرتبط التنويع التجارة الخارجية الى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها وذلك من خلال جانبين رئيسيين صادرات وواردات فدراسة الهيكل السلعي للواردات تمكنا من معرفة السلعة المعتمد عليها وبالتالي هذا يؤثر سلبا على مسار عملية التنمية[3].ويكون الحل الامثل لها تنويع الصادرات ويقصد بها توسيع اصنافها وذلك لا بتزويد الاسواق

---

* **المرض الهولندي:** هو تعبير دخل قاموس المصطلحات على الصعيد العالمي ابتداء من سنوات الستينيات، أول من نتشر هذا المصطلح كانت مجلة المجلة " الإيكو نومست" البريطانية، وهذا المرض يحاول توصيف الظاهرة التي رصدها علماء الاقتصاد والسياسة بالنسبة لما حدث للهولنديين بالذات بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهم في بحر الشمال، والتي سرعان ما ترتب عنها تراجع كبير في الاقتصاد الهولندي وانكماشا في قطاع الصناعة التحويلية خاصة والتي تلخصت تأثيراته السلبية لتضاعف صادرات الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الأخرى خاصة قطاع المنتجات الصناعية، وبالتالي أصبح هذا المصطلح يطلق على تلك الحالة الاقتصادية التي تنشأ عند حدوث طفرة مالية في بلد ما بسبب اكتشاف الموارد الطبيعية كما يطلق عليه مصطلح "لعنة الموارد" وتعني مجموع الآثار السلبية التي تؤثر على بناء الاقتصاد.

[1] أسماء بللعما ،**دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث ،جامعة احمد دراية ،ادرار، الجزائر ، 2018/2017، ص21،.

[2] محمد كريم قروف ،**"قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر" دراسة تحليلية (2014/1980)** ،مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،المجلد 9 ،العدد 2، 2018، ص، 21.

[3] هبة الله اوريسي ، **الاقتصاد الجزائري بين الازمة النفطية و حتمية التنويع الاقتصادي دراسة تحليله حلال فترة 2016/2012**، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، Volume 5 Numéro 1 ، 2018-06-29،ص، 693.

الخارجية بالخدمات الاولية فحسب بل بالمنتجات تم معالجتها وتحويها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف جاهزة من الناتج المحلي، ومن جهة اخرى فان شدة التنويع في التركيب السلعي للاستيراد وعدم التركيز على نوع محدد او مجموعة معينة من السلع سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها، ومن جانب الواردات يكون عكس الصادرات التي تستغني عن المنتوجات بقدر من ينظم انتاجها في اراضيه اي ما يسمى بعملية احلال الواردات[1] .

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

هناك العديد من المؤشرات الإحصائية لقياس التنويع الاقتصادي، حيث تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، بحيث يرجع هذا الاختلاف إلى أن كل مؤشر يتميز بقياس خاصية معينة، منها ما يعتمد على قياس ظاهرة التشتت (dispersion)مثل معامل الاختلاف، وبعضها يعتمد على قياس خاصية التركز (concentration) كمؤشر جيني، وأخرى على درجة التنويع مثل معامل هيرفندال –هيرشمان الذي يعتبر من اكثر المؤشرات استعمالا في قياس درجة التنويع.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع، فهي أيضا كثيرة ومنها توزيع الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاطات الاقتصادية المعروفة في الحسابات القومية، وبنية الناتج المحلي الاجمالي وتوزيعه بين ناتج نفطي وناتج غير نفطي، وبنية الصادرات وتوزيعها بين النفطية وغير النفطية، توزيع الإيرادات الفعلية للحكومة بين النفطية وغير النفطية، وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (unctad) في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا، معيارا لتنوع الاقتصاد يتكون من اربعة عناصر هي[2]:

- ✓ مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ نسبة إسهام العمل في الصناعة.
- ✓ مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء.
- ✓ مقدار التركيز في الصادرات.

أولا :تعريف المؤشرات:

- **مؤشر التوزيع القطاعي للقوى العاملة:** ويعبر هذا المؤشر عن اجمالي العمالة حسب القطاعات الاقتصادية ونجده في بعض الدراسات بمصطلح هيكل القوى العاملة، ويقصد بهيكل القوى العاملة توزيع العاملين بين القطاعين العام والحكومي والخاص الاهلي لان تركز العاملين في القطاع العام مثلا قد يبرز مجموعة من

[1] امال مرزوق، مرجع سبق ذكره، ص 5

[2] كريمة جحنين، **نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000–2018**، اطروحة دكتوراه علوم التسيير ، غير منشورة جامعة الجزائر 3 ، 2021/2020 ، ص 16.

- المشاكل أهمها البطالة المنعة وارتفاع نسبة الرواتب والمصروفات التشغيلية من اجمالي الانفاق العام للدولة وبالتالي انخفاض الانفاق الاستثماري[1].
- **معدل ودرجة التغير الهيكل:** كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة تغير مساهمة هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك[2].
- **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي:** وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن[3].
- **تطور إيرادات المحروقات كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة:** لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيراداتها، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.
- **نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية:** وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد لها على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادرات[4].
- **مؤشر تنويع الواردات:** باعتبار ان الاقتصاد الوطني يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا تنتجها بصورة تنافسية فان التنويع في الواردات يمثل وجها مهما للتنويع الاقتصادي اذ ان تطور بنية الواردات يمثل تغيير الهيكل الانتاجي للاقتصاد [5].
- **مؤشر المساهمة النسبية للقطاع العام والخاص في الناتج المحلي الاجمالي** : ويعبر هذا المؤشر على نسبة اسهام القطاعين الخاص والعام في الناتج المحلي الاجمالي بحيث انه كلما زادت نسبة اسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي دل ذلك على التنويع الجيد في الاقتصاد[6] .
- **مقاييس الإنتاجية:** حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه[7].

ثانيا :مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي: ويمكن ايجازها في المؤشرات التالية:

---

[1] عبد الصمد سعودي، **التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري دراسة تطبيقية نموذج التنويع –هيرشمان هرفندل**–،مجلة الابحاث الاقتصادية معاصرة ، العدد 02، 2019،ص 14.

[2] صالح محرز، طارق راشي، **التنويع الاقتصادي كبديل تنموي استراتيجي ضمن اطار التنمية المستدامة**، مجلة التمكين الاجتماعي، الجزائر المجلد الاول، العدد 4، ديسمبر 2019،ص9.

[3] المرجع نفسه، ص9.

[4] مزيان السعيد، حجيرة عبد المنعم، **التنويع الاقتصادي في الجزائر : واقع افاق ومحددات**، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، جامعة سوق هراس، العدد 3،2019،ص 47.

[5] مرجع نفسه،ص47.

[6] مرجع نفسه،47.

[7] مرجع نفسه47.

معامل التركيز (concentration) [1]: ويستند إلى حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة أو توزيعها من افضل مقاييسه مؤشر جيني المعروف بالمساحة المحصورة بين منحنى لورنز وقطر المثلث(AB)، ومساحة المثلث قائم الزاوية (ABC) كما بين الشكل الموالي :

الشكل رقم (2-1): منحنى " لورنز" و"معامل جيني"

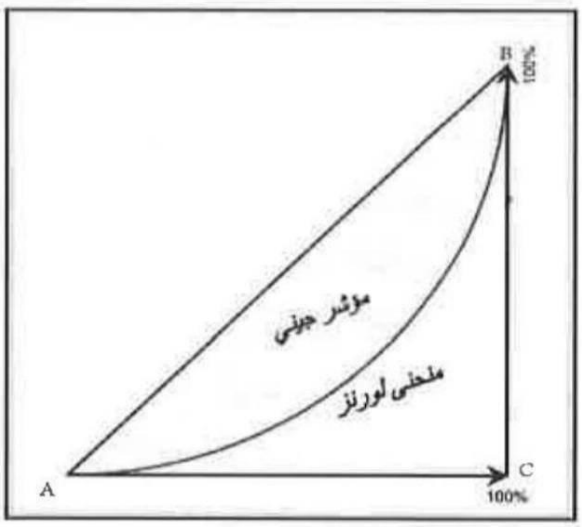

Source: gini coefficient ,calculation,national changchi university , available onli http://www3.nccu.edu.tw/jthunag/gini.pdf. 05/03/2023.

$$G=1\ \sum_{r-1}^{N}(X_r - X_{r-1})(Y_r + Y_{r-1})$$

حيث أن :

X : تمثل التكرار التجمعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل المحور الأفقي.

Y : يمثل التكرار التجمعي النسبي التصاعدي الذي يمثل على المحور العمودي (عدد القطاعات)

N : تدل على عدد القطاعات.

وتتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة) في توزيع الظاهرة والواحد الصحيح (الذي يمثل عدم المساواة التامة)، وتكون عدم المساواة عالية جدا (عدم تنويع اقتصادي عالي جدا) إذ ازدادت قيمة المؤشر عن (0.7)، وعالية إذا تراوحت قيمة المعامل بين (0.5-0.7) ومتوسطة إذا تراوحت بين (0.25-0.5) وضعيفة (تنويع اقتصادي مرتفع) إذا انخفضت عن (0.25)[2].

[1] اسامة طيب، **استراتيجية التوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي كبديل للحد من التبعية النفطية في الجزائر**، مجلة التنويع الاقتصادي، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، الجزائر، المجلد 02، العدد02،2021،ص9.

[2] ممدوح عوض الخطيب، **اثر التنويع الاقتصادي على النمو في قطاع الغير نفطي السعودي**، مجلة العربية للعلوم الادارية، مجلد 18 العدد 2، الكويت، 2011، ص 211.

مقياس هيرفندل هيرشمان (H–H) :هو مؤشر أكثر تطورا في أنه يأخذ بعين الاعتبار كامل سلسلة التوزيع وكما أنه مقياس للتركيز و يمكن أن يساعد على تحديد مدى تنوع النظام الصناعي للبلد في قطاعات صناعية مختلفة .

ويعد الأكثر شيوعا في قياس درجة التنويع، ويعبر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع .يعتمد على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، وقد تم تصميمه خصيصا لقياس مقدار التركيز في قطاع الصناعة أو أي قطاع أخر وثم تداوله من قبل المحاكم الامريكية لقياس الاحتكار في صناعة ما أو قطاع معين .

يعطي لنا مدى درجة التنوع الاقتصادي في أي بلد و يعطى بالعلاقة التالية[1] :

$$H - H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(X_i - X^2)} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث: (Xi): الناتج المحلي الإجمالي في القطاع.

X: الناتج المحلي الاجمالي PIB .

N :عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي تتكون منها التركيب الهيكلي المدروس)

ويأخذ مقياس (H.H) ثلاث حالات :

وتتراوح قيمة معامل هيرفندال بين الصفر والواحد أي ($0 \leq H \leq 1$)، فإذا كان صفرا كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد (أي أن كل القطاعات مساهمة بنفس النسبة في الناتج المحلي الإجمالي)، وإذا كان واحدا صحيحا فإن مقدار التنوع يكون معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج متركزا في قطاع واحد من القطاعات الاقتصادية، بينما لا تساهم بقية القطاعات بأي حصة في الناتج المحلي الإجمالي، وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرشمان–هيرفندال دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات ومن ثم حصرها في عدد قليل من منها.

مقياس فلايدمير كوسوف (COS) [2]:

$$cos = \frac{\sum_{i=1}^{N} D_i^2 X B_i^2}{\sqrt{\sum_{i=1}^{N} D_i^2 X} \sqrt{\sum_{i=1}^{N} B_i^2}}$$

حيث: (Di):الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

(Bi): الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

[1] فاطمة بن يوب، سهام بوفلفل، **"الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد– تجربة مجلس التعاون الخليجي"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 25-26 أفريل، 2017، ص9.

[2] عربي غوبني ، محمد حداد ، **نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2018/2000**، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، في علوم التسيير ، تخصص الادارة المالية و المؤسسات، كلية علوم اقتصادية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2021/2020 ، ص 19.

ويستدل على وجود التنويع من خلال حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد في حالة (Cos =0) وعلى العكس في حالة الابتعاد عن القيمة مما يترجم بنقص في التغيرات الهيكلية.

مؤشر اوجيف (OGIVE):

استخدم مؤشر اوجيفي لأول مرة من قبل تريس 1938 لقياس التنويع الصناعي ومنذ ذلك الحين نظر فيها اتارن و زويك 1987 باعتبارها واحدة من المؤشرات الاكثر استخداما للتنويع الصناعي و يعطى بالعلاقة التالية [1]:

$$\mathbf{OGV} = \sum_{i=1}^{N} \frac{(si\frac{1}{N})^2}{\frac{1}{N}}$$

حيث: **N** هو عدد القطاعات في الاقتصاد .

Si : كل قطاع الى اجمالي كل القطاعات في الاقتصاد .

اذا كان ogv =1 فان النشاط الاقتصادي موزع على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية و هو ما يشير الى التنوع كبير في الاقتصاد كلما ارتفعا قيمة ogv فان ذلك يدل على ضعف تنويع الاقتصاد.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع فهي عديدة منها: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات والواردات، الإيرادات الفعلية للحكومة، إجمالي تكوين رأس المال الثابت وقوة العمل....إلخ

المطلب الثالث: محددات التنويع الاقتصادي.

يلعب التنويع دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد لكنه يبقى مرتبط ورهينا بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله، وتتمثل محددات التنويع الاقتصادي في العناصر التالية:

- ✓ **الحكم**: الحكم الراشد شرط اساسي لتهيئة بيئة مواتية لتنويع الاقتصادي. وهذا ينطوي على تصميم وتنفيذ سياسات لصالح القطاعات الناشئة وضمان تنميتها في بيئة تسمح لها بالازدهار والمساهمة اكثر في الاقتصاد الوطني [2].
- ✓ **دور القطاع الخاص**: يمكن للقطاع الخاص أيضا أن يلعب دورا في تعزيز التنويع، من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستغلة يمكن على سبيل المثال الاستثمار في البحث والتطوير لأنشطة جديدة علاوة على ذلك الشركات الخاصة غالبا ما تقف على حدود القطاعات الجديدة وجلب الابتكار إلى الاقتصاد[3].

[1] سامر احمد قاسم، **تاثير التنويع في محفظة الابتكارات التسويقية على الحصة السوقية، دراسة مسحية على القطاع المصرفي الخاص في سوريا**، مجلة جامعة تشرين للبحوث ودراسات العلمية، المجلد 38، العدد3 ، 2016 ، ص 18

[2] نجوى راشدي، عبد الرزاق بن علي، **التنويع الاقتصادي: المفهوم، الأهمية ومحددات**، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، يوم 03/02/نوفمبر 2016،ص8.

[3] احمد ضيف، حنان سايح، **سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر (واقع وافاق)من 2001 الى 2020**،مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2022،ص 87.

- ✓ **الموارد الطبيعية**: من بين العوامل المختلفة الي لديها القدرة على الدفع عجلة التنويع الاقتصادي حيث يمكن استغلال الموارد لزيادة مجموعة الصادرات والسلع المنتجة[1].
- ✓ **العوامل الاقليمية**: يعتبر التكامل الاقليمي استراتيجية هامة لتسجيل التبادل والتجارة ويشمل إصلاح نظام إدارة الجمارك[2].
- ✓ **القدرة المؤسساتية والموارد البشرية**: تساعد على تعزيز قدرات وامكانيات التنويع حيث أن هناك عدد كبير من الدراسات على سبيل المثال التي تشير الى أن الاختلافات في نوعية المؤسسات يعتبر بالغ الأهمية في تحديد ما إذا كانت البلدان تتجنب لعنة الموارد الطبيعية. فالتنوع الاقتصادي يعتبر عامل مهم في توزيع الدخل والتخلص من الفوارق الاجتماعية في مستويات التعليم وغيرها، كما توصل ايضا إلى أن تأثير المؤسساتية على النمو الاقتصادي يكون على المدى الطويل أكثر من المدى القصير، ويشمل ذلك التأثير الاستثمار في رأس مال المادي والبشري، تكنولوجيا التنظيم في الإنتاج إضافة إلى عوامل جغرافية[3].

من ما سبق يمكن أن نستخلص المتغيرات التي تؤثر في محددات التنويع الاقتصادي:

- ✓ **العوامل المادية** : الاستثمار ورأس مال البشري .
- ✓ **السياسات العمومية**: السياسات المالية والتجارية والصناعية(من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)[4].
- ✓ **متغيرات الاقتصاد الكلي**: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية .
- ✓ **متغيرات المؤسسة**: الحوكمة والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني .
- ✓ **الوصول إلى الأسواق**: درجة الانفتاح على التجارة في السلع و الخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير جمركية) والحصول على تمويل[5].

وهكذا فإن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر خدمات مساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما تساهم في رفع معدات الإنتاج والإنتاجية كما يتطلب أيضا توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها.

[1] صادق صفيح، اسيا عامر، **مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2016/1980**، الملتقى الدولي حول لأول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي بالجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص، 4.

[2] المرجع نفسه،ص4

[3] دنيا خنشلول، **التنويع الاقتصادي في الجزائر : الواقع وامكانية التحقيق، مجلة دراسات اقتصادية**، منشورات جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة ، المجلد 7، العدد 1، 2020، ص، ص 203، 204.

[4] موسى باهي، كمال روابنية، مرجع سبق ذكره، ص، 137.

[5] محمد امين الازعر، **سياسات التنويع الاقتصادي تجارب دولية عربية** ،المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014، ص، 138.

المبحث الرابع: قراءة في بعض التجارب الدولية في مجال تنويع الاقتصادي.

من أجل تفادي تقلبات وتذبذب أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، توجهت العديد من الدول لتغيير استراتيجياتها وسياساتها الاقتصادية وهذا بهدف تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، ولكن قلة قليلة من هذه البلدان نجحت في تحقيق هذا الهدف، حيث تم تخصيص هذا المبحث لدراسة تجارب بعض الدول المتقدمة، النامية والعربية.

المطلب الأول :تجارب الدول المتقدمة.

من تجارب الدول المتقدمة الرائدة سنحاول ذكر التجربة النرويجية، التجربة الصينية وتجربة كوريا الجنوبية، لما لها من دروس وجب الاستفادة منها محليا.

أولا: التجربة النرويجية : تقع النرويج في الجزء الغربي الشمالي من شبه الجزيرة الإسكندنافية ولها حدود مشتركة مع السويد وفنلندا وروسيا، وتبلغ مساحتها 323802 كلم^2. ومن الناحية السياسية كانت النرويج قبل بداية التنقيب عن النفط تتمتع بديموقراطية راسخة وجهاز حكومي متمكن وفعال، كما انها كانت ومازالت تعتبر بلدا ديموقراطيا ومسالما. يمتلك تقنية نامية ومتطورة ومستوى مرموق في الحياة الجامعية والبحوث وفي مختلف المجالات. أما اجتماعيا يتمتع سكانها بمستوى معيشي عال، كما تتوفر العناية الاجتماعية لكل المواطنين. تعتبر أكبر دولة مصدرة للنفط في أوروبا. وبحلول عام 1986وإثر الهبوط الحاد في اسعار النفط، اتخذت الحكومة النرويجية باقتراح من البرلمان إيداع الايرادات النفطية المحققة بصندوق خاص (صندوق سيادي للثروة) لتجنب الأثار السلبية لإيرادات الموارد الطبيعية. أدار هذا الصندوق إرادات القطاع النفطي على المدى الطويل، ويساعد على تراكم الاصول المالية الحكومية للتعامل مع الالتزامات المالية المستقبلية الكبرى، والمتعلقة بالإنفاق في مجال التقاعد الشيخوخة، نظرا للتركيبة العمرية لسكان النرويج وطبيعة التنويع قوة العمل بين القطاع العام والخاص بلغت أصول الصندوق سنة 2018 حوالي ترليون دولار جاعلة منه اكبر في العالم. ساهم الصندوق السيادي في النجاح التجربة النرويجية لإدارة النفط تتميز النرويج بمعدلات انتاجية مرتفعة ومعدلات بطالة منخفضة. احتلت النرويج المرتبة 11 من 137 دولة في تقرير التنافسية العالمي 2018، المرتبة الأولى في محيط الاقتصاد الكلي،6 في المؤسسات،و8 في التعليم عالي، و9 في التطور الأسواق المالية ،14 في الابتكار. بينما بلغ الناتج المحلي الاجمالي 370.0 مليار دولار وحصة الفرد منه 70391.6دولار، وبنسبة نمو70%[1].

ثانيا: التجربة الصينية: الصين رسمياً هي جمهورية الصين الشعبية، هي دولة سيادية في شرق آسيا. وتعتبر من أكثر البلدان اكتظاظاً بالسكان، حيث يبلغ عدد سكانها أكثر من 1.35 بليون نسمة. يحكمها الحزب الشيوعي الصيني، وعاصمتها بكين[2]، حيث تعتبر الصين نموذجا يتحذى ورائدا في مجال التنويع الاقتصادي، فقد كسبت الرهان واصبحت من القوى الاقتصادية الاولى على الصعيد العالمي بحجم مبادلات وصادرات أقل ما يقال عنها انها ضخمة. بحيث استطاع الاقتصاد الصيني أن يصبح ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بناتج محلي

[1] احلام هواري، علي سدي، **التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الاشارة لحالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 05، العدد 2، سنة2019،ص 255.

[2] مقالة المعرفة، صين https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86 يوم 2023/03/03 ساعة 18.49.

إجمالي قدر بحوالي 10.35 ترليون دولار امريكي سنة 2014، وهذا وفقا لإحصائيات البنك الدولي، كما تعتبر الصين في الوقت الراهن أسرع اقتصاد نامٍ خلال الثلاثين سنة الماضية، بمعدل نمو سنوي يتجاوز 10%[1]، وبدأت الصين تشهد تحولات جذرية منذ أواخر سبعينات القرن الماضي، بحيث بدأت تنتهج نظام اقتصاد السوق على حساب النظام الموجه، كما شرعت في بناء قاعدة صناعية متينة بالاستناد على الشراكات المثمرة التي مكنتها من النقل التدريجي للخبرات والتكنولوجيات حتى أضحت الآن مركزا للإبداع والتطور التكنولوجي ليس فقط إقليميا، بل حتى على الصعيد العالمي.

ولتعزيز تنافسية الاقتصاد الصيني، قامت الدولة بإنشاء مناطق اقتصادية خاصة، اعتبرت أرضية خصبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي كان له الإسهام الكبير في تحقيق التنمية والتنويع الاقتصادي. بالإضافة إلى ما سبق اهتمت الصين كذلك بتطوير القطاع الزراعي المستند على الفلاحة القروية الريفية، بحيث استطاعت أن تحقق التنسيق والتكامل بين المناطق الريفية المختلفة، وجمعها تحت لواء واحد خدمة للاقتصاد الصيني برمته .

وما يجب التأكيد عليه كذلك، أن الصين اهتمت اهتماما بالغا بتنمية الكفاءات والقدرات الوطنية منذ عام1982،من خلال العناية بالتعليم والتدريب والتكوين للكوادر والموارد البشرية وتأهليها حتى تساهم بشكل إيجابي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية[2] .

ثالثا: التجربة كوريا الجنوبية: هذا البلد الغني، فقد تمكن من تحقيق طفرة اقتصادية كبيرة جعلته نموذجا يتحذى بالنسبة لعديد الدول السائرة في الطريق النمو، وهذا بالرغم من كونه لا يحوز على ثروات وموارد طبيعية معتبرة. فمنذ سنة 1961 تعهد الرئيس الكوري للشعب بتحقيق النمو والتطور الاقتصادي من خلال عرض خطتين للتنمية في عامي 1962 و1966 بتعاون وشراكة مع الولايات المتحدة الامريكية [3].وقد كان تقريبا نصف سكان كوريا يعانون من الفقر المدقع في ستينيات القرن الماضي بفعل نقص المواد والإنتاج، غير أنه وبفضل خطط التنويع الاقتصادي الموضوعة استطاعت كوريا الجنوبية سنة 1970 البدء بتصدير المنسوجات إلى الحد الذي أصبح معه سنة 2000 ما يقارب 80%من الصادرات الكورية عبارة عن أشباه الموصلات الالكترونية والمنتجات فائقة الدقة التكنولوجية. كما انه بحلول سنة 2040، يتوقع أن يصل حجم الاقتصاد الكوري إلى 2.8 ترليون دولار أمريكي، أي 03 أضعاف حجمه في الوقت الراهن، والناتج المحلي الإجمالي للفرد من المتوقع أن يصل لسقف 60000 دولار امريكي[4] .

وقد ارتكزت تجربة التنويع الاقتصادي في كوريا الجنوبية على النقاط التالية :

- تطوير وبناء القدرات والكفاءات الوطنية من خلال إرساء نظام تعليمي عصري .

---

[1] رفيقة صباغ ، **التجربة التنموية الصينة نموذج اقتصادي رائد** ، مجلة الابحاث الاقتصادية ، المجلد 16، العدد 01 ، السنة 2021 ، ص 49 .

[2] مسعودي محمد، **استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي : تجارب و نماذج رائدة** ، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 02 العدد 07،ص، ص237، 238.

[3] نصير احمد، زين يونس، مداخلة بعنوان **أهمية الصادرات الصناعية في تنمية الاقتصاد الجزائري وفق نموذج الاوز الطائر لدول جنوب شرق اسيا** ،الملتقى الوطني بعنوان المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار الاسعار، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة 8ماي قالمة، يومي 26/25 افريل 2017، ص 6.

[4] تقرير محمد جودة، مجلة نفهم،
https://www.nafham.com/blog/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9 يوم 2023/03/04 ساعة 18.29

- استحداث مجلس على اعلى مستوى، يعني بالتخطيط الاقتصادي .
- تبني إصلاحات اقتصادية عميقة وعلى المدى البعيد .
- دعم وتمتين الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- السعي نحو إحلال الواردات وزيادة الصادرات .
- تشجيع البحث العلمي واقتناء التكنولوجيا من خلال شراء حقوق الترخيص لاستخدام هذه التقنيات والتكنولوجيات .
- العمل على تنمية الادخار الوطني وتسهيل العمليات التمويلية[1] .

الشكل رقم (2-2) سلع المصدرة لكوريا الجنوبية

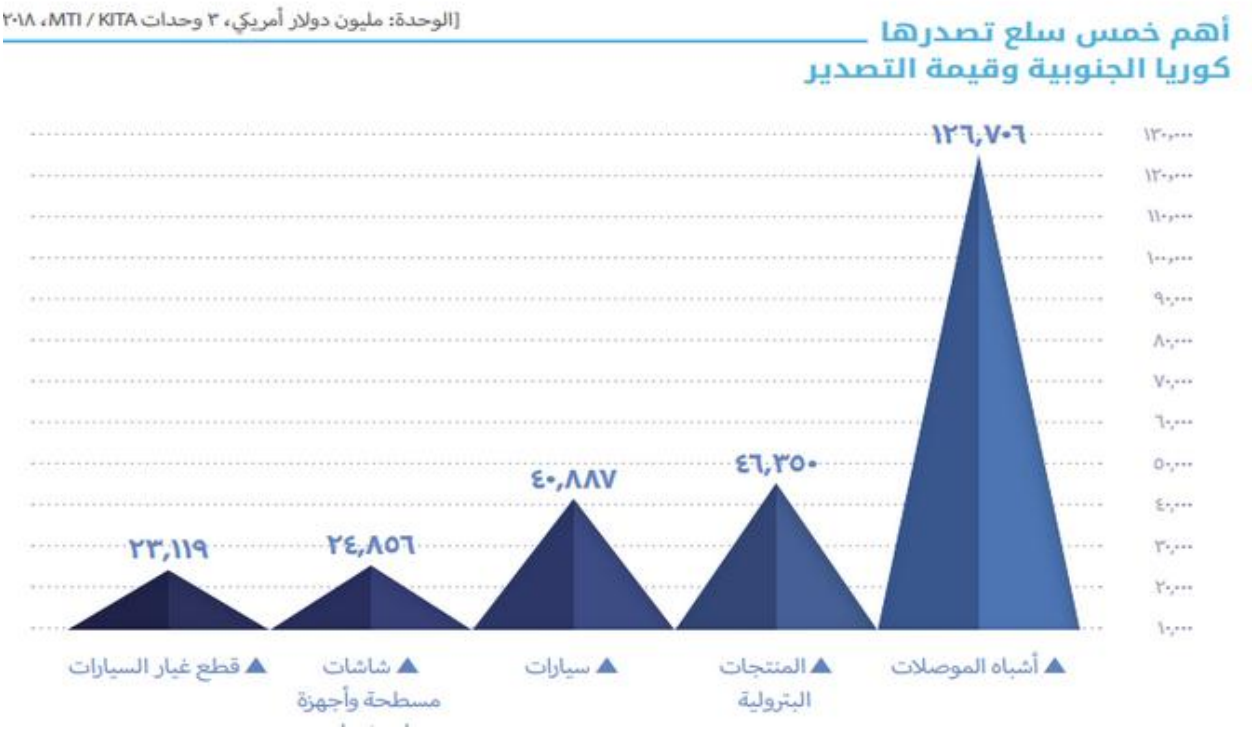

المصدر:تقرير الاقتصاد الكوري بين الاقتصادات العالمية – معجزة نهر الهان

https://arabic.korea.net/AboutKorea/Economy/The-Miracle-of-The-Hangang يوم 2023/03/04 .

المطلب الثاني : تجارب بعض الدول النامية الغربية.

استطاعت بعض الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية أن تنجح في اقتصادها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل. ومن أبرز هذه الدول نجد ماليزيا وإندونيسيا والهند وجنوب افريقيا فقد اعتمدت في سياسة التنويع بالتحول نحو الإنتاج الصناعي أو نحو تنويع الصادرات بمنتجات أكثر تطورا .

[1] مسعودي محمد، مرجع نفسه، ص 236.

أولا: **تجربة ماليزيا:** إن أحد الأهداف الأساسية لسياسة التنويع في ماليزيا هو تحسين أداء الصادرات بسيرها تدريجيا نحو نظام تجاري مما ساهم بشكل كبير في تطور النمو الاقتصادي، حيث استغلت مميزاتها الجغرافية من الزراعة والغابات وكذا المعادن الثمينة إضافة للنفط، [1]أصبحت أكثر انفتاحا لذا قامت بإنشاء مناطق التجارة الحرة ووضع آليات لتمويل الصادرات ودعم الأبحاث وتطوير المنتجات والتسويق، كما قامت بعدة تخفيضات لعملتها الوطنية وعملت على الحفاظ على معدلات مرتفعة للادخار. كما استثمرت بشكل مكثف في البنية التحتية خاصة في مجال الطاقة والاتصالات والنقل. كما اعتمدت في تنويع الإنتاج على المزيد من المنتجات التكنولوجية وربطت علاقات مع الجامعات الأسترالية والكندية[2].

ثانيا: التجربة الهندية : انتهجت الهند بعد الاستقلال ولعقود عدة استراتيجيات لإحلال الواردات، وكانت خطوات التنويع في هذه الدولة كالاتي[3]:

- ⟸ إلغاء أنظمة الترخيص للأنشطة الصناعية ورفع القيود على الاستثمار، تحرير التجارة الخارجية تدريجيا منذ بداية التسعينات، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة تجارة الهند إلى الناتج من 16%إلى 46%،بالإضافة إلى ارتفاع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ⟸ انتهجت الهند سياسة لبناء القدرات البشرية والاستثمار في التعليم العالي على المستوى العالمي، مما أسفر عن ذلك نجاح في مجموعة من الصناعات كصناعة المستحضرات الصيدلانية، صناعة السيارات، والصناعات الكيمياوية والخدمات.

ثالثا: تجربة جنوب إفريقيا :يعود نجاح جنوب افريقيا إلى استحواذها على الثروات معدنية هائلة، إنشاء قاعدة صناعية جديدة طورتها في أواخر القرن العشرين ترتبط بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والمناجم، وبمعنى أخر تعتبر القاعدة الصناعية القائد الأساس للنمو الاقتصادي والتنويع، تمثلت أهم خطوات التنويع الاقتصادي في جنوب افريقيا فيما يلي [4]:

- ✓ أسست حكومة جنوب افريقيا منشآت مثل(phoskor)لإنتاج الفوسفات بشكل مستعجل، ومؤسسة (sasol) في مجال تحويل الفحم، كما نجد من بين الهيئات التي ساهمت في دعم التنويع داخليا: مكتب المعايير لجنوب افريقيا SABASومجلس الأبحاث العلمية الصناعية (CSIR)، ويعتبر إنشاء إطار وطني للسياسات الصناعية وخطة عمل لهذه السياسات قصد تسهيل التنويع أهم خطوة قامت بها الحكومة سنة 2007.

---

[1] رونق مقدم، فتيحة قادري، **مصادر تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات دراسة قياسية خلال الفترة 1990–2020**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الوادي، شهيد حمة لخضر، 2022/2021 ، ص15.

[2] بن نيلة حميد، محفوظ مراد، **استراتيجيات وإجراءات التنويع في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة الجزائر، العدد 02، ص 262.

[3] بن حسين ناجي، بوبكر صابة، **التنويع الاقتصادي في الجزائر وامكانية الاستفادة من التجربة النرويجية**، مجلة ابعاد الاقتصادي،المجلد 11،العدد 01 السنة 2021،ص،ص 8،9.

[4] بن عبد الفتاح دحمان احمد، بللعما اسماء، **استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية،المجلد 7،العدد 1 السنة 2018،334.

- ✓ تطوير بشكل جيد إطار للشراكة العمومية والخاصة لدعم البنية التحتية، ما مكنها في الفترة 8 سنوات من إنجاز 60 مشروع، ووضع أسرع خط سكة حديدية يربط بين جوهانسبورغ وبريتوريا.
- ✓ إدخال الحكومة الالكترونية ومبادرات التدريب الالكتروني كطريقة فعالة لاستعمال المهارات النادرة والمهمة.
- ✓ تطوير جيد لسوق مالي محلي، مع توفير عدد هائل من الخدمات، وتجدر الاشارة هنا إلى أن جنوب افريقيا يحتوي على تشريع بنكي فعال.

رابعا: تجربة إندونيسيا: منذ منتصف السبعينات وبفضل عائدات الثروة النفطية، جمعت إندونيسيا بين التصنيع بهدف إحلال الواردات، والتركيز على التنمية الزراعية والريفية. وقد لعبت الحكومة دورا مهما بحيث تم استخدام عائدات النفط لتطوير موارد الغاز الطبيعي، من أجل تصديره خاصة إلى اليابان، واستخدامها كمدخلات لإنتاج الأسمدة. وتم توزيع الأسمدة بأسعار مدعومة مما أدى إلى ارتفاع كبير للمردودية الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، تعززت الزراعة والاقتصاد الريفي بعدة برامج مجتمعية INPRES والتي مكنت من إنشاء عدة بنيات تحتية محلية كالمدارس والطرق. وقد شكلت البنية التحتية، خاصة في المناطق الريفية، ربع الاستثمارات العامة خلال الطفرة النفطية. وفي منتصف الثمانينات، عندما بدأت عائدات النفط تتراجع، وبعدما تمكنت من توفير زراعة قوية قادرة على تلبية حاجيات البلاد وبأسعار منخفضة، تحوّلت اندونيسيا من إحلال الواردات إلى التصنيع الموجه إلى الخارج، وقد انتهجت سياسة لتنويع صادراتها معتمدة في ذلك على تخفيض التكاليف المحلية وتصنيع المنتجات ذات الأجور المنخفضة. اتخذت أيضا عدة إجراءات من أجل تفادي التقلبات الكبيرة لسعر الصرف الحقيقي، كالقيام بتخفيض قيمة العملة الوطنية خاصة بالموازاة مع أي انخفاض كبير لأسعار النفط، تحرير السياسات التجارية تدريجيا مما مكن المصدرين من الحصول على المدخلات المستوردة بأسعار رخيصة، كما تم من جهة أخرى، تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة ذو الصلة المباشرة بقطاع التصدير[1].

المطلب الثالث: تجربة بعض الدول العربية.

فيما يتعلق بتنويع مصادر الدخل اهتمت الدول العربية ببذل المزيد من الجهود لتنويع مصادر الدخل لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والتقليل من الآثار المترتبة على الاعتماد على مصدر اقتصادي واحد لتوليد الدخل، وبغرض معرفة الاستراتيجيات التي انتهجتها هذه الدول لتنويع اقتصادها نسرد بعض التجارب.

أولا: تجربة المملكة العربية السعودية: السعودية تقدم مثال في مجال التنويع بمقارنة ناتج الحكومة النفطي وغير النفطي يتضح زيادة اهتمام السعودية بتطوير القطاعات غير النفطية على حساب القطاع النفطي حيث بلغت نسبة الزيادة في ناتج الحكومة غير النفطي 10.6 %ونسبة الزيادة في الناتج الحقيقي النفطي هي 10.2%فرغم أن احتياطها

[1] أحمد دبيش، مروة بوقدوم، **التنويع الاقتصادي، مؤشراته، محدداته و علاقته بالتنمية**، ورقة بحثية مقدمة الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة 03/02/نوفمبر 2016، ص،15.

النفطي يفوق جميع بلدان العالم إلا أنها تهتم بقواعد التنويع، من حيث تخصيص الموارد وإدارة الفوائض[1]، والسعودية لديها ما يؤهلها من حيث الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية، كما أنها طورت خطط إعداد كوادرها البشرية بشكل ملفت للنظر، وتحاول تبني خطة المدن التكنولوجية من خلال ضخ أكثر من 200 مليار ريال كاستثمارات في هذه المناطق خلال العشر سنوات المقبلة، وقد وضعت ضمن خطتها العشرية مسألة التنويع في مقدمة أهدافها، فقد ركزت على تأسيس 10 صناعات في إنتاج السلع المنافسة على مستوى العالم، وهي تتأمل أن يقل تدريجيا اعتماد الاقتصاد على إيرادات النفط، وتتمكن من زيادة فرص التشغيل في القطاع غير النفطي[2].

ثانيا: تجربة البحرين: تعد من بين بلدان التنويع الصاعدة لكونها تمكنت من تقليل الاعتماد على النفط، من أجل تنمية الموارد الاجمالية الممكنة اهتمت البحرين بشكل كبير بتنمية وتحفيز قدرات القطاع الخاص، فاتجهت لتبني استراتيجية دعم القطاع الخاص والعام وتعديل قوانين الاستثمار في أوجه النشاط الاقتصادي غير النفطي، وتعد هذه التوجهات من قبيل إهتمامها المرحلي بصياغة القوانين الداعمة للتنويع ورفع قدرات المشاركة بين القطاعين العام والخاص التي تعنى بإنتاج السلع والخدمات، ويقع الناتج في أنشطة الفنادق والمطاعم في مقدمة البنود التي ازدادت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2011، تلتها الصناعة التحويلية، ثم العوائد من سوق الأوراق المالية، أما الأنشطة التي تدخل ضمن الصناعة التحويلية فتركزت في صناعة الألمنيوم والصناعات البتروكيماوية التي توظف فيها البحرين قرابة 75%من إجمالي القوة العاملة في الصناعة التحويلية، وكان للصناعات هذه وقع مهم في تنامي صادرات البحرين حيث أسهمت بنحو 70% منها.

كان لهذا التنويع أهميته في إجمالي تجارة البحرين الخارجية فقد إرتفعت حصة صادراتها غير النفطية الى 39.1% من إجمالي صادراتها لعام 2014 والتي تركزت في الألمنيوم ومنتجات الألبان والآلات[3].

ثالثا: تجربة قطر: تمكنت قطر في ثلاثين عاما أن تصبح أحد الدول التي تواصل تحقيق نمو قوي، فهي تتميز باستثماراتها في العديد من القطاعات الاقتصادية. توفرها على ثروة كبيرة من الغاز على مستوى العالم دفعها إلى وضع استراتيجية قوية من خلال التركيز على الغاز الطبيعي السائل من أجل تصديره. العوائد الناتجة عن هذا القطاع يتم استغلالها وإعادة ضخها في قطاعات أخرى بهدف تنويع الاقتصاد في مجالات مختلفة كالصناعة، والعقارات، والنقل، والاتصالات، والتجارة، والخدمات الحكومية، والتعليم، والرياضة. قطر تعتمد على هذا التنويع بالاستثمار في رأس المال البشري من خلال اقتصاد قائم على المعرفة بعد الاطلاع على تجارب الدول العربية في التنويع الاقتصادي[4].

---

[1] السعيد بوشول ، غنية نذير واخرون، **المقاولتية كاستراتيجية دراسة حالة المملكة العربية السعودية** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، عدد 7 ، ديسمبر 2017، ص 223.

[2] احلام هواري ، **تجارب الدول النفطية لتنويع اقتصاداتها والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري** ، ورقة بحثية مقدمة لملتقى حول أزمة النفط: سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي ، قسم علوم اقتصادية ، جامعة باجي مختار ،عنابة ، الجزائر ، يومي 15/14 اكتوبر 2017 ،ص،10.

[3] عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصادي الخليجي،2013، ص – ص 4-6

[4] تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة 2005-2010، قطاع شؤون السياسات الاقتصادية ادارة التخطيط ودعم القرار ،الامارات العربية المتحدة ،2012.

حرصت قطر على التطوير المستمر لاقتصادها من خلال اتباع استراتيجيات اقتصادية محفزة على التنويع الاقتصادي باعتمادها على[1]:

- **إطار تشريعي ملائم لتنمية الأعمال وجذب الاستثمارات:** إتخذت دولة قطر عدة إجراءات في سبيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .تتمتع الشركات التي تقوم بعمليات فداخل دولة قطر بمزايا تنافسية ،بما في ذلك ببيئة قانونية تستند إلى قانون العام الإنكليزي و الحق في التداول بأي عملة وملكية أجنبية بنسبة 100% في إعادة الأرباح وضريبة الشركات بنسبة 10% على الأرباح المحلية (مكتب الاتصال الحكومي، السياسات الاقتصادية قطر)
- **بيئة أعمال المتطورة:** وفقا لتقرير التنافسية العالمية لعام 2018 الصادر على المنتدى الاقتصادي العالمي ،تحتل قطر الرتبة الثانية على المستوى الإقليمي في مؤشر ريادة الأعمال العالمي للتقرير –ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى سياساتها التي أوجدت بيئة الأعمال والاستثمار، وإعطاء امتيازات خاصة للمستثمرين الأجانب غير القطريين مما يسمح لهم بتوفير ما يصل إلى 100% من رأس المال لأي مشروع، وإعفائهم من ضريبة الدخل حتى 10سنوات.
- **بنية التحتية متطورة:** سعت دولة قطر إلى تعزيز الإنفاق الحكومي على المشروعات البنية التحتية بهدف دعم تنافسية الاقتصاد القطري وتعزيز مكانته على المستويين العالمي و الاقليمي. ونجحت الدولة بتنفيذ عدد من المشاريع الضخمة في هذا المجال ومن بينهما ميناء حمد والذي يعد أحد أهم وأكبر الموانئ في المنطقة الشرق الأوسط ومطار حمد الدولي ومشروع ميترو الدوحة ومشاريع شركة سكك الحديدية القطرية (الريل)، وشبكة طرق حيوية متطورة تربط بين مختلف المناطق الرئيسة بالدولة، ومناطق اقتصادية ولوجستية ذات جودة عالية ومراكز ذات جودة عالية ومراكز مالية وتكنولوجية مساندة للمستثمر.

رابعا: تجربة الإمارات: بذلت دولة الامارات العربية المتحدة جهودا كبيرة في تنويع مصادر دخلها، ومنها تقليل الاعتماد على النفط بصورة كبيرة، ويتضح ذلك من خلال تتبع مساهمات القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي، حيث يتضح التحول من دولة يعتمد اقتصادها على النفط بنسبة 90% في الناتج المحلي الإجمالي عام 1971 إلى حوالي 30% عام 2012. وبالتالي نجاح سياسة الدولة في تنويع مصادر الدخل. حيث تم استغلال عائدات النفط لتوفير البنية الأساسية اللازمة لانطلاق النمو في باقي القطاعات وتمويل استثمارها.

بالإضافة إلى الاستقرار، وبفضل سياسة تجارية مفتوحة، وسعر صرف مربوط بالدولار، تتميز الامارات بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (أعباء ضريبية منخفضة جدا) كما أنها استثمرت، في إطار تنويع الاقتصاد المحلي، في إنشاء أصول جديدة، وبنيات تحتية وخدمات ذات جودة عالية بهدف التوفر على قطب جهوي للخدمات

[1] علي عماد محمد ازهر، **دور الانفاق العام في التنويع الاقتصادي (دراسة تحليلة عن دولة قطر)**، مجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01،2021/06/30،ص34.

اللوجستية والخدمات المالية والنقل والطاقة المتجددة والسياحة الثقافية. كما عملت على إنشاء منطقة تجارة حرة لتطوير القدرات التصديرية (دبي).

لاستكمال نفس النهج، قامت الامارات بإدراج عدة استراتيجيات وهي رؤية الامارات 2021 ورؤية أبو ظبي 2030 وخطة دبي 2015. وتهدف الامارات لكي تصبح مركزا لتجارة التجزئة والجملة، وأحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة وذلك من خلال توفير إدارة فعالة، ودعم حكومي للمشاريع الكبرى، واقتصاد السوق ميسر لحركة الأموال والمعاملات، وترخيص للأجانب بامتلاك العقارات ومن أهم القطاعات التي يعول عليها لتحقيق هدف التنويع قطاع الصناعة التحويلية، قطاع التشييد والبناء حيث النهضة العمرانية التي شهدتها الدولة من إعادة بناء المرافق والطرق والمدن الجديدة بالدولة، وكذلك قطاع النقل والاتصالات فهذا القطاع يحقق نشاطا كبيرا وإنجازاته السنوية تسيير حسب معايير الدولة.

خلاصة الفصل :

بعد التطرق لمختلف الجوانب الملمة بالتنويع الاقتصادي في هذا الفصل، خلصنا إلى أن التنويع الاقتصادي عملية طويلة الأمد تستمر على مدى سنوات وتعتمد على وضع مناهج وسياسات متوازنة للتنمية، وفق إصلاحات واستثمارات متنوعة في الأشخاص والمؤسسات والبنية التحتية والتجارة الخارجية، تهدف للتخلص من أحادية الاقتصاد ومساوئها والتحرر من التبعية لمورد واحد وأسعاره في الأسواق الخارجية، لذا نرى أن جل التركيز ينبغي أن يوجه إلى إشكالية الفوائض وسبيل إدارتها، وإشكالية الموارد وتوظيفها، ذلك أنهما يعتبران العائق الحقيقي الذي يحول دون إمكانية إحلال بدائل حقيقية بوصفها مصادر للدخل في المستقبل.

فالتحدي الأكبر بالنسبة للاقتصادات النفطية، يتمثل في مدى الحكمة في استخدام الثروة النفطية، دون تبديد الإيرادات، فالنفط قابل للنفاذ ومن المحتمل أن تنضب الإيرادات النفطية في مرحلة ما، ولهذا فإنه من الضروري تركيز الجهود حول تنويع الاقتصاد، من خلال وضع خطط وبرامج مكثفة لاستغلال المزايا المتاحة لتنوع الهيكل الاقتصادي وتحقيق تنمية مستمرة، وتقليص حجم المخاطر المترتبة عن الاعتماد على مورد اقتصادي وحيد، وهذا ما نجحت فيه بعض الدول التي انتهجت استراتيجيات التنويع .

الفصل الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديل التنويع الاقتصادي في الجزائر

تمهيد

عملت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى إحداث تغييرات هيكلية وجذرية بغية النهوض باقتصادها، حيث وبعد الاستقلال وجدت نفسها مجبرة على انتهاج سياسة الاقتصاد المخطط ضمن الإطار العام للتوجيهات التي تبنتها القيادة السياسية آنذاك، وصولا إلى اتباع سياسة اقتصاد السوق مطلع تسعينيات القرن الماضي، وضمن كل هذه الاختيارات الاقتصادية وضعت الجزائر في خانة الدولة الريعية ذات الاقتصاد الريعي المعتمد وبشكل مطلق على عائدات قطاع وواحد ووحيد ألا وهو البترول.

الأمر الذي دفع بالجزائر في التفكير مليا في إيجاد حلول نهائية للخروج بالاقتصاد من دائرة الريعية إلى اقتصاد تتنوع مداخيله، وذلك بابتكار قطاعات جديدة متطورة مرتكزة بالتحديد على قطاعات أساسية مثل الفلاحة، الصناعة، السياحة والخدمات.

وكإضافة لذلك بدأ التفكير جديا في رؤية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كحجر زاوية في تحقيق التطور الاقتصادي، وذلك من خلال دورها الحيوي في القضاء على البطالة والفقر من جهة، ومن جهة ثانية توسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التكامل الاقتصادي مع القطاعات الأخرى، وهو ما يعمل على تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الجزائري وتقليل حجم تلك الاعتمادية.

ومن هذا المنطلق، حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث جاءت كالتالي:

- **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**
- **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.**
- **سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر بين التحديات وفرص النجاح.**
- **دراسة ميدانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية قالمة وميلة.**

المبحث الأول: واقع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة ضمن أولويات الدولة الجزائرية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية...،وفي هدا السياق نحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى الإطار القانوني والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا عرض مختلف الآليات والهيئات المدعمة لهذه المؤسسات وفي الأخير عرضنا الأهمية التي تكتسي بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

المطلب الأول: مدلول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

سيتم التطرق في هدا المطلب إلى التعرف على الإطار القانوني والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تصنيفها وتعدادها.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: مر تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة مراحل وذلك استجابة للتحولات التي شهدها الاقتصاد الوطني، ولقد تطرق المشرع الجزائري إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر سن العديد من القوانين التوجيهية الهادفة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

القانون التوجيهي 2001: حسب القانون 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ12ديسمبر 2001المتضمن لقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يعرف في مادته الرابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم اعمالها مليار دينار جزائري أو لا يتعدى اجمالي حصيلتها السنوية 500مليون دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية ويقصد بهذا التعريف[1]:

- ✓ **الأشخاص المستخدمون:** عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت والعمل الموسمي فيعتبران أجزاء من العمل السنوي والسنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل[2].
- ✓ **حدود تحديد رقم الأعمال أو المجموع الحصيلة:** هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدته 12 شهرا[3].
- ✓ **المؤسسة المستقلة:** هي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، وتعرف المؤسسة بانها تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي (200) مليون ومليارى دينار أو يكون مجموع المؤسسة المتوسطة حصيلتها السنوية ما بين مائة(100)وخمسمائة (500)مليون دينار وتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي مائتي (200) مليون دولار او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية

---

[1] مصطفى عوايدي ،**اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الوطني حول "مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " كلية العلوم الاقتصادية جامعة شهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 07/06 ديسمبر 2017 ص 02.

[2] شريف بقه، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –(الواقع والصعوبات)**،مرجع سبق ذكره ،ص47.

[3] مصطفى عوادي، مرجع سبق ذكره، ص47.

ما بين مائة (100)مليون دينار أما المؤسسة الصغيرة فهي تشغل من عامل(1)الى(9)عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين مليون دولار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة ملايين دينار[1].

الجدول رقم (3–1) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

التصنيف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوي
المؤسسات مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
المؤسسات صغيرة	من 10 الى 49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
المؤسسات متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار دج	ما بين 100 مليون الى 500 مليون دج

المصدر: وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme/?fbclid=IwAR0pePcUheYhx_WzZfuVgjlTmXyIajGAG-n5IDsihGvUewCkJkAnj7S_3Gc#:~:text=%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81%20%D8%A8%D8%A3%D9%86%D9%87%D8%A7%20%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9%20%D8%AA%D8%B4%D8%BA%D9%84%20%D9%85%D9%86%201%20%D8%A5%D9%84%D9%89%209%20%D8%A3%D8%B4%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%8C%20%D9%88%D8%B1%D9%82%D9%85,%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%20%D8%AF%D8%AC%20%D9%88500%20%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%20%D8%AF%D8%AC يوم الاطلاع 2023/06/4 ساعة 17:52

القانون التوجيهي 2017: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المادة 05 من قانون رقم 17 – 02 المؤرخ في 11 يناير2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية على أنها: "مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات والتي تشتغل من 01إلى 250 فردا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04مليار دولار دينار ولا يتجاوز حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري وتستوفي معيار الاستقلالية.

- أما المؤسسة المتوسطة فطبقا للمادة 08: "فهي كل مؤسسة تشغل ما بين 50إلى 250 فردا ورقم أعمالها ما بين 400مليون إلى 4ملايير دينار جزائري ومجموع حصيلتها السنوية ما بين 200مليون إلى مليار دينار جزائري".
- أما المادة 10المؤسسة الصغيرة فقد عرفتها المادة 09:"على أنها مؤسسة تشتغل ما بين 10إلى 49فرد ورقم أعمالها لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200مليون دينار جزائري".
- عرفت المادة 10 المؤسسة الصغيرة جدا: "على أنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 09 أفراد ورقم أعمالها أقل من 40مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دولار جزائري"[2].

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: إذا شهد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا كبيرا منذ بداية الألفية والذي إقترن بصدور القانون التوجيهي 08/01 المتعلق بترقية هذا القطاع والذي ساعد على تصنيف وتنظيم هذه المؤسسات وإحصائها وأهم تطوراتها، وقبل أن نتطرق لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

[1] نوري نور الدين، **دراسة تحليلية لدور مؤسسات التمويل المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2000–2013**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، المجلد 4، العدد 3،ص 32.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، قانون 02/17 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد2 المؤرخ في 10جانفي 2017، الجزائر، ص6.

لابد أن نذكر أهم أنواعها وفقا للإحصاء الذي تقوم به مختلف الهيئات وصناديق الخاصة بهذه المؤسسات وهي كالاتي[1]:

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:** وهي تعود ملكيتها إلى الافراد أو الخواص تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية، ومؤسسات أشخاص طبيعية (مهن حرة).
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية:** وهي المؤسسات تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة، وتمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- **الصناعات التقليدية:** وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي، وتكتسب طابع فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة وقد حدث تعديل وزاري فانتقلت هده المؤسسات إلى قطاع السياحة، وبذلك تكون قد خرجت من إحصاء العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك ابتداء من سنة 2010.[2]

الجدول(3-2)مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2022

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات	النسبة%
المؤسسات الخاصة		
اشخاص معنوية	762769	56.09
اشخاص طبيعية	596811	43.89
مهن حرة	272726	20.06
الانشطة الحرفية	324085	23.83
اجمالي المؤسسات الخاصة	1359580	99.98
المؤسسات العامة		
الاشخاص المعنوية	223	0.02
اجمالي المؤسسات العامة	223	0.02
إجمالي	1359803	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وزارة الصناعة والمناجم "نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة2022"موقع وزارة الصناعة والمناجم وثيقة متوفرة على الرابط https://www.industrie.gov.dz تاريخ الاطلاع2023/05/06 ساعة 19:11

ثالثا: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ صدور قانون الترقوي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا، والجدول الموالي يوضح ذلك:

[1] سمية شاهيناز وآخرون، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة استطلاعية-sme's in Alegria**، مجلة اليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06،العدد02، 2021/11/22،ص206.

[2] مرجع نفسه،ص206.

الجدول (3-3) تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2010	607297
2011	659309
2012	711832
2013	777818
2014	852052
2015	943596
2016	1022621
2017	1074503
2018	1141863
2019	1193339
2020	1209491
2021	1286140
2022	1359803

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشرات الاحصائية لسنوات من (2022/2010)، عدد24ص9،عدد28ص13،عدد30ص133،عدد34ص11،عدد35ص9، عدد42ص14.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك النمو المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تصاعد من 607297 سنة 2010 إلى أن بلغ عددها 1359803سنة 2022 في بداية مارس 2022 حيث أنها توظف أكثر من 3220661موظفا وعدد مناصب الشغل المصرح بها سنة 2022 هي606847ووضحت الندوة الدولية حول الذكاء الاصطناعي أنه من 1359803 منشأة مسجلة 56.19% أشخاص اعتباريون والباقي 43.79%أشخاص طبيعيون أي 20.18%من المهن الحرة و23.62%من أنشطة الصناعات التقليدية، وعدد المؤسسات الصناعية يفوق115992 مؤسسة حيث تساهم في الناتج الداخلي الخام بـ 6.70%وحصة القطاع من الاستثمار المسجلة هي50%. حيث أضافت الوزارة أن حوالي 98%من المؤسسات الصغيرة جدا وتعمل أقل من 10 إجراءات لكل مؤسسة. حيث أنه حدث انخفاض في عدد المؤسسات العامة الصغيرة ومتوسطة الحجم بسبب عملية الخصخصة هده الشركات والتي تم تبنيها في إطار إعادة هيكلة وتنظيم القطاع العام.

المطلب الثاني: المنظومة المؤسسية لقطاع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أولا: وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني: تعود نشأة وزارة الصناعة إلى وقت الاستقلال، حيث أعطت الجزائر منذ السنوات الأولى لاستقلالها الأولوية لإرساء قاعدة صناعية متنوعة. وقد أخذت هذه الوزارة تسميات مختلفة منذ ذلك الحين وهذا استجابة لمتطلبات كل مرحلة من مراحل بناء الاقتصاد الوطني وسياسات الحكومات المتعاقبة، هي الأن الوزارة الجزائرية التي تهتم بالمسائل المتعلقة بالصناعة والانتاج الصيدلاني تأسست في جوان2020، يختصر مهامها

في[1]:إقتراح سياسات ترقية وتطوير المؤسسة الاقتصادية الصناعية والإنتاج الصناعي الوطني والفروع الصناعية وتنفيذها والسهر على تطبيقها وضمان متابعتها، تقوية وتطوير النسيج الصناعي الوطني، تشجيع التنافسية الصناعية بوضع نظام وطني للابتكار وبرنامج وطني لتأهيل المؤسسات يهدف إلى رفع كفاءة الموارد البشرية وترقية الحصول على التكنولوجيا والمهارة بالاتصال مع القطاعات والهيئات المعنية. اتخاذ جميع التدابير التي من شأنها ترقية الاستثمار الإنتاجي والانتشار الفضائي للتنمية الصناعية ويسهر على تطبيقها، تشجيع وضمان الحرية والتسهيل في إنجاز الاستثمارات، تحسين وتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويلات الملائمة، سهر على تسيير الصناديق والآليات المالية للدعم والمساندة المخصصة لتطوير قطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار.

وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: انشئت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة1991كوزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في18أوت 1994 مكلفة بحماية طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة والعمل على ترقيتها، مع تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العمل على دعم وترقية الشراكة في هذا المجال، إعداد البحوث والدراسات التي من شأنها العمل على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-وقد تم إضافة مهام جديد لهذه الوزارة نتيجة لإبرام اتفاق التصحيح الهيكلي مع الصندوق النقد الدولي حسب القانون رقم 01-18 المؤرخ في 15ديسمبر2001 وتتمثل هذه المهام في[2]:

- ✓ تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.
- ✓ تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ ترقية وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ إعداد النشرات الإحصائية اللازمة.
- ✓ تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] موقع الويب وزارة الصناعة والمناجم (الجزائر)
https://areq.net/m/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AC%D9%85_(%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1).html يوم 2023/5/5 ساعة 17:13

[2] موقع الويب الصناعة والانتاج الصيدلاني
https://www.industrie.gov.dz/dpmepmi/?fbclid=IwAR3NewtdqeXATqX2Z6MT3fXjfO1YPSZKjQSaSqH9_hW3IUVbeGrLXXv4M9k#:~:text=%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A9%20%E2%80%93%20%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%8A يوم 2023/5/6 ساعة 18.54

ثانيا: بورصة المناولة: بورصة المناولة الصناعية والشراكة هي عبارة عن مركز معلومات تقنية، للترقية وربط العلاقات حول القدرات والأساليب والاختصاصات الإنتاجية أو الخدمات الصناعية، على شكل هيكل مستقل، الهدف منه تسهيل التقارب بين العرض والطلب في أشغال المناولة الصناعية.

- **البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة (B.A.S.T.P)**:هي جمعية ذات غرض غير مربح، تم إنشاءها في عام 1991م.وتتكون من مؤسسات عمومية وخاصة إضافة إلى دعم السلطات العامة ومساهمة الهيئات المختصة بأشكالها المختلفة.[1]

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الجمعية في تطوير المناولة والشراكة في الجزائر، لذلك فإن لها دور نشيط في التنمية الاقتصادية الوطنية، فهي تقوم أساسا بإحداث تشابك بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين عموميين كانوا أو خواص، والذين يشتغلون في قطاع الصناعة أو في مجال الخدمات.

حيث يتمثل مهامها في:

- ✓ إحصاء الطاقة الحقيقة للمؤسسات الجزائرية.
- ✓ إجراء العلاقات بين عروض وطلبات المناولة والاشتراك على المستوى الوطني والدولي.
- ✓ تشجيع الاستعمال الأمثل للقدرات الإنتاجية التي تمتاز بها الصناعات الموجودة حاليا و/أو التي سيتم إنشائها.
- ✓ إعلام وتوجيه وتزويد المؤسسات بالوثائق المناسبة.
- ✓ مساعدة المؤسسات عن طريق تقديم النصائح والمعلومات اللازمة.
- ✓ تنظيم وتنشيط اللقاءات والمؤتمرات حول موضوع المناولة.
- ✓ إعداد المؤسسات الجزائرية للمشاركة في المعارض والصالونات.

أما نشاطها يتمثل في [2]:

تعد البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة مركزا لتقديم المعلومات التقنية والصناعية وبنك معلومات محدث، كما أنها تعد زيادة على كونها وسيلة لتنظيم عروض وطلبات المناولة كوسيلة لتقديم المساعدة فيما بين الشركاء.

ورغم وجود البورصة كمركز هام لتطوير المناولة في الجزائر منذ أكثر من عشرين سنة، فإن نشاط البورصة لم يصل بعد على مستويات الطموحات والتطلعات، حيث أرجع مسؤولو البورصة هذا الأمر إلى عدم وضوح مفهوم المناولة الصناعية بشكل جيد في الأوساط الصناعية في الجزائر، بالإضافة إلى ضعف الوعي العام بأهمية المناولة الصناعية ودورها.

ولكن رغم هذه الوضعية التي يعرفها نشاط البورصة، وفي ظل عدم توفر معلومات دقيقة عن عدد المؤسسات المدرجة سواء الآمرة أو المنفذة فإن ما يمكن الإشارة إليه هو أن البورصة استطاعت أن تغطي في إطار

[1] **B.A.S.T.P** : bourse algérienne de sous-traitance et de partenariat.

[2] الياس ميدون، سفيان خروبي، **المناولة الصناعية كمحدد نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة افاق للدراسات والبحوث، العدد1، جانفي2018،ص77.

نشاطها مجموعة من القطاعات لعل أهمها صناعة الحديد واستخراج المعادن، الميكانيك والكهرباء ولإلكترونيك، صناعة البلاستيك والمطاط، بالإضافة إلى صناعة النسيج والجلود والخدمات.

الأن نذكر أهم معوقات ترقية المناولة في الجزائر[1]:

- ✓ ضعف الوعي العام بأهمية المناولة الصناعية وأليالتها ودورها.
- ✓ عدم وضوح مفهوم المناولة الصناعية في الأوساط الصناعية صاحبة القرار.
- ✓ عدم وجود قوانين واضحة منظمة للمناولة الصناعية.
- ✓ عدم وجود إحصائيات دقيقة لحجم المناولة في الهيكل الصناعي الجزائري.
- ✓ صعوبة الحصول على بيانات دقيقة حول الأنشطة القابلة للتخريج لدى المؤسسات الكبيرة واعتماد أسلوب دمج مراحل العملية الإنتاجية.
- ✓ نقص في المواد المتاحة لدى الأجهزة العاملة في قطاع المناولة.

ثالثا: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إحتلت مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الأونة الأخيرة لدى السلطات الجزائرية، خاصة مع تزايد أهمية ودور هذه المؤسسات لهذا تم إنشاء هياكل مالية تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1/الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات: أنشأت الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار Agence nationale de développement de l'investissement-ANDI- سنة 2001، وذلك في اطار الإصلاحات الأولى التي تمت مباشرتها في الجزائر خلال التسعينات والمكلفة بالاستثمار، حيث تطور الوكالة بالتكييف مع التغيرات الوضعية لتطوير مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار. حيث تقدم الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار الخدمات منها[2]استقبال ونصح المستثمرين على مستوى الهياكل المركزية الجهوية ،ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات، التأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء، استقبال وإعلام المستثمرين الوطنيين والأجانب، منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار، ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار...

2/**الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري:** تعتبر الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

[1] محمد بن الدين، **دور مراكز المناولة في دعم وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع الاشارة الى البورصة المناولة والشراكة–ناحية الوسط–** ، جامعة ادرار، مجلة الحقيقة، المجلد 11، العدد 02، 2012/06/30،ص-ص177-182.

[2] نعيمة زعرور، سهام كردودي، **البرامج الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، جامعة بسكرة، العدد04،ديسمبر2017، ص72.

"Agence nationale d'intermédiation et de régulation foncière ANIREF" مؤسسة عمومية ذات الطابع صناعي وتجاري، تخضع لوصاية وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 07-119 المؤرخ في 23أفريل2007 المحدد لمهامها وقانونها الأساسي وللوكالة مهام نذكر منها[1]:

- ترقية الحافظة العقارية وتسويقها.
- إنشاء آلية تجسيد الطلبات وفق نظام يواكب المستثمرين لتوجيههم من أجل إقامة مشاريعهم الاستثمارية.
- إنشاء بنك للمعلومات عن طريق وضع والتحديث المستمر لبنك المعلومات للتصفح العام للعروض العقارية على المستوى الوطنية.
- إنشاء مرصد عقاري اقتصادي عن طريق جدول أسعار العقار الاقتصادي وإعداد تقارير وفق تغيرات سوق العقارية[2].

3/الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ): أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم96-296 الصادر بتاريخ 08سبتمبر1996(المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98-231الصادر بتاريخ 13 جويلية 1998)[3]، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة. وتقوم الوكالة بتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب أصحاب المشاريع الجديدة، ومتابعة الاستثمارات التي ينجزونها، مع الحرص على احترامهم لبنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، وتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب. حيث يتمثل مهامها الأساسية في[4]: تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء المؤسسات في مختلف مراحل المشروع، إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه، إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة.

إن استثمارات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب تتمثل في إنشاء مؤسسات المصغرة الجديدة من طرف الشباب أصحاب المشاريع المؤهلين لذلك، وبذلك تمنح الإعانة من صندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب تقوم على الضوابط السن، عدم الشغل والتأهيل.

4/الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة (ANGEM):تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض الصغير على تطوير(القرض المصغر)،وذلك بهدف تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين في إنشاء نشاطاتهم الخاصة، والقرض المصغر هو إقراض يسمح بشراء تجهيز صغير ومواد أولية لبدء نشاط أو حرفة.

---

[1] غدير أحمد سليمة، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر-دراسة حالة الجنوب الشرقي(ورقلة-الوادي-غرداية)**،مرجع سبق ذكره 2017،ص35.

[2] حمزة غربي، عمار فاروق غربي، **دور الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استحداث مناصب شغل: قراءة احصائية لتجربة دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد03، العدد06، 2018/12/29،ص 85-87.

[3] ربيعة بوقادير، عبد القادر مطاي، تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة2001-2016، مجلة اقتصاديات الشمال الافريقي ، المجلد 14، العدد 19، 2018/10/29،ص276.

[4] صافية إقلولي ولد رابح ، **مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري**، إدارة، مجلد 18، العدد02،وزو تيزي،2008/12/31، ص25.

هذا الجهاز موجه لكل مواطن يبلغ من العمر أكثر منن 18عاما، شريطة أن يكون دون دخل، أو لديه دخل غير ثابت وغير منظم، وكذلك بالنسبة للنساء الماكثات في البيت، ويهدف هذا الجهاز إلى الاندماج الاقتصادي و الاجتماعي عن طريق إنشاء نشاطات لإنتاج السلع وخدمات[1].

المطلب الثالث: مكانة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الجزائر، حيث انتشرت وتوسعت وأصبحت تعتبر الركيزة الأساسية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وساهمت في توسيع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التكامل الاقتصادي من خلال توفير مناصب شغل وبالتالي زيادة الناتج الخام وترقية الصادرات.

أولا: أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بالنسبة للجزائر في ظل الظروف وتحولات اقتصادية واجتماعية التي تميز مجتمعنا من الواضح أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تشكل عاملا حتميا للتكامل والتنويع الاقتصادي، كما يمكن أن تشكل المصدر الأساسي للشغل وعاملا جوهريا في ترقية الصادرات خارج المحروقات وإضافة إلى ذلك تشارك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية وهي تعتبر أداة فعالة للتوازن الجهوي واستقرار السكان.

إن الهدف من القانون الأخير حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يظهر أنه لتغطية الحاجات الوطنية بإنشاء حوالي 600ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة على المدى المتوسط في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، مما يسمح بإنشاء حوالي 6ملايين منصب شغل على مدى 10سنوات غير أن الهدف الطموح يبقى مرهونا على عدد كبير من العوامل غير متوفرة في معظمها.

تظهر أهمية هذه المؤسسات في إعادة إدماج العمال المسرحين لظروف اقتصادية مما يسمح باستغلال الكفاءات والتجارب وتجسيد أفكارهم في الواقع مما يساهم في امتصاص البطالة لما يتميز هذا النوع من المؤسسات في خلق فرص عمل في شتى القطاعات، استيعاب القدرة الكامنة لدى الافراد خاصة منهم ذو الكفاءات والمهارات، إحداث التوازن الجهوي ذلك أن هدا التنوع من المؤسسات سهل الانشاء في المناطق المنعزلة، تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجالات مختلفة فلاحية وخدماتية مما يجعل الاقتصاد يتسم بالتوازن، تساعد على الاستقرار الاجتماعي للكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل[2].

1/مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل.

يرجع الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى الدور الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء وذلك من خلال مساهمتها في القيمة المضافة، الناتج الداخلي الخام، زيادة الاستثمار، التجارة الخارجية، ولتبيان هذه المساهمة نبرز ذلك كما يلي:

[1] محمد رشدي سلطاني، الهاشمي بن واضح، **المنظومة المؤسسية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 2، العدد3، 2017/01/02، ص161/157.

[2] عبد الحميد حمشة، رابح خوني، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة 2010-2019**، مجلة دراسات اقتصادية– دراسات قياسية– المجلد 16، العدد 03، 2022/06/01–ص85.

- **توفير مناصب الشغل:** تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق فرص عمل والتخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها الجزائر بتكلفة منخفضة نسبيا نظرا لكونها تنشط في مجالات لا تتطلب المؤهل العلمي بدرجة كبيرة في التأسيس فهي تعتبر مصدر رخيص لخلق فرص عمل جديدة من خلالها يتمكن الافراد من فتح حسابات مصرفية مختلفة وحتى استخدام بطاقات الكترونية ودمجهم في النظام المالي الرسمي[1].

الجدول (3-4)مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر للفترة(2010-2022

السنوات	مناصب الشغل
2010	162566
2011	1724197
2012	1848117
2013	2001892
2014	2157232
2015	2371020
2016	2540698
2017	1253470
2018	2721264
2019	2818745
2020	2920769
2021	3114860
2022	3288213

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نشريات الاحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفترة الممتدة من 2022/2010 عدد22ص14،عدد24ص14، عدد 28ص14عدد30ص14،عدد32ص14،عدد39ص14، عدد42ص14.

يتبين من الجدول أعلاه التطور المستمر والمتزايد لمناصب الشغل التي تم استحداثها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة من 2010إلى 2022 حيث انتقلت من 162566 إلى 3288213 منصب شغل سنة 2022.

كما يلاحظ أن المساهمة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة(الاجراء و ارباب المؤسسات) تمثل اهتمام أغلبية العمال في القطاع العام وهذا ما دفعهم إلى التحول للقطاع الخاص نتيجة الاهتمام المتزايد لهذا النوع من المؤسسات، أما الصناعات التقليدية خرجت من قطاع المؤسسات سنة 2010 بالإضافة إلى ذلك فأن عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تزايد مستمر مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية.

[1] مروة صوار، زبير عياش، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الشمول المالي**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة أم بواقي، المجلد،9العدد03،ديسمبر2022،ص1122.

2/**مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الناتج الداخلي الخام (PIB)**: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا مهما من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام حيث دورها يضاهي الدول المتقدمة، كون الاقتصاد الجزائري يرتكز عليها بشكل أساسي وذلك خارج قطاع المحروقات، وقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة في الناتج الداخلي الخام وهذا ما نراه في الجدول الاتي:

الجدول(3-5) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الناتج الداخلي الخام للفترة (2010-2022):

السنوات	القيمة (مليار دج)	النسبة%
2010	12082.7	3.3
2011	14519.9	2.8
2012	16115.4	3.3
2013	16569.3	2.8
2014	17533.2	3.9
2015	16591.9	3.8
2016	17514.5	4.8
2017	18876.2	7.8
2018	20259.0	7.3
2019	20500.3	1.2
2020	18477.0	-9.9
2021	22079.0	8.1
2022/ثلاثي ثاني	13321.0	-

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على الموقع https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor يوم 2022/05/8 ساعة 1:20.

من بيانات الجدول اعلاه نرى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات أنها تتزايد بشكل مستمر، اذا سجلت سنة 2010 ما يقدر 12082.7مليار دينار جزائري بنسبة 3.3% وبقيت تتزايد حتى 2014 بـ 17533.2 مليار دينار جزائري، لتنخفض قليلا سنة 2015 بـ 16591.9 اي ما يقابل نسبة 3.8% حيث رجعت ارتفعت سنة 2017 وسجلت ارتفاع قدر بـ20706.1سنة 2019 وذلك نتيجة تحسن في نشاط مختلف القطاعات الرئيسية(الزراعة، التجارة، الخدمات، البناء)لينخفض الى نسبة 9.9-%سنة 2020 ويرتفع من جديد سنة 2021 الى نسبة 8.1% وهذا ما يؤكد على ضرورة تدعيم هذه المؤسسات من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي وعليه يجب توفير الدعم والتحفيز المستمر لهذا القطاع.

3/**مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التجارة الخارجية (تنمية الصادرات)**:

تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غزو الاسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات توفير النقد الاجنبي وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، كما ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات وهذا ما جعلها تغطي أكبر

جزء من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية خاصة الغذائية منها، وهذا يؤدي تدريجيا الى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبتالي تحسين ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات.

ويتحقق ذلك من خلال وجود منافسة بين المؤسسات، فالجزائر تحتل الرتبة 86 ضمن ترتيب الدول العربية(139دولة) في مؤشر التنافسية العالمية الذي يعد حافز لانتهاج الاصلاحات الهادفة لزيادة الانتاجية ورفع مستويات المعيشية لشعوب العالم بشكل عام. والجدول الموالي يوضح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة من (2010-2022).

الجدول(3-6) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تنمية الصادرات للفترة 2010-2022:

السنة	قيمة الصادرات المحروقات	قيمة الصادرات خارج المحروقات
2010	56143	57762
2011	71662	73802
2012	70571	72620
2013	63662	65823
2014	58362	61172
2015	33081	35138
2016	27917	29698
2017	33203	35132
2018	38897	41113
2019	32929	34994
2020	33727	1909
2021	34058	4495
2022/ثلاثي ثالث	27028	3141

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشرات الاحصائية لبنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/bulletins-statistiques/ يوم الاطلاع 2023/05/8 ساعة 03:27.

من خلال الجدول نرى أن قطاع المحروقات هو المهيمن على الصادرات وذلك بنسبة تفوق 90%من اجمالي الصادرات المحروقات، وهذا على العكس الصادرات خارج المحروقات التي سجلت نسبة لا تتجاوز 5%في أحسن أحوالها.

ثانيا :المشاكل التي تعترض إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.

1/الائتمان: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات مالية في مجال التمويل، أي حصولها على الموارد المالية اللازمة للقيام بالمشروع أو التسويق منتجاتها أو تكوين مستخدميها ويرجع السبب في ذلك إلى[1]:

- البحث عن الاستقلالية المالية، حيث تجد أن صاحب المؤسسة (المشروع) يربط مفهوم الاستقلالية في الموارد المالية باستقلالية اتخاذ القرار وعادة ما يرى في التبعية المالية عائقا أمام حرية اتخاذ القرار ولعل تخوفه في هذا

[1] شريف غياط، محمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، الجزائر، المجلد24، العدد01، 2008،ص-ص137-139.

الشأن يعزى إلى وضع أمواله موضع الخطر في كل قرار، يرى فيه إشراكا مع أي متعامل أجنبي (خارج المؤسسة) كما أن يرجع هذا التخوف إلى ثقافة صاحب المؤسسة ذاته(ثقافة مالية ومصرفية).

- ضعف تكيف المنظومة المالية المحلية مع متطلبات المحيط والفضاء الاقتصادي الجديد، قمع من الحديث عن إجراءات دعم مالي وتشجيع وتحفيز الاستثمارات والشراكة، فإن الواقع يشير إلى خلاف ذلك حيث يعكس اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها :
  - غياب ونقص شديد في التمويل طويل الاجل.
  - المركزية في منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك والعملاء على المستوى الجزائر العاصمة ومن ثم فإن معالجة الملفات ولاسيما بالنسبة للعملاء الموزعين عبر التراب الوطني، تعاني من تأخر كبير له بتماطل تنفيذ ونقل الملفات إلى العاصمة.
  - نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد فيها المؤسسة كالإعفاءات.
  - غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض.
  - محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية الائتمان، يسبب عدم الاستقلالية النسبية، وغياب البنوك الخاصة الي تشجع على التنافس ويضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات الفائدة وحجمها الضئيل مما يلغى عنصر التحفيز في هذه القروض.

2/**نظام المعلومات**: إن غياب وضعف نظام المعلومات بعدد هذه المؤسسات وتمركزها الجغرافي و...الخ أو بعبارة أدق غياب معرفة الكافية عن هذه المؤسسات يجعل قيام هذه المؤسسات في فوضى عارمة لانعدام الدراسات الجادة في معرفة خصائص وقدرات هذه المؤسسات بصورة جيدة، وشح المعلومات الضرورية عن المهتمين بهذا القطاع وهو ما يتطلب تشخيصا دقيقا للمؤسسات الصغيرة والمصغرة.

3/**صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية**: إذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ، فإن إدارتنا لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية، إذا يغلب عليها روح الروتين الممل، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء كبير، لدرجة أن الكثير منها عطل ولم يحصل على الموافقة في أوانه، مما ضيع على صاحبه وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية لا تعوض ومن أسباب الكامنة وراء ذلك:

- مشكلة الذهنيات أو العقليات إذ أنها لم تتهيأ بعد لهضم و استيعاب وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات ومن ثم التعامل معه وفق متطلباته.
- سرعة حركية التقنين وإنتاج النصوص، لم تواكبها حتى الان حركية مماثلة على المستوى الأجهزة التنفيذية.

4/**صعوبة إيجاد مكان الدائم والملائم** لإقامة المؤسسة ومن ثم إنجاز المشاريع الاستثمارية وتنميتها بسبب:

- طول مدة منح الأراضي(العقار) المخصصة للاستثمار.
- الرفض دون مبرر في كثير من الحالات لعدد من الطلبيات.

- ارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو انعدامها عدم ملاءمتها.

5/عدم توفر فرص تكوين وتدريب الجيد والمناسب لإعداد الموارد البشرية اللازمة لإقامة وإدارة هذه المؤسسات، حيث يتميز العمال في هذه المؤسسات بتعدد الاختصاصات على عكس المؤسسات الكبيرة، والمبررة في ذلك هو صغر حجمها وكذلك لتكيفها مع المتغيرات، ولا سيما تغيرات المحيط التنافسي. وعليه فنادرا ما نجد هذا النوع من المؤسسات يعتمد مخططات تكوين لتنمية معارف مستخدميها، والسبب في ذلك يرجع بالدرجة الأولى لارتفاع تكلفة عملية التكوين.

6/التكنولوجيا: من بين الصعاب التي تواجهها أيضا المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة، مسألة الحصول على التكنولوجيا، شأنها في ذلك شأن المورد البشري، وذلك لقلة وضعف مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى وهو مال يجعل حصولها على التكنولوجيا أمرا صعب المنال. حتى أن ما يتوفر لديها من معارف تقنية معرض للتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة.

7/غياب ثقافة مؤسسية: لاريب في أن ما حققته المجتمعات المتقدمة من نجاحات ورقي يعود إلى ما توصلت إليه من نهضة وتطور علمي، إذا بفضل المعرفة العلمية والتكنولوجية تحقق لها الكثير من الإنجازات. وجدير بالذكر هنا أن إدارة المشاريع والأنشطة الاقتصادية والتجارية استقرت على القواعد مستوحاة من العلوم المختلفة، وإن كنا نلاحظ هنا أن نصيب المؤسسات الصغيرة ضعيف لدرجة لا يكاد يذكر، ومن ثم فلا مناص من إيجاد أداة تمكن من تنظيم دخول الفكر المؤسسي.

المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

إتخذت الجزائر بعد الإستقلال النظام الإقتصادي الاشتراكي وهذا لبناء نفسها جراء ما أصابها من دمار الحرب التي دامت سنين، حيث هذا النظام دام أكثر من عشرين سنة اتسم بقرارات مركزية وإجراءات المعقدة والبطيئة والتي عرقلت الأنشطة الاقتصادية، وفي عام 1986 تعرضت الجزائر إلى الأزمة البترولية التي نشأ معها أزمات اقتصادية واجتماعية وهذه الأخيرة أدت بدورها إلى ضعف المؤسسات الوطنية التي تعتمد على دعم الدولة، حيث تبنت الدولة مجموعة من الإصلاحات لإقتصادية في أواخر الثمانينات من أجل تكييف أنظمة عملها وآلياتها مع النظام إقتصاد السوق الحر. وهكذا بدا الاقتصاد الجزائري رحلته نحو التحرر الاقتصادي للاندماج في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الجزائري.

يمتاز الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي، يعتمد أساسا على البترول والغاز الطبيعي من حيث البنية والشكل. وهذا ما أدى بالضرورة إلى الكثير من الإختلالات الإقتصادية، مثل ظهور الأسواق الموازية، وآثارها السلبية على الاقتصاد، وكذا التأخر المسجل في مجال القطاع البنكي والمصرفي الذي لا يزال يشكل نقطة سوداء في إقتصاد الجزائري. والأثر السلبي الكبير هو إنعدام فاعلية التنمية الإقتصادية، وبالتالي الغياب الكلي للاستثمارات سواء كانت داخلية أو خارجية. حيث عملت الجزائر على بناء الاقتصاد الوطني من خلال برامج التنمية الذي تحدد في كل من

مؤتمر طرابلس سنة1962، ميثاق الجزائر سنة1964، الميثاق الوطني سنة1976،والمؤتمر الخامس سنة1983،ومن جهة أخرى الاعتماد على قواعد التنظيم الاشتراكي من خلال أسلوب التخطيط لأداء العملية الإقتصادية.

ويمكن أن نوضح العناصر الأساسية التي تشكل إستراتيجية التنمية في الجزائر كما يلي[1]:

- ✓ تحسين المستوى المعيشي والثقافي للمواطنين.
- ✓ توسيع القاعدة الصناعية للمجتمع.
- ✓ تحقيق التوازن الإقليمي.
- ✓ تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

أولا: مراحل تنمية الاقتصاد الجزائري للألفية الثالثة.

1-برنامج دعم الانعاش الاقتصادي2001-2004: قررت الحكومة الجزائرية في أفريل 2001 وضع برنامج لتدعيم الإنتعاش الإقتصادي، وقد خصص لإنجاز أهم غلاف مالي منذ الاستقلال حيث بلغ 525 مليار دج ما يعادل 7 مليار دولار، وجه أساسا للقطاعات الرئيسية من أشغال الكبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحي والصيد البحري، دعم الإصلاحات، حيث هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974مشروع وهدفه الرئيسي رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتخفيض معدلات البطالة[2].

2-البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009:تم الموافقة عليه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 حسب المادة27 التي تنص على ما يلي: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 120-302وعنوانه تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، أما في باب النفقات فتقيد النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات اليومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش. وقد خصص مبلغ قدره4202.7مليار دج ما يعادل 55 مليار دولار لهذا البرامج. وقد كان هذا البرنامج مرفقا ببرنامجين تكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا والخاصين بالفترة2006-2009، هذان البرنامجان يأخذا في الحسبان الخصوصيات الجغرافية لهذين الربعين ويأتيان لتعزيز المساواة من حيث التنمية بين مختلف المناطق في البلاد، حيث خصص مبلغ 668مليار دج لمنطقة الهضاب العليا[3]، وقد بلغ عدد المشاريع خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو20247 مشروع موزعين بين المشاريع عمومية والخاصة والمختلطة، ومن أهدافه إستكمال الإطار التحفيزي بالاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الاجنبي.

---

[1] نبيلة عرقوب، **مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، آليات نجاحها**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد5، العدد01،2011/04/01،ص،ص164،163.

[2] محي الدين مكاحلية، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لحقيق التنمية المحلية حالة ولايتي قالمة وتبسة**، مرجع سبق ذكره، ص312.

[3] رشيدة اوبختي، محمد بوزيان، **واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الالفية الثالثة**،Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMEN ، العدد 16، ديسمبر2016ص205.

إنتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب شغل، تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة[1].

3-البرنامج الخماسي للتنمية2010-2014:هو برنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار لهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وينقسم إلى قسمين القسم الأول يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر ب11534مليار دج أي ما يعادل مبلغ 156 مليار دولار، أما القسم الثاني: يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل(السكك الحديدية والطرق والمياه،....)بمبلغ يقدر ب9700مليار دج أي ما يعادل مبلغ 130 مليار دولار.

وقصد تمويل الاستثمارات العمومية التي تضمنها هذا البرنامج تم فتح حساب تخصيص خاص رقم302-134 بعنوان حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014 وذلك من خلال المادة 70 من قانون المالية2010.

ومن أهدافه [2]: -دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.

- مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب جديد.

- تحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.

-تحسين المناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لانعاش الصناعة الوطنية وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والاشغال العمومية.

-مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الامن الغذائي للبلاد.

-تثمين المواد الطاقوية والمنجمية والقدرات السياحية والصناعة التقليدية.

4-برنامج توطيد النمو الاقتصادي2015-2019:يعتبر تكملة لما سبقه من برامج التنموية حيث يغطي عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال الفترة2015 -2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برامج توطيد النمو الاقتصادي2015-2019 والذي داء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم302-143 وقد خصص مبلغ قدر ب 4079.6مليار دج في2015 مقابل مبلغ1894.2 مليار دج في 2016 حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية الحصة الاكبر.

[1] هدى بن محمد ، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة2001-2019**،مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير2020، ،43

[2] شريط عابد، بن حاج جلول ياسين،**أداة الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014نموذجا**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية المجلد6، العدد1، ص،ص97،96

ومن أهدافه: تحسين ظروف المعيشة والسكن وتربية وتكوين والصحة العمومية وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز....

-مواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب شغل وتكوين الموارد البشرية[1].

5-النموذج الجديد للنمو2016 -2030: صودق على هذا النموذج في جويلية2016 ودلك في ظل إنخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيس لبرامج التنمية وقد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية، تتمثل المرحلة الأولى في رحلة الاقلاع من2016الى 2019 وتهدف خلالها الجزائر إلى تحسين الايرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير، وتقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي، مرحلة الثانية مرحلة الانتقال من 2020الى 2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي، اما المرحلة الثالثة فتتمثل في مرحلة الاستقرار من 2026 الى 2030 تهدف من خلالها إلى تحقيق معدل النمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل الى 6.5%. وتتمثل وسائل هذا النموذج في الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، التحفيز على إنشاء المؤسسات، استكمال الإصلاح البنكي وتطوير سوق رؤوس الأموال. ومن أهدافه[2]: المسار المتواصل للنمو ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية، عصرنة القطاع الفلاحي، الانتقال الطاقوي وتنويع الصادرات.

ثانيا: الاقتصاد الجزائري وعلاقته بالعلة الهولندية.

يتميز الاقتصاد الجزائري بتبعيته الكبيرة لقطاع المحروقات إذ تشكل الصادرات منها ما نسبته 97%من إجمالي الصادرات، بالإضافة إلى ذلك فإن الجهاز الإنتاجي يفتقر بدرجة كبيرة إلى التنوع، فمنذ عام 1973وقطاع المحروقات يفرض هيمنته الكاملة على الاقتصاد الجزائري فقد استحوذ على مجمل الاستثمارات الوطنية والاجنبية، كما أكدت الأزمة الاقتصادية عام1986 هشاشة الاقتصاد واعتماده المفرط على صادرات المحروقات.

هذه التبعية شبه تامة لقطاع المحروقات وضعف تنوع الجهاز الإنتاجي تكاد تتطابق مع ما يعرف في الادبيات الاقتصادية بأعراض المرض الهولندي والذي تظهر أعراضه من خلال العلاقة بين الاستغلال الموارد الطبيعية (لاسيما النفط) والتدني الذي يمكن أن يحدث في القطاعات المنتجة الأخرى خاصة الصناعة، وفي محاولة لتنظير وتوضيح آثار المرض الهولندي قام الاقتصاديان w.max cordan وj.peter neary بنشر دراسة مبنية على فرضية دولة صغيرة متفتحة اقتصاديا، تتوفر على ثلاث قطاعات: القطاع المصدر(قطاع المناجم)، قطاع المنتجات القابلة للتبادل الاخرى (السلع المصنعة)،قطاع لمنتجات غير قابلة للتبادل(الخدمات)،كما افترضنا أن كل قطاع يساهم فيه عامل إنتاج: عنصر نوعي(رأس المال) وعنصر متحرك(العمل).

يدرس النموذج أثار نمو وازدهار القطاع المصدر (boom) على القطاع المنتجات القابلة للتبادل الاخرى(السلع المصنعة وفي هذا الصدد يميز الكاتبان بين اثرين: أثر حركة الموارد، أثر الانفاق ومن هنا سنحاول فحص الاقتصاد

[1] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص51

[2] هدى بن محمد مرجع سبق ذكره، ص55

الجزائري من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تبرر امكانية توافق واقع الاقتصاد الجزائري مع أعراض اللعنة الهولندية.

إن الزيادة المفرطة في إجمالي الصادرات لقطاع المصدر(boom)من آثار الاعتماد على الريع بالآجال القصير (إرتفاع الصادرات من ما قيمته 12.525مليار سنة 1999إلى ما قيمته 62.956مليار دولار)،بالإضافة إلى تطور سعر الصرف الحقيقي الفعلي والذي يسجل نزعة نحوالانخفاض:124سنة1999، 99.52سنة2005، 105سنة2014، كما أن معدلات التبادل شهدت تحسنا خلال الفترة(1999-2014): 59.43سنة 1999إلى 73.94سنة 2014 هذه الفترة وتعتبر فترة الازدهار بالنسبة للاقتصاد الجزائر.

إذا أردنا التدقيق أكثر في التطور(TCER)خلال سنوات الازدهار بالاعتماد على التطور أسعار النفط نلاحظ أن(TCER) في محنى تنازلي، فعلى سبيل المثال خلال فترة الازدهار (1999-2014)نجد أن (TCER)ينخفض بحوالي 20%من قيمته في حين أن معدلات التبادل في ارتفاع وهذا ما يفسر بمعامل ذو طابع مؤسساتي: راجع إلى سياسة الصرف يحدد وفقا لقوى السوق الحر، كما يرجع البروفيسور يوسف بن عبد الله ذلك إلى بنك الجزائر والذي حسبه يوقف بطريقة نظامية الفائض من العملة وذلك من خلال التعقيم عن طريق السياسات النقدية والجبائية ومنه تقطع الصلة بين عرض النقود وسعر الصرف، هذا التناقض يضيق من مجال قبول فرضيات المرض الهولندي.

كما أنه حسب المرض الهولندي فإن الزيادة في المداخيل الدولة تدفع بالنفقات العمومية إلى الارتفاع وهو ما يعرف في تفاصيل النظرية بأثر الانفاق، ففي سنوات الأخيرة شهدت النفقات العمومية في الجزائر ارتفاعا كبيرا تزامنا مع ارتفاع نسبة مساهمة الجباية البترولية في تمويل ميزانية الدولة، فحسب تقرير صندوق النقد الدولي(FMI)رقم 20/21 في شهر جانفي 2012فإن حصيلة المحروقات (بالدولار الثابت) زادت بأكثر من الضعف في العشرية (2001-2010)مقارنة مع العشرية التي سبقتها، كما ان نسبة مساهمة حصيلة المحروقات في مجموع مداخيل الدولة ارتفعت من 63%إلى72% وهذا ما يزيد من تبعية ميزانية الدولة لأسعار النفط، كما أن الجزائر تخصص نسبة كبيرة من مداخيلها في نفقات الاستثمار والتي ارتفعت من نسبة24%إلى 35%تماشيا مع مخططات الاستثمار التي سطرتها الدولة.

من نتائج العلة الهولندية العلاقة العكسية التي تحدث بين القطاع المزدهر والقطاع الانتاجي الصناعي في البلد أو بمعنى آخر الاختفاء المتزايد للنشطات الصناعية في بلد ما، وعادة ما يفسر بضعف مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الخامPIB فالقطاع الانتاجي الاجمالي انخفض من نسبة 15%من الناتج الداخلي الخام أواسط الثمانينات إلى5.5%فقط في سنة 2006،هذا التراجع يقابله تحسن في قطاع المحروقات والخدمات، كما أن ضعف معدلات النمو في القطاع الصناعي يغذي حالة الانحلال الصناعي كما أن معدلات نمو الناتج المحلي الخام حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2008/1997)قد سجل للقطاع الصناعي العمومي ما معدله0.8-%سنة 1999ليصل إلى ما معدله6.5-%سنة2007مايؤكد فرضية الانحلال الصناعي،كما أن تركيب القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات (VA)حسب قطاعات النشاط لسنة2011حيث نجد أن:

- قطاع البناء والاشغال العمومية الدي يشكل ما نسبته 21% من القيمة المضافة الاجمالية خارج قطاع المحروقات.
- قطاع الفلاحة، الحراجة والصيد يمثل ما قيمته19% من قيمة المضافة.
- قطاعي التجارة والنقل والاتصالات يشكلا ما نسبته24%و17%على التوالي.

نلاحظ أيضا أن نسب المساهمة الضعيفة لقطاعي الصناعة: الصناعات النسيجية، الصناعات الجلود والاحذية، الصناعات الحديدية المعدنية الميكانيكية الكهربائية والإلكترونية، المناجم والمقالع، أما فيما يخص قطاع الكيمياء والمطاط والبلاستيك فلا يساهم إلا بنسبة1% في تركيب القيمة المضافة رغم توفر للجزائر مؤهلات كبيرة من أجل النهوض بهذا القطاع وذلك نظرا لاعتماد هذه الصناعات على النفط ومشتقاته، وعليه فإن نسبة مساهمة قطاع الصناعة ككل في تشكيل القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حسب الديوان الوطني للإحصائيات لا تتعدى 7.9%لسنة2011 و7.4لسنة2013.

وبعد هذا التحليل نستنتج أن واقع الاقتصاد الجزائري يتطابق الى حد كبير مع ما تنص عليه أعراض اللعنة الهولندية، الا أنه غير مصاب بهذا الداء، أو نستطيع أن نطلق عليه العلة الجزائرية كما سماه الاستاذ يوسف بن عبد الله وهدا وفق الاسباب التالية:

- ✓ غياب تحسن سعر الصرف الحقيقي.
- ✓ غياب تنقل عوامل الانتاج.
- ✓ غياب قطاع اقتصادي قادر على التنافس منذ البداية.

إن التسليم ولو كان جزئيا بإصابة الاقتصاد الجزائري بأعراض العلة الهولندية دليل قاطع على عدم تنوع الاقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على قطاع واحد دون قطاعات الاخرى[1].

المطلب الثاني: مبررات التنويع الاقتصادي في الجزائر

أولا: أسباب التنويع الاقتصادي في الجزائر: نذكر أسباب التي تجبر الجزائر إلى التنويع الاقتصادي وهي كالتالي[2]:

1. تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية: يعتمد الاقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية **بنسبة**96% من إجمالي صادراته مما جعله يتأثر بالتقلبات التي تحدث في أسعار النفط العالمية، أما سنة2009 وصل سعر البترول إلى 61 دولار للبرميل الواحد وهنا شهد العالم أزمة انخفاض وذلك بسبب الأزمة المالية التي أثرت على السوق النفطية ولكن أسعار النفط ارتفعت خلال الفترة 2010-2013 بمتوسط105.08دولار للبرميل ليعاود الانخفاض إلى 55.30دولارللبرميل الواحد في 2015 وهذا لسبب تدهور أسعار النفط في السوق العالمية. وعلى ضوء ما سبق وجدت الجزائر إن الحل الأمثل لتفادي هذه التقلبات هو تنويع اقتصادها.

[1] حجيرة عبد المنعم، سعيد مزيان، **التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع، الافاق والمحددات**، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، الجزائر، العدد03، 2019،ص48.

[2] سهام عيساوي وأخرون، **سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، الجزائر، العدد01، جوان2017، ص348،347.

2. **نضوب المخزون النفطي وارتفاع تكاليف الإنتاج:** إن إنتاج احتياطي النفط الخام هو عامل مهم جدا في الهيكل البنيوي لقطاع النفط ومحفز يؤثر بشكل مباشر على الاحتياطات النفطية في الاقتصاد الجزائري، فضلا على كون الاحتياطات النفطية تتأثر بما ترسمه السياسات التخطيطية في البلدان النفطية، والاستخراج المستمر للنفط يعني بالضرورة نضوب مكانه، كما أن العمليات التي يشرع فيها من أجل تعزيز المخزون الاحتياطي قد لا تنجح في الكثير من الأحيان وتستوجب رؤوس أموال طائلة وعلى ضوء هذا رأت الجزائر أن التنويع الاقتصاد الوطني الحل المناسب لتجنب هذه المشاكل.
3. **فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة:** تتبع الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة الدول الصناعية الكبرى التي تمكنت من السيطرة على إنتاج وتسعيرة النفط الخام، من خلال شركاتها النفطية العالمية مما جعلها تابعة لا وكما يقال منها وإليها أي أن العوائد النفطية للدول المصدرة والجزائر من بينها تعود للدول الصناعية الكبرى عن طريق استيراد السلع والخدمات منها وبالتالي تفقد الجزائر استقلالها الاقتصادي وهذا ما جعلها تتجه نحو تنويع قاعدتها الانتاجية.

ثانيا: مبررات إنتهاج استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر:

لقد أكدت الخطط الاقتصادية والبرامج التنموية المتعاقبة في الجزائر على ضرورة عدم مصادر إنتاج وتصدير النفط بصورة رئيسية، ووجوب تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي، وذلك لأسباب ومبررات عديدة أهمها:

- اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلا بد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.
- اعتبار استخراج النفط نوعا من الاستنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة.
- عدم الاستقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، الإيرادات الحكومية، والإنفاق العام، ومن ثم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي.
- إعاقة تقلبات مستويات الدخل الوطني الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار، فرص العمل، ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية[1].

المطلب الثالث: قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر.

سنحاول في هذا العنصر على عرض بعض المؤشرات التنويع الاقتصادي للجزائر للفترة الممتدة من 2010-2022 من خلال التعرض الى الناتج المحلي الاجمالي، التنويع في الاستثمار وكذا الواردات والصادرات الجزائرية والايرادات العامة للدولة.

[1] محمد كريم قروف، **قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة(2014/1980)**،مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد2، 2016،ص643.

أولا: التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي.

يعتمد تحليل تنويع الناتج المحلي الاجمالي على توزيع هذا الناتج على الأنشطة الإنتاجية ومعرفة نسبة مساهمة كل نشاط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

الجدول(3-7) مساهمة التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2010-2022:

السنوات	الفلاحة	الخدمات	الصناعة خارج المحروقات	البناء والأشغال العمومية	النقل والاتصالات	التجارة
2010	1015258.8	369400	6174049	1194113.5	9337076	128227.7
2011	1183216.1	4127215	6641945	1262566.7	1074147.7	1446331.4
2012	1421693.3	460340	7295148	1411159.6	1194841.7	1649969.8
2013	1640006.1	5161785	7717878	1569313.5	1463055.1	1870581
2014	1772202.4	5683228	8377168	1730198.1	1550496.5	2067543
2015	1935113	6284041	9193704	1859784.5	1665379.8	2259343.2
2016	2140304.7	6996323	979303	1993653.1	1800357	2341306
2017	2219064.4	7777005	1044920.1	2117392.9	1965157.7	2116090.1
2018	2426906.9	8159267	1127981.6	2254104.9	2139892.3	2349598.7
2019	2529053.9	8932094	1162446.3	2400389.6	2187942.9	2446379.5
2020	2598511.9	7916662	1153521	2285088.5	2044064.7	1987214.2

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على الاحصائيات بنك الجزائر "**التطور الاقتصادي والنقدي**" للفترة2010-2020

يوضح لنا الجدول أن الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات الذي يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات الذي يمثل نسبة كبيرة جدا مقارنة بقطاعات الأخرى والذي يبلغ في متوسط الفترة حوالي 39.36%، ثم تأتي في المرتبة الثانية قطاع التجارة والخدمات الذي يبلغ في متوسط الفترة حوالي 18.06%، وبعدها قطاع الفلاحة الذي يبلغ في متوسط الفترة 12.56%، ثم قطاعي البناء والأشغال العامة والنقل والاتصالات اللذان يبلغان نفس النسبة تقريبا، ثم في الأخير نجد قطاع الصناعة بنسبة ضعيفة جدا لا يتعدى 7.06%كمتوسط للفترة، إن هذه النسب تعكس لنا بأن الاقتصاد لا يزال يعتمد على قطاع المحروقات بدرجة كبيرة في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي أما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها جد ضعيفة.

كما نلاحظ أنه خلال سنوات الأخيرة انخفاض في نسبة مساهمة قطاع محروقات في تكوين الانتاج المحلي مقارنة بسنوات السابقة وإرتفاع نسبة مساهمة بقية القطاعات الاخرى.

ثانيا: التنويع الاقتصادي في الصادرات: يعتمد تحليل تنويع الصادرات على توزيع هذا الناتج مقيما بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي لقطاعين اقتصاديين هما صادرات قطاع المحروقات وصادرات خارج قطاع المحروقات.

الجدول(3-8)مساهمة التنويع الاقتصادي في الصادرات للفترة 2010-2022:

السنوات	صادرات من المحروقات	صادرات خارج قطاع المحروقات
2010	55527	1526
2011	71427	2163
2012	69804	2062
2013	63752	2165
2014	60304	2810
2015	35724	2063
2016	30800	1977
2017	32760	1899
2018	40160	2920
2019	35820	2580
2020	21925	3341
2021	38553	4495
2022	30169	3141

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء، المديرية العامة للجمارك بوزارة المالية.

ثالثا: التنويع في الواردات: للوصول إلى تقييم مدي تحقيق الاقتصاد الجزائري تنوع في بنية الواردات، تم الاعتماد على النسب المئوية لتوزيع الواردات حسب توزيع السلع الرئيسية وهي: السلع الغذائية، الطاقة، المواد الاولية، المنتجات الخام، المنتجات نصف مصنعة ،تجهيزات زراعية، تجهيزات صناعية والسلع الاستهلاكية[1].

رابعا: **التنويع في الايرادات العامة**: تقوم الايرادات العامة بدور كبير في تنويع القاعدة الاقتصادية في كافة الدول المصدرة للنفط بصفة أساسية، حيث ترتبط الايرادات العامة فيها بشكل مباشر بإيرادات قطاع المحروقات وبالتالي فان التنويع لابد أن يتوافق مع نسبة زيادة الإيرادات العامة العادية لذلك يعتمد في التحليل تويع الايرادات العامة على توزيعها مقيمة بالأسعار الجارية للدينار الجزائري وفق: ايرادات الجباية البترولية، ايرادات الجباية العادية ، ايرادات غير جبائية[2].

خامسا: التنويع في العمالة: لتحليل تطور تنوع العمالة تم اعتماد توزيع مجموع العاملين في الاقتصاد الجزائري على القطاعات الانتاجية الرئيسية: الفلاحة، الصناعة، البناء والاشغال العمومية، التجارة والخدمات[3].

سادسا: التنويع في إجمالي تراكم رأس المال الثابت: يتكون إجمالي رأس المال الثابت من مجمل النفقات على زيادة الاصول الثابتة للاقتصاد مضاف إليه صافي التغيرات في مستوى المخزون تشمل الأصول الثابتة حسب تقسيمها

[1] فاطمة بن عية، عبد القادر قطاف، **التنويع الاقتصادي وأثره على الساسة المالية في الجزائر واقع وأفاق**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد16 العدد2022،01،ص604.

[2] حنان سايح، أحمد ضيف، **سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر واقع وأفاق من 2001-2020** ، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ، المجلد07، العدد 02، ديسمبر 2022،

[3] مزاجة تواتية، **التنويع القطاعي للاقتصاد وانعكاساته على سوق العمل دراسة تحليلية وتقييمية لحالة الجزائر**، اطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2021،ص152.

القطاعي كل التحسينات المتعلقة بالبناء والاشغال العمومية والاشغال العمومية البترولية، مشتريات أجهزة النقل ومواد التجهيزات الاخرى إضافة الى الخدمات[1].

الشكل(3-1):رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي في الجزائر.

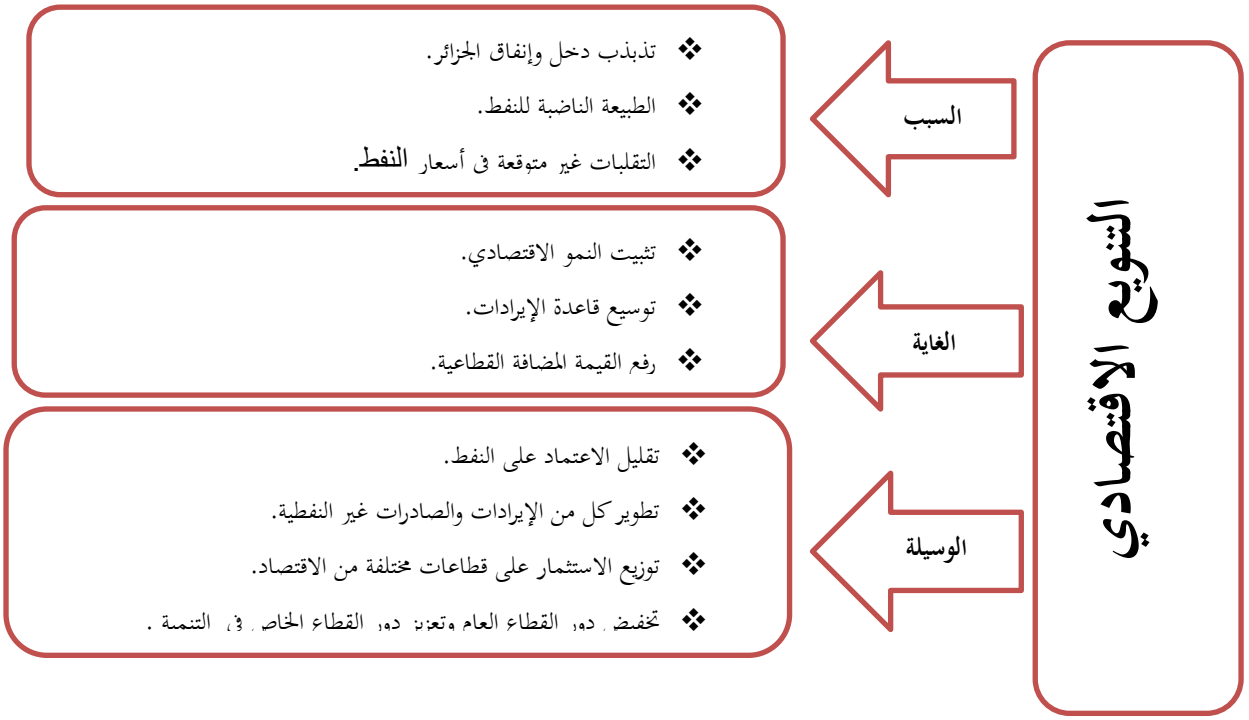

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على أسماء بللعما، بن عبد الفتاح دحمان، **استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07،العدد01، 2018،ص345.

المبحث الثالث: سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر بين التحديات وفرص النجاح

لقد بات من الضروري على الجزائر التخلص من التبعية للإيرادات النفطية التي تشهد اليوم صدمات متوالية بفعل انخفاض الأسعار مما أثر كثيرا على الوضعية الاقتصادية للبلد، والتوجه نحو النموذج الجديد القائم بحد ذاته على تفعيل دور القطاع الزراعي، الصناعي وحتى السياحي إلى جانب الاهتمام بالطاقات المتجددة وتفعيل الاستثمار الأجنبي في تأمين حجم الإيرادات الضرورية لتحقيق مستويات النمو المرجوة.

المطلب الأول: السياسات الاستراتيجية للتنويع الاقتصادي في الجزائر.

سيتم التطرق في هذا الجزء إلى المحركات الأساسية لتنويع الاقتصاد الجزائري ألا وهي السياحة، الزراعة والصناعة حيث بات التنويع ضرورة ملحة لإيجاد مصادر أخرى غير قطاع المحروقات، دون نسيان الطاقات المتجددة.

أولا: السياحة: تتميز الجزائر عن باقي الدول الجوار بإمكانيات كبيرة في مجال السياحة من الموارد طبيعية ومادية وخدمية هائلة والمتنوعة ما يجعا منها بلدا مستقطبا للسياح من جميع بلدان العالم.

❖ الامكانيات السياحية الطبيعية يمكن حصرها في[2]:

[1] فاطمة بن عية ، مرجع سبق ذكره، ص 605.

[2] حسينة مهيدي، **استراتيجية التنويع في الجزائر السياحة نموذجا**، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، مركز الجامعي تيندوف، العدد03،ديسمبر2018، ص183.

- ☜ منطقة الساحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي: تتميز بطول شواطئها 1200كلم وعدد كبير من المواقع الاثرية.
- ☜ منطقة السلسلة الأطلسية: والتي توجد بها أكبر قمة جبلية في الشمال "لالة خديجة"2308متر ونجد جبال الأوراس الونشريس، سلسلة جبال موزاية للساحل حيث تتميز بإمكانيات كبيرة لتنمية أنواع سياحية عديدة، كالنشاطات الرياضية(التزحلق، التسلق، الصيد).
- ☜ منطقة الهضاب العليا: وهي منطقة تتميز بمناخها القاري وبمواقعها الأثرية وصناعاتها الحرفية والتقليدية المتنوعة.
- ☜ منطقة الاطلس الصحراوي: وهي المنطقة الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى، وهي تمتاز بمقومات سياحية غنية ومتنوعة وهي منطقة ذات جذب سياحي خاصة بالسياحة الاجنبية الخاصة.
- ☜ منطقة الواحات شمال الصحراء: تمتاز باعتدالها الحراري مقارنة مع باقي مناطق الصحراوية حيث تحتوي على مقومات سياحية متنوعة من واحات ونخيل وبحيرات وصناعات تقليدية.
- ☜ منطقة الصحراء الكبرى: معروفة بالجنوب الكبير(الهقار والطاسيلي) تتميز بمساحات شاسعة وجبال شامخة وحرارة معتدلة وهي مصدر للسياحة الشتوية.

أما الحضائر السياحية فالجزائر تمتلك عبر مختلف مناطق العديد من الحضائر التي تساهم في عملية تنمية السياحية، نذكر منها: الحظيرة الوطنية للقالة، حظيرة جرجرة، حظيرة غابات الارز، حظيرة الطاسيلي، حظيرة الهقار، حي القصبة، جميلة ...

- ❖ الامكانيات المادية والخدمية: لقد اهتمت الجزائر بالنقل وتجسيده في المنجزات الخاصة بشبكات الطرق والمطارات والموانئ، فكثافة شبكات الطرق البحرية، الجوية والبرية المحققة في الجزائر تشكل عامل لتشجيع السياحة في مختلف مناطق البلد. أما الاتصالات قد أدت إلى تحولات الاقتصادية الكبرى ا اعتمدتها الجزائر والتي ارتكزت في الانفتاح على أسواق الدولة إلى تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ما أدى إلى ثروة الاتصالات من خلال التطور الكبير الذي عرفه الهاتف المحمول بالإضافة إلى المتعامل من خلال 3شركات للاتصال(موبيليس، جيزي واوريدو)مما أدى الى زيادة المنافسة وازدياد عدد مستعملي الهاتف. أما بعد الطاقة الفندقية فقد عرفت الجزائر تطورا في مجال الفنادق وذلك بنسبة 48.47% خلال سنة 2014[1].
- ❖ دور السياحة في الاقتصاد الوطني: تساهم السياحة في الاقتصاد الجزائري كما يلي:

[1] سماعين بن ينسيبة،**دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، رسالة ماجيستر في ادارة الاعمال، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة وهران، 2014،ص55

الجدول(3-9) تطور عدد السياح الوافدين بالجزائر خلال الفترة(2010-2022) وايرادات السياحية.

السنوات	عدد الوافدين	ايرادات السياحية(مليون)	تطور
2010	2070000	324	-
2011	2395000	300	-24
2012	2634000	295	-5
2013	2733000	326	31
2014	2301000	316	-10
2015	1709994	304	-12
2016	2039444	209	-95
2017	2450785	140.5	-68.5
2018	2657113	250	109.5
2019	1933778	171	-79
2020	591000	50	-121

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على

https://www.mta.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%82%d9%88%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%b3%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%ad%d8%a9/#el-f15c06ad يوم الاطلاع 12.05 الساعة 02:19

من خلال بيانات الجدول السابق نلاحظ أن عدد الوافدين في الفترة من 2010 إلى 2013 في تزايد مستمر وهذا بسبب مقدار العملات الأجنبية التي ينفقها السياح أقل من حجم العملات الأجنبية التي ينفقها السواح المقيمين وأما في الفترة من 2014إلى 2017 انخفضت قيمة الوافدين بسبب انخفاض أسعار البترول وأما في الفترة من 2018 إلى2022 تناقص عدد الوافدين كان ذلك بسبب جائحة كورونا.

الجدول(3-10) تعداد أنشطة السياحة سنة2022

مؤسسات الفندقية	الأسرة	وكالات السياحة والاسفار	المرشدين السياحيين	مشاريع السياحية في طور الإنجاز	مناصب الشغل
1502	**132266**	**4267**	**200**	**2585**	**11506**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية www.mta.gov.dz

الجدول (3-11) عدد نشاطات ومناصب الشغل للصناعات التقليدية2022:

مناصب الشغل	عدد النشاطات
1105267	617422

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية www.mta.gov.dz

من نلاحظ من الجداول أعلاه أن القطاع السياحي وبالرغم من توفر الجزائر على الكثير من الهياكل القاعدية المتمثلة في الترفيه والفنادق والمطاعم لا يستوعب نسبة كبيرة من المورد البشري وخاصة اليد العاملة وهذا يدل على عدم الإهتمام بهذا القطاع بالنظر مع إمكانيات التي تمتلكها الجزائر.

حيث نجد هنالك تناقص في حجم الإيرادات وهذا راجع الى أن الدولة ليس لها القدرة على جذب السياح الأجانب والمحليين وهذا بسبب ضعف عملية الترويج لقطاع السياحة والسبب الأخر غياب الأمن والأمان في فترات سابقة والتي لا زالت الجزائر الى حد الساعة تعاني من مخلفات العشرية السوداء.

❖ **السبل المقترحة لدعم وترقية قطاع السياحي بالجزائر:** نظرا لضعف المردودية الاقتصادية للقطاع السياحي نقترح جملة من السبل الهادفة لنقل الجزائر من مجرد بلد مصدر للنفط ومنتج للمواد الاولية الى بلد متوجه الى القطاع السياحي كبديل لقطاع المحروقات[1]:

- **تأهيل العنصر البشري الكفؤ:** يجب تكوين العنصر البشري في مختلف التخصصات السياحية لا سيما في مجال تسيير الفندقي لتحسين أداء التعامل مع المؤسسات العالمية الكبرى المتخصصة في مجال التسيير للاستفادة من تجاربهم وخبراتهم الرائدة وكسب معركة تنافسية، كما يجب نشر الوعي والثقافة السياحية عند جميع المواطنين لان البلدان الحضارية المتقدمة هي التي تمتلك ثقافة سياحية متقدمة.
- **رفع حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي:** من بين المشاكل التي يعاني منها قطاع السياحي في الجزائر ضعف الاستثمارات المخصصة له، حيث أن إجمالي الاستثمارات الموجه لهذا القطاع لم يتجاوز 3ملايير دولار، كما أن مخصصات الدولة في برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصاد لم يتجاوز 0.07%وهي نسبة ضعيفة جدا، لذا يجب رفع حجم الاستثمارات الموجهة للاستثمار السياحي.
- **ترقية مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وتوجيهه نحو الاستثمار في قطاع السياحي** من خلال:

⟸ حل مشكلة العقار السياحي في الجزائر، تقديم امتيازات وتحفيزات جبائية للاستثمارات السياحية سواء للمستثمرين المحليين أو الاجانب

⟸ القضاء على البيروقراطية والفساد الاداري وتنويع مصادر التمويل، حيث يشير تقرير التنافسية العالمي لسنة 2016-2017 الى ان الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الاهمية في الجزائر بنسبة 13.3% بعد كل من البيروقراطية17.5% والتمويل13.7%والتقليل من الاجراءات الادارية لإنشاء المشاريع وعملية الاستثمار.

- **توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في القطاع السياحي:** مع توجه الدولة نحو تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يفترض بناء استراتيجية اقتصادية خاصة بهذه المؤسسة بما يخدم الاقتصاد أي تكفيها وفق الحاجات الاقتصادية، وعليه توجيه هذه المؤسسات نحو الاستثمار المؤسسات بما يخدم الاقتصاد أي تكيفها وفقا للحاجات الاقتصادية، وعليه توجيه هذه المؤسسات نحو الاستثمار القطاع السياحي بهدف ترقيته.

ثانيا: الفلاحة: توفر الجزائر عدة موارد أرضية ومائية وبشرية ومالية وكذلك الموقع الجغرافي يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات لتمويل التنمية من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير وكذلك العمل على امتصاص البطالة. وتتمثل هذه الموارد فيما يلي[1]:

[1] حسينة مهيدي، مرجع سبق ذكره،ص190.

المساحة الزراعية: مساحة الجزائر الزراعية تقدر بـ44مليون هكتار، في حين المساحة المستعملة سنة 2019هي80%من المساحة الزراعية الكلية، وهذا ما يوضح لنا رغبة الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة، حيث أن في إطار استصلاح الاراضي تسعى الجزائر إلى تقوية ما يقدر بـ5%من مجموع الاراضي الزراعية والتي هي في طريق التحول إلى أراضي خصبة قابلة للزراعة وهذا للنهوض بالقطاع الفلاحي. ومن الأسباب التي تؤدي إلى تراجع في الأراضي الصالحة للزراعة أهمها:

- محدودية الموارد المائية بسبب الجفاف وقلة التساقط.
- ضعف الاستغلال الأمثل للأراضي الصالحة للزراعة بسبب الاعتبارات التقنية والاقتصادية.
- تعرض مساحة الاراضي القابلة للاستغلال الى عوامل التدهور وفقد الغطاء النباتي الطبيعي وتعرض التربة للانجراف والتملح.
- نقص التمويل الفلاحي والاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الفلاحة بسبب سياسة التقشف في الانفاق العام.
- تعديات الزحف العمراني وممارسات الاستغلال الجائر للأراضي الفلاحية.

والأن نذكر الانتهاكات والتعديات التي تعاني منها المساحات الغابية :

- الازالة والاستغلال التجاري الجائر.
- الحرث والتحطيب.
- نقص الموارد المائية وغياب الارشاد الفلاحي.
- سلسلة الحرائق التي تشهدها البلاد في الآونة الأخيرة.

❖ **مساهمات المناطق الطبيعية في الانتاج الطبيعي**: ويمكن الحديث عنها بالأرقام التالية:

الجدول (3-12) مساهمة المناطق الطبيعية في الانتاج الفلاحي سنة 2020:

طبيعة المناطق	المناطق السهلية والساحلية	الهضاب العليا	المناطق الصحراوية والواحات	المناطق الجبلية
مساهمة الإنتاج الفلاحي	%42.3	%23.1	%17.5	%17.1

المصدر:من اعداد الطالبة باية ساعو، زوبيدة سيار، **رصد امكانيات الانتاج النباتي والفلاحي في الجزائر** ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وافاق، كلية علوم إقتصادية، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة ،الجزائر،2021/03/14ص24

وبفضل السياسات المبرمجة والبرامج الفلاحية وبجهود الفلاحين من أجل تحسين مستثمراتهم الفلاحية والتكييف مع الأوضاع الحالية تم[2]:

- تقليص الأراضي المستريحة بنسبة 11%.
- زيادة في مساحات التشجير بنسبة 82%.

[1] سفيان الشارف بن عطية، **مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة2000/2019**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد17،العدد26، 2021، ص38.

[2] سعو باية، زوبيدة سيار، مرجع سبق ذكره ص-ص24-28.

- انخفاض في المراعي الطبيعية بنسبة 30%.
- زيادة في المساحات المسقية بنسبة 99%.

- **تطور الواردات والصادرات الفلاحية والغذائية في الجزائر خلال الفترة 2010-2022**

الجدول (3-13)تطور الواردات والصادرات الفلاحية والغذائية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 (الوحدة مليون دولار).

السنوات	المواد الفلاحية والغذائية		
	الصادرات	الواردات	صادرات خارج المحروقات
2010	305	6027	1619
2011	357	9805	2140
2012	314	9023	2048
2013	402	9572	2161
2014	323	11005	2810
2015	239	9329	2057
2016	327	8224	1781
2017	349	8438	1930
2018	373	8736	2830
2019	388	8530	2580
2020	443	8600	2255

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشرات الاحصائية لبنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz

من الجدول أن حجم الصادرات للمنتجات الفلاحية منها المواد الغذائية تحتل المرتبة الثانية بعد المواد نصف مصنعة ضمن الصادرات خارج المحروقات، حيث بلغت نسبة 19.65 سنة2020وهو ما يدل على أهمية هذا القطع مقارنة مع القطاعات الأخرى، لكن هذه النسبة تبقى ضعيفة أمام الواردات من نفس الصنف، وهو ما يؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية لعدم الوصول للاكتفاء الذاتي، وهذا يؤثر على احتياطي من العملة الصعبة.

- **تطور مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة للجزائر للفترة 2010-2022.**

الجدول (3-14)مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة للفترة2010-2022.

السنوات	القيمة المضافة(مليار دج)	الناتج المحلي اجمالي(مليار دج)
2010	13.66	1015.25
2011	15.25	1183.21
2012	16.35	1421.69
2013	17.69	1640
2014	18.13	1772.2
2015	19.22	1935.1
2016	19.56	2140.3
2017	19.76	2219.1
2018	20.45	2427
2019	21.00	2429.4
2020	21.28	2598.5
2021	21.00	2869.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.KD?locations=DZ&start=2010&fbclid=IwAR1nRWJ1ZIZBtCTQqXMy7M9hJSNkbH-o-ivwd8IT453BEuslLyhWrxpuU50 يوم الاطلاع2023/05/12 ساعة 01:05

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قطاع الزراعة يساهم في الناتج الداخلي الخام بلغ 21.00 مليار خلال الفترة من 2010الى 2019 وحقق الانتاج الفلاحي ارتفاعا ملحوظ خلال هذه الفترة ويرجع هذا النمو في قيمة الانتاج الفلاحي الى الارتفاع الكبير في الكميات المنتجة والى الارتفاع العام لأسعار بعض المنتجات الفلاحية. حيث ارتفعت حصة قيمة المضافة لقطاع الفلاحة ضمن القيمة المضافة الوطنية الاجمالية الى 21.28 بنهاية سنة 2020 وثبوتها في 21.00مليار سنة 2021.

حيث بلغت نسبة تغطية الاحتياجات الوطنية بالإنتاج الفلاحي المحلي 73% عبر مساحات فلاحية مستغلة تقدر بـ8.6مليون هكتار، وتشير الاحصائيات إلى أنه خلال المخطط الخماسي لبرنامج التجديد الفلاحي(2015-2019)بلغ معدل النمو في القطاع الفلاحي حوالي 3.1% بحيث نمت الخضروات بـ4.18%، واللحوم الحمراء بـ1.4% واللحوم البيضاء بـ 4.18%والتمور بـ8.6%الى جانب الطماطم الصناعية بـ4% وبلغ معدل النمو في شعبة الحبوب خلال نفس الفترة حوالي11.8%منها12% بالنسبة للقمح الصلب 10.3% ولمادة الشعير مقابل 12.3% للقمح اللين و3% لمادة الخرطال.

ويرجع هذا النمو في القطاع الفلاحي إلى اطار العمل الذي تم من خلاله دعم المناطق الجنوبية بالطاقات المتجددة، وتوفير الإمكانيات اللازمة من كهرباء ومياه لإنعاش النشاط الفلاحي سيما فيما يتعلق بالحبوب، إلى

جانب دعم الفلاحين المحليين بتقليص الكميات المستوردة من المواد الفلاحية، وتشجيع المحولين للاستثمار في زراعة الحبوب والذرة.

- **الحلول المقترحة للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر[1]:**
  - دعم تكاليف إقتناء وإعادة إنتاج البذور والأغراس وكذا دعم أسعار إقتناء الأسمدة.
  - تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار (الزيتون، التمور، منتوجات الاشجار المثمرة).
  - دعم عمومي لاسعار العتاد الفلاحي ومعدات الري المقتصدة للماء .
  - تسهيل استصلاح المحيطات الفلاحية الواسعة من قبل المتعاملين اقتصاديين جزائريين مهتمين.
  - توسيع المساعدات العمومية لاستصلاح الأراضي لتشمل ملاك الأراضي الخاصة على أساس دفتر أعباء يخص نوع المنتوج الفلاحي الواجب تطويره.
  - منح قروض مسيرة بمبلغ لا يتجاوز 01مليون دينار جزائري عن كل هكتار من أجل استصلاح الأراضي وإنشاء مستثمرات.
  - وضع الموارد المالية الضرورية للتنمية الفلاحية (200 مليار دينار سنويا) تحت تصرف هذا القطاع[2].

ثالثا: الصناعة: يعتبر القطاع الصناعي أحد أهم أولويات الحكومة الجزائرية، وكبديل استراتيجي للقطاع الريعي القائم على قطاع المحروقات، خصوصا في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني، حيث سعت الجزائر منذ الاستقلال الى تغيير مسار البلاد وذلك باتخاذها مجموعة من الاجراءات والتدابير التي تهدف الى الارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية.

وتتجلى خصائص القطاع الصناعي في الجزائر في العناصر التالية [3]:

- **ضعف الانتاج الصناعي:** لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الناتج المحلي الاجمالي، تأتي في المرحلة الرابعة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة، لم تستطيع أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها باحتلال مركز خاص في السوق الدولية، لأنها بقيت رهينة السوق المحلي والسوق الذي تعمل فيه وتصارع فيه لأجل بقائها، لأنها تنتج بناءا على الطلب المتوفر وتستفيد غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو دخولها إلى الاسواق السهلة، وبالتالي لم يتكون لديها حافز لزيادة الانتاج وتطويره نوعا وكما.
- **الحماية وضعف القدرة على المنافسة:** إنحصر عمل الصناعات الجزائرية في تلبية الطلب المحلي وهذا ما جعلها تتأقلم مع السوق الداخلي، وفقد القدرة على التعامل مع الاسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها، وهذا ما يزيد من قيمة مستوردات القطاع وانخفاض حجم صادراته، وأيضا شهد توقف بعض

[1] عبد الحفيظ يحياوي، **القطاع الفلاحي ومحددات التنويع الاقتصادي في الجزائر)2020/2010(** ،مجلة دراسات اقتصادية، المجلد16، العدد01،2022،ص506

[2] جمال جعفري، العجال عدالة، **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة(2000-2015)**، مجلة دفاتر اقتصادية، 2018/12/12 ص113.

[3] وفاء سلامة، وردة ولهة، **واقع القطاع الصناعي في الجزائر وبل تطويره**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 13، 2018،ص،ص144،142.

المؤسسات عن الانتاج وإجراء تخفيض إرادي لمستوى استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة، والمطالبة باستمرار الحماية للإنتاج المحلي من قبل بعض المنتجين، كل ذلك يؤكد ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلة الجزائرية وعدم قدرتها على الصمود والاستمرار في مواجهة المنافسة الخارجية.

- **العلاقة مع السوق الخارجية:** إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ اطلاق العملية التنموية وخاصة ما يتعلق منها بالصناعات المقامة، قد زاد حجم المستوردات، كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من مواد أولية والتجهيزات والمساعدة الأجنبية، وكذلك في مجال تجديد وتطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها، مما زاد من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها وشروطها المجحفة في كثير من الأحيان.

ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية: تتميز المنتجات الجزائرية بإرتفاع أسعارها في السوق الخارجية وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في السوق المحلية وتعود أسباب إرتفاع الأسعار إلى:

- عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الانتاجية، حيث تصل نسبتها الى اقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية.
- إختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية خاصة في القطاع العام.
- الإنتاجية الضعيفة للعمالة.
- الإرتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في عملية الصناعة نتيجة سياسة الأسعار.

- **الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة:** إن تقدم الصناعة مرتبط بتقدم التكنولوجيا، فالبلدان النامية كالجزائر تستورد وتنقل التكنولوجيا عن طريق حصول على ألات والمعدات والتجهيزات الحديثة أو براءة الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية، وبذلك بقيت الصناعة الجزائرية مرهونة بالصيانات للتكنولوجيات المستوردة. كما يتميز القطاع الصناعي الجزائري بـ:
  - قدرات إنتاجية هائلة غير مستعملة بشكل كلي.
  - تبعية كبيرة لقطاع المحروقات التي بدورها أدت إلى نقص في تنوع الصادرات.
  - عدم مرونة الجهاز الانتاجي.
  - العملية الصناعية المتجزئة.
  - تتميز الصناعة الجزائرية بهيمنة الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي.
- **أداء القطاع الصناعي في الجزائر:** يعتبر القطاع الصناعي الجزائري محدودا بالمقارنة مع الإمكانيات التي تملكها الدولة، حيث أنه يعتمد على الصناعات الخفيفة، كما أن الجزائر تواجه العديد من التحديات بهذا القطاع. حيث أنه يضم الصناعات الغذائية، الكيميائية، صناعة البلاستيكية والزجاج والألمنيوم والمشروبات وصناعات المعدنية الأخرى، وكلها عبارة عن صناعات خفيفة، وتعتمد الجزائر على الاستيراد من الخارج حيث تمثل نسبة الصادرات خارج المحروقات سوى 4%من مجموع الصادرات.

ويتركز القطاع الصناعي العمومي على بعض الصناعات الالكترونية والكهربائية والميكانيكية والبلاستيك والمطاط، أما القطاع الخاص فهو يتركز على الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة وتمثل المحروقات أساس الصادرات والمنتجات خارج قطاع المحروقات تمثل نسبة قليلة جدا أي هامشية بالنسبة للاحتياجات الحقيقية. ومن هنا نفهم أن صناعة الجزائر تهيمن عليها الصناعة الاستخراجية وهو توجه يخالف تماما الدول الصناعية المتقدمة. فالانفتاح التجاري كشف النقاب عن ضعف التنافسية التي تعانيها الصناعة الوطنية العمومية. لقد أصبحت خسائر الصناعة العمومية لحصتها من السوق معتبرة جدا، واذ كان قرار الدولة عدم إسعاف الصناعات التحويلية العمومية بسبب ارتقاع الفاتورة إلى اليوم وأن تسيير الدولة المباشر للإنتاج تبين أنه غير فعال لآن الأمر يتعلق بتسريع خوصصة المؤسسات الصناعية وترك مستوى المتطلبات المالية على وجه الخصوص، حيث أهداف بعث الصناعة بواسطة ضخ رؤوس الأموال مقاولين خواص والحفاظ على أقصى قدر ممكن من الوظائف لأنها تتمثل خيارات حكيمة دون شك[1].

❖ **أساب فشل استراتيجيات تنمية القطاع الصناعي للجزائر**: ترجع أسباب فشل إلى عدة عوامل نذكر أهمها كالتالي[2]:

- **الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العمومي**: فمن بين 400مؤسسة عمومية مرشحة للخوصصة نهاية سنة 2022 هناك 250 مؤسسة تعاني من صعوبات مالية كبيرة، من خلال ديونها المتراكمة والمقدرة بأكثر من 1200 مليار دج حيث تمثل 77%من ديون قصيرة الأجل.
- **ضعف أقبال المستثمر الأجنبي**: قطاع الصناعي محدود في الاستثمار الاجنبي رغم نجاح الشركات الاجنبية في إقامة شراكة مع المؤسسات المحلية، غير أنه يبقى غير كافي بالنظر للإمكانيات المالية والطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر، فمعظم التقارير الدولية تعتبر مناخ الاستثمار في الجزائر كل البعد عن المعايير الدولية.
- **التردد وتضارب القرارات فيما يخص الخصخصة**: بالرغم من تبني الجزائر نظام خصخصة المؤسسات العمومية الصناعية، إلا أن هناك صعوبات واجهت مشروع الخصخصة والتي في مقدمتها مشكل تسريح العمل من دون توفير بدائل مناسبة في ظل غياب حوار عقلاني نظرا لانعدام كفاءة واحترافية نسبة هامة من الرأس البشري، بالإضافة إلى ثقل ديون المؤسسات المعروضة للخصخصة والتي يصعب على الرأس المال الخاص المحلي أو الأجنبي تحملها، كما ساهم عدم التوصل إلى حل عملي لمشكلة العقار الصناعي في تأخر برامج الخصخصة.

[1] إلهام نعيم، **إستخدام نموذج البرجة بالاهداف في نمذجة النظم الصناعية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،2015،ص59

[2] وفاء سلامة، وردة وطة، مرجع سبق ذكره، ص 147 مع الاعتماد على احصائيات وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني.

- **إنعدام الحركية في بورصة الجزائر:** إن غياب سوق مالي يتميز بديناميكية مثل عائق أمام إنشاء وتطوير المؤسسات الصناعية التي تحتاج إلى تمويلات كبيرة لتطوير منتجاتها ومواجهة المنافسة، حيث أن مساهمة السوق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية تبقى متواضعة جدا.
- **الظروف الدولية والعولمة:** إن أنتشار ظاهرة العولمة قد أثر سلبا وبصفة غير مباشرة على قطاع الصناعة الجزائري، وتضاعفت الاثار السلبية خاصة بعد التوقيع على اتفاق الشراكة الأورو–متوسطية ومنطقة التجارة الحرة العربية، حيث ترتب عن ذلك تفكيك عدد كبير من القيود الجمركية السعرية والكمية، مما أدى إلى عدم قدرة المنتجات الوطنية على مجابهة حدة المنافسة الأجنبية، نظرا لعدم مواكبتها للتطور التكنولوجي وللأساليب التسويقية.
- **الدور السلبي لتعاظم عوائد قطاع المحروقات:** احتلال المحروقات لنمو الاقتصاد الوطني حيث صادرات الجزائر لهذا القطاع تمثل 95% وتساهم موارده ب 3/2 من ميزانية الدولة وهذا ما يشجع على عدم البحث على مصادر بديلة لتمويل التنمية.
- **فشل مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** رغم إنشاء حوالي 1359803 مؤسسة وتوفير 3220661منصب شغل، إلا أنها فشلت في النهوض بالقطاع الصناعي، والدليل على ذلك أن إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يتجاوز 6%، كما أنها إقتصرت فقط على الصناعة الغذائية والزراعية، ويعود سبب فشل هذا المشروع الى:
  - ✓ الضعف الواضح في التسيير الإداري والتقني، بالإضافة إلى عدم مواكبة تلك المؤسسات للتطور التكنولوجي ومراعاتها للبعد التسويقي.
  - ✓ صعوبة الاستمرار في الحصول على تمويلات مالية.
  - ✓ فشل مشاريع التأهيل في إطار البرنامجين، برنامج التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة المدعم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساعدة الاتحاد الأوروبي، حيث أن عملية التأهيل لم تعطي النتائج المنتظرة رغم إعادة تفعيلها في إطار استراتيجية التصنيع.

❖ **سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر:** وهذا من خلال[1]:

- تشجيع المؤسسات القطاع الخاص للمشاركة بشكل أكبر في التنمية الوطنية من خلال:
  - ✓ إنشاء وتطوير هياكل التسهيل والدعم المختلفة لدعم المؤسسات الصناعية.
  - ✓ ضمان الانتشار المكاني للأنشطة الصناعية.

[1] وفاء سلامة، وردة وطة، مرجع سبق ذكره ص149.

✓ تنفيذ السياسات العامة لدعم الترقية والتحديث لهذه الشركات، خاصة من الناحية التكنولوجية والإدارية وتدريب الموارد البشرية.

- إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني: وذلك لتحقيق أكبر اندماج(لزيادة حدة المنافسة)ممكن في النظام التجاري العالمي وذلك عن طريق التخصص في السلع التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية ومحاولة إنشاء سلاسل إنتاجية وتوجيه الاستثمارات الصناعية وتكوين الأيدي العاملة الوطنية الفنية والمتخصصة.
- تأهيل الموارد البشرية وتنمية المهارات: تركيز على التدريب المهني والتقني لتلبية الطلب على المهارات الصناعية ومن الضروري إشراك القطاع الخاص من خلال الروابط بين الشركات العامة والخاصة.
- وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي وهذا من خلال تشجيع الابداع، تطوير الموارد البشرية وترقية الاستثمار الخارجي المباشر وعصرنة المؤسسات التي تسجل أهدافها وطرق تسييرها في إطار إستراتيجية التصنيع.
- ترقية الاستثمار الاجنبي المباشر: إن إستراتيجية ترقية الاستثمار تتعدى جزء لا يمكن فصله عن استراتيجية النظام الاقتصادي في مجمله، وتحفيزا للاستثمار تم إدخال عدة تغييرات على الأمر 08/06المتعلق بتطوير الاستثمار تحسنا للنظام القائم :

✓ إعادة تهيئة مسار منح المزايا وتسييرها لمطابقتها والممارسات الدولية في المجال، تقليص مدة المعالجة لملفات الاستثمار.

✓ إلغاء تأشيرة الدخول بالنسبة للأجانب.

✓ حماية حقوق المستثمرين الذين لديهم الحق في طعن في اللجنة المخصصة لهذا الغرض

✓ مراجعة قانون الجمارك.

✓ تخفيض التكاليف الجبائية والاجتماعية.

- التكنولوجيا عنصر مهم لتطور الصناعة: لأن نقل التكنولوجيا أصبح مفهوم مرتبط بضروريات الصنيع في البلدان النامية من بينها الجزائر.

رابعا: الطاقات المتجددة: من أهم الإمكانيات الطاقوية للجزائر في مجال الطاقات المتجددة نجد[1]:

- **الطاقة الشمسية:** تتوفر الجزائر على إمكانيات هائلة من الطاقة الشمسية نظرا لمساحتها الشاسعة من جهة ولموقعها الجغرافي وهي من أغنى الحقول الشمسية في العالم ولها القدرة على انتاج سنويا 3000 كيلوواط في الساعة للمتر المربع الواحد ما يسمح بتغطية 60 مرة من احتياجات أوروبا وأربع مرات الاستهلاك العالمي وتغطية 5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء.

[1] محمد براق، عبد الحميد فيجل، **الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد بين الواقع والمستقبل اشارة الة تجربة الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، العدد01، ديسمبر 2016،ص،ص9،8.

- **طاقة الرياح:** تتوفر الجزائر على إمكانيات معتبرة من طاقة الرياح وهذا رجع أساسا إلى التضاريس وتنوع المناخ وهو ما يوفر إمكانية توليد طاقة سنوية تقدر بـ 673 مليون واط ساعي، وهي طاقة تسمح بتزويد 1008 مسكن من الطاقة.
- **الطاقة المائية:** تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة من الطاقة المائية حيث تقدر كميات التساقط السنوية بنحو 65 مليار م^3 والمستعمل منها هو 25 مليار م^3 فقط.
- **إمكانيات الكتلة الحيوية:** وفيها نجد الإمكانيات الطاقوية من الخشب: تتمثل في الغابات التي تتمركز في شمال البلاد وتمثل 10% من المساحة الإجمالية، وتقدر الطاقة الإجمالية لهذه الموارد بـ 37 ميغا طن.م.ن/السنة، وأيضا الإمكانيات الطاقوية من نفايات المنازل والنفايات الزراعية إن القيمة الطاقوية للنفايات تقدر بـ 8.64 مليون ط.م.ن/ السنة منها 2.26 مليون ط.م.ن/ السنة، وفي هذا الإطار تم الانطلاق في مشروع لتوليد الطاقة الكهربائية انطلاقا من النفايات المنزلية بواد السمار بقدرة 6 ميغا واط.

الجدول (3–15) مراحل برنامج الطاقة المتجددة.

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المحتمل تركيبها	110ميغا واط	650ميغا واط	MW2600 مخصصة للسوق الوطني ما يقارب 2000ميغا واط مخصصة للتصدير	12000ميغا واط موجهة للسوق الوطني 11000ميغا واط مخصصة للتصدير

المصدر: إلياس حناش، عز الدين بوجبل، **البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات والتقليل من التبعية البترولية في الجزائر**، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد02،ص69.

ولكن وبالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها الجزائر، فهناك تحديات تواجه عملية استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر فيما يلي[1]:

- عدم التحضير الجيد من طرف المعنيين، والافتقاد لثقافة التخطيط المسبق.
- تعتبر الجزائر من الدول الغنية بالطاقة الأحفورية، وهي أحد العوامل التي يمكن أن تخفف من اندفاع المسؤولين نحو الطاقة المتجددة.
- ارتفاع التكلفة الرأسمالية لمشروعات الطاقة المتجددة.
- محدودية القدرات التصنيعية المحلية لمعدات إنتاج الطاقة المتجددة وعدم القدرة على المنافسة مع الشركات العالمية نتيجة عدم كفاية الموارد البشرية الفنية الوطنية، إضافة إلى ضعف المخصصات المالية للبحث العلمي والتطوير لمعدات الطاقة المتجددة.

المطلب الثاني: تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر

هناك 03 تحديات تواجه نموذج تنويع الاقتصاد الوطني وهي[2]:

[1] أمنة بومعزة، اميرة سمراني ، مرجع سبق ذكره،ص132.

[2] كريمة جحنين، **نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري (2000–2018)**،مرجع سبق ذكره، 2021 ص138،137.

- **معدل ودرجة التغيير الهيكلي:** هدف منه تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بـ6.5% ما بين 2020و2030 وإرتفاع محسوس للإنتاج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يتضاعف بـ2.3مرة إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج الداخلي الخام لينتقل من 5.3% حاليا إلى 10%.وكذلك عصرنة القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات.

ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر، ويمكن معدل الاستثمار العام نفسه من خلق معدل نمو اقتصادي أعلى. وعليه يجب أن يستهدف تحسن الإنتاجية العامة الاستثمار الخاص والعام على حد السواء للحكم على أنه هناك تغير في هيكل الاقتصاد الوطني، لابد من تحقيق استقرار في الإنتاج الداخلي الخام، وذلك من خلال تقليل الإعتماد تدريجيا على قطاع المحروقات وتطوير كل من القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، وقطاع الخدمات، وإصلاح القطاع المالي والمصرفي.

- **تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات:** تحريك القطاعات الراكدة والتي بإمكانها المساهمة في القيمة المضافة في الاقتصاد بنسبة تتراوح بين 10%في قطاع السياحة و2%في قطاع الزراعة و15%في قطاع الصناعة، وتوجه أيضا نحو استراتيجية الاقتصاد الموجه نحو التصدير للقطاعات سابقة الذكر..
- **الانتقال الطاقوي:** تمتلك الجزائر طاقات غير قابلة للنضوب منها طاقة الشمسية وطاقة الرياح ... حيث ان الجزائر لا تتمتع بالقدر الكافي من الامكانيات للاستثمار فيها حيث توصف الاستثمارات في الطاقات المتجددة بالاندماج الصناعي والجهوي الذي يحمل مدلول المشروعات المشتركة وهذا بسبب تفاوت تكاليف الانتاج، حجم السوق والمستوى الطلب من دولة إلى أخرى. حيث مقترح الاول ينص على الطاقة الشمسية المضمون لتوفير 50% من احتياجات أوروبا وشمال افريقيا من الكهرباء، وكسب سوق جديدة في إفريقيا لا تكاد تضمن حاليا أكثر من 30% من احتياجها للكهرباء، والمقترح الثاني تنافس داخل الاتحاد الاوروبي لكسب ود الجزائر بين المحور الالماني ويمثله مشروع "ديزريك" والمحور الفرنسي يمثله "المخطط الشمسي المتوسطي" وهو تنافس يعطي للجائر فرصة ذهبية للتربع على سوق الطاقة في أوروبا في انتظار استكمال اقتصاد وطني متنوع يقلل من تبعية الجزائر للأسواق الخارجية من زاوية إنتاج الثروة.

المطلب الثالث: فرص نجاح نموذج التنويع الاقتصاد الجزائري.

يمكن تصور مجموعة من الاقتراحات أمام رؤية للوضعية المستقبلية لتنويع اقتصاد الجزائر، من أجل نجاحه يجب تحقيق الافتراضات الأتية[1]:

- إعادة النظر في نموذج النمو للتحول من نموذج التوزيع الى نموذج الثروة، أي من النمو المبني على تدخل الدولة إلى النمو المبني على الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، بالشكل الذي يخدم زيادة الصادرات من القيم ذات الجدوى الاقتصادية طويلة المدى والمستدامة.

[1] عمار لوصيف، لزهر العابد، **نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات رؤية استشرافية**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب، العدد52،ديسمبر 2019،ص،ص،16،17.

- تنويع الاقتصاد بإدماج القطاعات الراكدة، حيث نملك 11 قطاعا اقتصاديا جاهزا للنمو السريع على خلفية تأخرها في المساهمة في القيمة المضافة. ويكمن الرهان في المرحلة الأولى على: الفلاحة والفلاحة الصناعية، المناجم والبتروكيمياء، المؤسسات الصغيرة والصغيرة جدا، ومنها الصيدلة والميكانيك، الطاقات المتجددة من الشمس والرياح، خدمات الاتصال والمعلومات. وفي مرحلة ثانية صناعة المعرفة، الابتكار، الصناعات التصديرية.
- بناء جسور بين البحث العلمي والانتاج.
- إعادة النظر في كيفية تقديم ميزانيات القطاعات المختلفة، حيث يجب منح الأولوية للقطاعات المنتجة للثروة.
- إعادة النظر في طريقة وضع السياسات، حيث يجب اعتماد مفهوم اليقظة الاستشرافية المبنية على المعلومات الإحصائية السليمة.
- إن تنويع الاقتصاد يتطلب وجود بنك مركزي مستقل يعمل على الحد من التضخم ولا يقتصر دوره على خلق المال وضخه في الاقتصاد، بل يجب على الدولة أن تمول نفسها من الأسواق المالية والمستثمرين الأجانب والمحليين.
- إن لجوء الدولة إلى التمويل الداخلي غير التقليدي من أجل تمويل الاستثمارات التي لها عائد على الاقتصاد على المديين القصير والمتوسط، وليس لنفقات التسيير (الأجور والاستهلاك وغيرها)، ويجب أن يرافق هذا النموذج تنويع الاقتصاد الوطني. ويشترط من ناحية النجاعة الاقتصادية، القيام باستدراك اقتصادي يعيد للاقتصاد نجاعته (المقابل الاقتصادي الحقيقي)، أي ضخ موارد اقتصادية حقيقية وفعلية في العجلة الاقتصادية.

أما فيما يخص الأفاق المستقبلية التي من الممكن أن تساهم في نجاح التنويع الاقتصادي في الجزائر فيمكن جملها في النقاط التالية:

- تنمية الفكر المقولاتي لدى الشباب وخرجي الجامعات من خلال ملتقيات وندوات وأيام دراسية داخل الحرم الجامعي.
- إسهام التعليم الجامعي والبحث العلمي في تنمية الثقافة المقولاتية لدى الطلاب الجامعيين.
- دعم المؤسسات الناشئة ماديا وتتبعها فكريا لنجاح وتميز والتوسع.
- وضع أليات استقطاب تغيير التوطين والمناولة الأجنبية لترقية الإستثمار الصناعي الأجنبي في الجزائر.
- تشجيع الاستثمار بالفاكتورينغ في تنمية وتطوير المقاولتية في الصناعات المحلية.
- الاستثمار في الطاقات المتجددة باعتبارها أحد البدائل التنموية نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر.
- تفعيل دور السياحة في إطار توافر الإمكانيات المؤهلة.

- قيام بدورات تدريبية للعنصر البشري لتمكن من رفع مستوى الاداري، التسويقي، التكنولوجي، الفني بواسطة التكوين.

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية لولاتي قالمة وميلة.

لطالما حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاهتمام الكبير من طرف ولايتي ميلة وقالمة، نظرا لتوفرهما على مجموعة من القدرات سواء كانت طبيعية أم كانت قدرات بشرية، إضافة إلى موقعهما الاستراتيجي الذي يحتلانه حيث تتوسط ولاية قالمة مجموعة من الولايات منها سوق أهراس، أم البواقي، قسنطينة، عنابة، سكيكدة، الطارف، أما ولاية ميلة فتتوسط ولايات داخلية منها قسنطينة، جيجل، سطيف، باتنة، أم البواقي، سكيكدة، كل هذه المؤهلات جعلت من الولايتي جزء لا يتجزأ من أليات دعم التنمية الوطنية الشاملة من خلال إستغلال امكاناتهما في دفع عجلة التنمية المحلية، وتحقيق التنويع الاقتصادي للخروج من دائرة التبعية الريعية.

المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي لولاية قالمة.

أولا: التعريف بولاية قالمة.

ولاية قالمة هي الولاية 24 من ولايات الجزائر، تقع الولاية بشمال شرق البلاد وأقرب الولايات اليها هي عنابة الساحلية وقسنطينة وسوق اهراس. تمتاز بطابعها الصناعي والفلاحي والرعوي والغابي الذي يعطيها موقعا اقتصاديا واستراتيجيا هاما في الجزائر، تملك الولاية مؤهلات سياحية كبيرة تحتاج إلى العناية والتطوير وتعتبر قالمة منطقة إستراتيجية بوجودها على ضفاف نهر سيبوس الخصبة، أين يمر أحد المجاري المائية في الوطن. تعتبر زراعية ورعوية من الدرجة الأولى، حيث تعتبر ولاية قالمة من أكبر ولايات جاذبة للسياحية من خلال تضاريسها وطبيعتها إضافة إلى ثروتها المتميزة بالمعالم الأثرية التي يصل عددها لما يزيد عن 500 موقع ومعلم منها ما هو راجع إلى العهد الروماني خاصة المسرح الروماني بوسط المدينة، مغارات جبل طاية بوحمدان، المسبح الروماني هيليوبوليس، بقايا حمامات رومانية قالمة، كاف بوزيون زطارة القديمة بوحشانة، كما أنها تتميز بحماماتها المعدنية منها حمام دباغ وحمام النبائل وحمام بوشهرين، كما لها عدة فنادق معروفة منها فندق مرمورة، فندق التاج، فندق هالة، فندق الكرامة... .

ثانيا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة: حتى يتضح لنا واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة يمكن تقديم الجدول الأتي:

الجدول(3-17)تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة خلال الفترة(2011-2020)

السنة	عدد المؤسسات	قيمة التغيير
2011	4840	-
2012	5212	302
2013	5595	375
2017	6604	-
2018	6653	49
2019	6698	45
2020	6802	104

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مديرية الصناعة لولاية قالمة.

من خلال الجدول أعلاه يظهر جليا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية قالمة في تزايد مستمر، فبعد أن كان 4840مؤسسة سنة 2011 إلى 6802 مؤسسة سنة 2020، بمعنى أن عدد المؤسسات قد زاد خلال الفترة 2017-2020ب 198 مؤسسة وهذا نظرا لما تقدمه من أهمية إقتصادية وإجتماعية هدا التوسع الحاصل في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدعمه المؤسسات الرسمية وذلك ما تؤكده قراءة المتعلقة بحجم القروض والتسهيلات المقدمة والصادرة من وزارة المعنية بغية ترقية وتطوير هذا القطاع في الساحة الاقتصادية لنهوض بالاقتصاد الوطني وتنويعه.

-ثالثا: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية قالمة.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال تكثيف الأنسجة الصناعية وتنشيط الحركة التجارية في الولاية والمحافظة على الموارد المتاحة وإستخدامها إستخداما أمثلا وذلك بهدف تلبية مختلف متطلبات سكان الولاية، وذلك لكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستقطب المستثمرين الخواص بالمنطقة، بالتالي تزيد من فرص العمل وترقية مختلف القطاعات التي لها دور بارز في دفع عجلة التنمية المحلية للولاية. ولهذا يمكننا توضيح مختلف قطاعات النشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية قالمة في الجدول الأتي:

الجدول(3-18)توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط بولاية قالمة خلال الفترة(2017-2020)

قطاع النشاط/السنة	2017	2018	2019	2020
الفلاحة والصيد	102	107	112	118
المياه وطاقة	1	1	1	2
محروقات	0	0	0	0
خدمات في مجال المحروقات	1	13	26	53
مناجم ومحاجر	35	31	27	23
صناعات التلحيم، ميكانيك، إلكترونيك	49	38	27	4
مواد بناء	70	63	56	42
بناء وأشغال العمومية	1997	1770	1543	1087
كيمياء وبلاستيك	12	14	16	22
الصناعات الغذائية، التبغ والكبريت	232	185	138	44
صناعة النسيج	83	83	83	80
صناعة الجلود والأحذية	0	0	0	0
صناعة الخشب	104	80	56	8
صناعات مختلفة	64	60	56	46
نقل واتصالات	878	743	608	335
التجارة	1020	1704	2388	3759
فنادق مطاعم ومقاهي	343	317	301	236
خدمات مقدمة للمؤسسات	945	803	645	377
خدمات مقدمة للأسر	636	478	320	3
مؤسسات مالية	21	21	22	24
شؤون عقارية	11	12	13	17

خدمات مقدمة للجماعات	0	130	260	522

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مديرية الصناعة لولاية قالمةسنة2022.

يلاحظ من توزيع هذه المؤسسات على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، هو توجه النسبة الأكبر من هذه المؤسسات إلى قطاع التجارة وقطاع البناء والأشغال العمومية ، وإذا رجعنا إلى إحصائيات 2020 نجد 3759 مؤسسة تجارية و1087مؤسسة متمركزة في قطاع مواد البناء والأشغال العمومية، ويرجع السبب تمركز النسيج في هذا النشاط إلى الإعتبارات التالية:

- سياسة الولاية الرامية إلى تدارك التأخر في المشاريع الخاصة بقطاع البناء مما شجع على القيام مقاولات خاصة في هذا الشأن، زيادة على ضخامة حجم المشاريع المسجلة في إطار المخطط الخماسي(2010-2014). وفرة المشاريع التنموية في هده النشاطات المندرجة ضمن البرنامج الخماسي لدعم النمو.
- الإقبال على هذه النشاطات من قبل المستثمرين نتيجة قلة المخاطرة مقارنة بالنشاطات الإنتاجية الأخرى.
- سهولة إجراءات الإنشاء.
- مرونة الأنشطة وسرعة ربحيتها.
- إعتبار الولاية نقطة عبور لتجار والزبائن لاحتلالها موقع جغرافيا يتوسط ويربط عدة ولايات.
- مكانة السياحية التي تتطلب قطاع التجارة قوي ونشط قادر على توفير مختلف الخدمات للسياح.

وتأتي باقي القطاعات الأخرى بعد ذلك التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بناءا على ما سبق فإن تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في قطاع التجارة والبناء والأشغال العمومية راجع إلى:

- ✓ طبيعة الإستثمار في قطاع التجارة الذي يتميز بسهولة إجراءات الإنشاء وتكاليفه المنخفضة، وسرعة تحقيق الفوائد وقلة المخاطرة مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- ✓ الديناميكية التي يتميز بها قطاع البناء والأشغال العمومية لحجم برامج الإستثمارات العمومية المسجلة على مستوى الولاية.

كما يتوقع استمرار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لإجراءات التحفيزية الموضوعة من طرف الدولة والتي تتمثل في:

- ✓ التسهيلات والامتيازات الممنوحة للشباب الحاملين للمشاريع الاستثمارية في إطار هياكل الدعم الموجودة والمتمثلة في: الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار...
- ✓ توفير العقار الصناعي بتكريس مبدأ المنح بالتراضي في إطار لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار.

رابعا: الدور الوظيفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية قالمة: يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في توفير مناصب العمل وامتصاص البطالة من خلال تخفيض نسبتها ومنه تحسين الظروف المعيشية لولاية قالمة هذا يمكن توضيحه في الجدول الآتي:

الجدول(3-19)تطور مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة خلال الفترة 2017-2020.

السنة	عدد العمال	التغيير
2017	20813	-
2018	19748	-1065
2019	18706	-1042
2020	16649	-2057

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مديرية الصناعة لولاية قالمة2022.

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن عدد العمال في تناقص مستمر حيث يرافقه الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد إنخفض من20813سنة 2017 إلى 169949سنة 2020 وذلك بـ4164عامل، وهذا إن دل فهو يدل على تأثيرات جائحة كورونا، والذي ساهمت في تسريح العديد من العمال، وأيضا وجود المؤسسات التجارية التي لا تستدعي الى الكثير من العمال تكتفي فقط بصاحب المؤسسة وأيضا ظهور مؤسسات إلكترونية افتراضية قائمة على أجهزة إلكترونية لا تحتاج الى تأسيس مؤسسة على أرض الواقع.

خامسا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال السياحة بولاية قالمة.

تمتلك ولاية قالمة إمكانيات سياحية هائلة(مناطق أثرية، مناظر طبيعية، حمامات معدنية،...)مما يجعلها تخلق سلسلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال وهذا لجعل الولاية قبلة سياحية تغذي عوائد المادية والمعنوية لولاية قالمة. حيث قد سجلت ولاية قالمة سنة 2022 وجود حوالي343مؤسسة تنشط على مستوى القطاع السياحي توفر حوالي491 منصب عمل. كما ساهمت في رفع عوائد المالية للولاية من خلال الضرائب والرسوم، إلا أن هذا الاستغلال يعتبر ضعيف مقارنة بما تملكه الولاية من مناطق سياحية هائلة. فلابد من إستغلالها أكثر وذلك للنهوض بالعوائد المالية للولاية وهذا عن طريق إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة تمارس نشاطها ضمن قطاع السياحة.

الجدول (3-20)تطور عدد المؤسسات الفندقية لولاية قالمة 2010-2022

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الفنادق	11	11	11	11	12	13	14	15	16	16	16	16	15
قدرة الاستيعاب(عدد الأسرة)	1425	1425	1425	1425	1425	1465	1506	1506	1651	1651	1651	1651	1909

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية قالمة.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن هناك استقرار في عدد الفنادق خلال الفترة2010-2013 بنحو 11 فندق، حيث عرفت ركودا، لتشيد الفترة الموالية بداية من سنة 2014 تزايد طفيف في عدد الفنادق بمعدل مؤسسة

فندقية إضافية كل سنة، وذلك بعد إدخال بعض التعديلات على الاستراتيجية المتبعة خلال الفترة السابقة في إطار تطوير قطاع السياحة منظور 2011 والرامية إلى تثبيت المكتسبات وضبط الأفاق لمسايرة التطورات الجديدة داخليا وخارجيا، حيث لم تحقق الأهداف المرجوة من رفع قدرات الإيواء وزيادة الاستثمارات الخاصة.

بلغ متوسط عدد الفنادق خلال الفترة 2010-2022 نحو 14 فندق، وتراوح عدد الفنادق بين 11 و16 فندق خلال عامي 2010و2022على التوالي، حيث قدرت الزيادة بنحو45.5% وفي المقابل شهدت القدرة الاستيعابية لهده الفنادق استقرار نسبي في عدد الاسرة، اذ بلغ متوسط عدد الاسرة خلال الفترة 2010-2020 نحو1524 سرير. حيث عرف قطاع السياحة قالمة انتعاشا وحركة نشيطة نتيجة الاستثمارات الكبيرة التي قام بها الخواص، بفضل الدعم والمرافقة في سبل ترقية السياحة بالمنطقة، حيث تعزز القطاع بداية من سنة 2014 بمشاريع سياحية واعدة لرفع قدرات الإيواء في إطار استراتيجية جديدة تسمى منظور 2013 لتحديد الاهداف الكمية والنوعية وإجراءات دعم وترقية الاستثمار السياحي مع اتخاذ التدابير بغية الوصول الى صناعة سياحية فعلية، حيث تم رصد الموارد اللازمة لهذا المشروع، والذي كان يسعى الى إعادة الإعتبار للمؤسسات الفندقية بغيتة تلبية الطلب المتزايد وتقليص عدد المتوجهين الى الخارج لقضاء العطل.

الجدول(3-21) توزيع الحمامات والمنابع المعدنية لولاية قالمة (مقومات السياحة لولاية قالمة)2022

اسم المنبع	نسبة التدفق	الموقع
عين شداخة	08	حمام الدباغ
عين بن ناجي	06	
عين شفاء	13	
منبع01محطة01	20	حمام ولاد علي
منبع02محطة02	08	
منبع03محطة03	08	
بئر حمام ولاد علي	25	
قرفة	11	عين العربي
بلحشانة	11	
منبع حمام نبائل	06	حمام نبائل
منبع المينة	/	
منبع رومية	20	بوحشانة
منبع بن طاهر	08-12	
منبع النخلة	02	
منبع عساسلة	15-20	

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية قالمة.

يتضح من الجدول أن ولاية قالمة تزخر بمواقع طبيعية(مناظر، وفضاءات)خلابة تتواجد بمختلف إقليم الولاية تقدر بنحو 15منبع منها ما هو مستغل ومنها ما دون ذلك، ولهذا اشتهرت الولاية بأنها عاصمة للحمامات المعدنية،

أصبحت تستقطب إهتمام السكان المحليين والمغتربين والأجانب. إذ لم تتراجع أهميتها وشهرتها لدى الزوار الذين يجدون فيها مزيج بين الاستحمام والاستجمام والاستشفاء، كما أن حمام الدباغ يستقبل زبائن أوفياء بفضل إبرامها لنحو 17إتفاقية مع مصالح الخدمات الاجتماعية لمختلف المؤسسات العمومية، حيث يعرف المركب خلال شهر مارس توافد كبير من الزوار يمتد الى شهر سبتمبر مع إقبال قياسي خلال عطل نهاية الاسبوع.

سادسا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة بولاية قالمة.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جورا بارزا في خلق التكامل الصناعي بالولاية، وهذا ما سيقدمه الجدول التالي:

الجدول(3-22) مختلف نشاط مؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقطاع الصناعة لولاية قالمة(2017-2020)

قطاع النشاط/السنوات	2017	2018	2019	2020
صناعة تلحيم الميكانيك الالكترونيك	49	38	27	4
صناعة مواد البناء	70	63	56	42
الصناعات الغذائية	232	185	138	44
صناعة النسيج	83	83	83	80
صناعة الجلود والاحذية	0	0	0	0
صناعة الخشب	104	80	56	8
صناعات مختلفة	64	60	144	46
خدمات للمؤسسات	945	803	645	377
مناجم ومحاجر	35	31	27	23
المجموع	**1582**	**1343**	**1176**	**624**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مديرية الصناعة لولاية قالمة.

جدول (3-23)قطاع الصناعة التقليدية والحرف 2022.

صناعة تقليدية الفنية	صناعة تقليدية وإنتاج المواد	الصناعة التقليدية للخدمات	عدد الحرفيين
2113	2299	3731	8143

المصدر: غرفة الصناعية التقليدية والحرف لولاية قالمة.

تزخر ولاية قالمة بتنوع في المجال الصناعي قد وصل عدد المؤسسات قطاع الصناعة الى 1582 سنة 2017 وأنخفض الى 624 سنة 2022 حيث نلاحظ إنتشار مؤسسات الصناعية في جيع البلديات، كون أن الولاية ذات طابع فلاحي تحتل الصناعات الغذائية المرتبة الأولى وهذا بتنوع مؤسساتها من تكرير السكر، تحميص القهوة، المياه المعدنية، حلويات، مطاحن، المشروبات الغازية، الحليب ومشتقاته، معاصر الزيت، العلف، مصبرات الغذائية، مخابز، مذابح...وتسيطر ولاية قالمة على 50% من حصة سوقية الوطنية وهذا بفضل مصبرات وعجائن مجمع عمر بن عمر.

سابعا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم القطاع الفلاحي لولاية قالمة.

تعتبر ولاية قالمة ذات طابع فلاحي رعوي بدرجة أولى، فهي تحتوي على قدرات فلاحية يمكن ذكر بعضها:

- المساحة الزراعية الاجمالية 264.618هكتار أي 71.77%من المساحة الإجمالية للولاية.
- المساحة المستغلة 187.338 هكتار أي 50.381% من المساحة الاجمالية للولاية و70.80% من المساحة الفلاحية الاجمالية.
- نسبة المساحة المستغلة الى عدد السكان 0.36 هكتار/الفرد.
- المراعي والمسارات 50875هكتار أي 13.80%من المساحة الاجمالية للولاية و19.23% من المساحة الفلاحية الاجمالية)

الجدول(3-24) اليد العاملة الفلاحية في ولاية قالمة خلال الفترة 2013-2022.

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2022
اليد العاملة الفلاحية	477771	469774	449927	476194	310853	144086	62711	56000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات مديرية الفلاحة والتنمية الريفية.

نلاحظ من الجدول السابق على الرغم من التشجيع المقدم للمعاملين داخل هذا القطاع إلا أنه هناك تراجع في عدد العمال، ويعود ذلك إلى هروب السكان نحو المدن والاستقرار فيها وكذا التوجه للقطاع الصناعي الخدمي والتجاري والعمل في هذه القطاعات.

الجدول(3-25) الانتاج من المحاصيل الزراعية لولاية قالمة للفترة2010-2022.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إنتاج البقول الجافة	39738	51120	57130	70310	79100	65085	81145	67362	104290	101235	83598
انتاج الحبوب	1891600	1891740	2184000	2005420	2368000	1900000	2180800	1403258	2837614	2824630	1601739.3
انتاج العلف	1148756	1370726	1759646	1861685	2318920	2346270	2413335	1857383	2930655	3349695	3293757
انتاج الخضر	2068793	2708348	2672119	2931520	2629696	2339875	2150960	1796513	1509362	1410379.4	617743.7
انتاج الحمضيات والفواكه	258557	329383	402221	463775	428225	428130.5	510012.7	432194.8	502343	491794.5	216686

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات بيانات مديرية الفلاحة لولاية قالمة.

⟸ نرى أن إنتاج الأعلاف يحتل الصدارة في المنتجات الزراعية، يليه إنتاج الحبوب في المرتبة الثانية، ثم إنتاج الخضر المرتبة الثالثة، في حين تتمركز البقول الجافة المرتبة الرابعة أما الفواكه فتحتل الرتبة الخامسة والأخيرة.

⟸ إرتفاع المستمر في إنتاج البقول الجافة في الفترة 2010 – 2014 الى 79100قنطار وذلك راجع لاستصلاح الأراضي، أما في الفترة 2015–2022فشهدت تذبذب ملحوظ ليصل إلى 101235سنة2022 وهذا التذبذب راجع الى الظروف المناخية في المنطقة.

⟸ عرف إنتاج الحبوب تذبذب خلال الفترة 2010–2022 حيث وصل إنتاجه إلى الذروة سنة 2018 بقيمة تصل إلى2837614قنطار ويمكن أن نقوا ان إنتاج الحبوب في المنطقة مقبول والسبب يعود الى الاهتمام بالقطاع الفلاحي وذلك بفضل برامج التجديد الريفي والفلاحي وكذا تسهيلات والدعم المقدم للفلاحين، وكذلك نتيجة تساقط الأمطار بكميات معتبرة خلال هاته الفترة ومن هنا تجدر الإشارة أنه لا يجب الاعتماد فقط على الامطار الموسمية بل يلزم تطوير وسائل الري وبناء سدود لكي يصبح الإنتاج دائما وفيرا وألا يعتمد على مياه الأمطار فقط.

⟸ تطور في إنتاج الخضروات في الفترة 2010–2013 نتيجة لما جاء في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرامج التجديد الريفي والفلاحي من تشجيعات ودعم الفلاحين في هاته الفترة، أما خلال الفترة 2014–2022 فقد عرف إنتاج الخضر تذبذبا يميل للانخفاض بنسبة10% بسبب ظروف المناخية (قلة الأمطار) وتراجع في عدد اليد العاملة الزراعية خاصة خلال سنزات الاخيرة 2017و2022 في الولاية.

⟸ كمية الفواكه والحمضيات التي يتم إنتاجها خلال الفترة الاخيرة ضئيلة جدا مقارنة بما تزخر به ولاية قالمة من إمكانيات طبيعية وبشرية ومالية.

الجدول(3–26) الانتاج الحيواني لولاية قالمة سنة 2022

اللحوم (القنطار)		**الحليب بـ**10^3 لتر	**البيض**(10^3وحدة)	**العسل**(القنطار)
اللحوم الحمراء	113485	100063	79672	963
الحوم البيضاء	62526			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مديرية الفلاحة والتنمية الريفية.

الجدول (3–27) تربية المواشي والطيور سنة 2022

نوع الماشية /الطيور	**البقر**	**الغنم**	**الماعز**	**الخيول**	**الطيور**		
					الفروج	**البلهاء**	**أصناف أخرى**
العدد	105554رأس	510311رأس	76821رأس	3760رأس	1932000	4000	360000

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مديرية الفلاحة والتنمية الريفية

⟸ إن إنتاج اللحوم البيضاء تزايد مستمر وصل إلى 62526 مقارنة مع السنوات السابقة وهذا راجع إلى الإهتمام بتربية الدواجن مع توفير الظروف المناسبة.

⟸ وفرة إنتاج الحليب ما يدل على زيادة تربية المواشي والاهتمام بها من ناحية توفير الاعلاف الجيدة وبالكميات المناسبة والتلقيح الاصطناعي للرفع من عدد المواشي وهذا السبب أيضا ما أثر على زيادة إنتاجية اللحوم الحمراء.

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنويع الاقتصادي لولاية ميلة.

أولا: التعريف بولاية ميلة.

تقع ولاية ميلة في الشرق الجزائري تحدها شرقا ولاية قسنطينة وغربا ولايتي سطيف وجيجل وجنوبا ولايتي أم البواقي وباتنة وشمالا ولاية سكيكدة تتربع على مساحة تقدر بـ: 3407.00 كلم^2 بتعداد سكاني قدر بـ 1006.199 نسمة. حيث تحتضن 32 بلدية و13 دائرة وتمتلك أقطابا اقتصادية كبرى في كل من شلغوم العيد وتاجنانت وهي ذات طابع زراعي ورعوي وتجاري.

تتميز تضاريسها باختلافها وتعدد مناظرها فيجد الزائر لها الكتل الجبلية المرتفعة السائدة بالمنطقة الشمالية حيث تبلغ أعلى قمة لها 1600م، تتشكل التضاريس بالمنطقة السفلية للبلديات المجاورة وجيجل من التلال والسفوح الجبلية، المنطقة الوسطى فتتميز بالسهول المرتفعة، تسود بالجنوب الكتل الجبلية العالية ذات ارتفاع يبلغ 1400م، حيث تتمتع ولاية ميلة على شبكة كثيفة من السيول المائية التي تزود واد النجاء وواد الكبير وواد الرمال.

يعتمد الإقليم أساسا على النشاط الزراعي، وتتخللها مساحات سهلية شاسعة وخصبة صالحة للفلاحة وتربية المواشي منها منطقة العثمانية، عين الملوك، شلغوم العيد، تيبرقنت. حيث تكثر فيها البساتين والحدائق وأشجار التفاح والإجاص وزيتون حيث أنها عرفت تقدما ملحوظا خاصة في المجال الزراعي نظرا لتوفر منابع المياه وبلغت ذروتها إلى درجة أنها لقبت بملكة الحبوب والحليب. حيث تتمتع الولاية بـ 06 بوابات: البوابة الشرقية المسماة باب العروس أو باب الفتح وبجانب المسجد المحاذي لمقر الإمارة ومنبع مائي عرف بتسمية نبع البلاد.

كما لها عدة فنادق معروفة منها فندق Tapis rougeميلة، فندق خلاف في شلغوم العيد، فندق الآغا فرجيوة، فندقTafranet بتاجنانت، فندق ميلاف واد العثمانية، فندق khellaf شلغوم العيد....

كما أنها تتميز بحماماتها المعدنية منها حمامات تلاغمة، حمام قروز وحمام الشفى بالعثمانية، حمام ولاد عاشور بعين البيضة أحريش، حمام بني قشة فرجيوة،حمام بني هاروون بميلة، حمام أولاد بوحامة بميلة، حمام التوامة بعين الملوك.. كما تحمل بصمات حضارية أثرية منها السجن الأحمر بفرجيوة، قلعة توما بفرجيوة، حمام الروماني في عين الملوك، مسجد سيدي غانم بميلة، مغارة القراقر بفرجيوة، قلعة تازروت بعين ملوك، تمثال ميلو بميلة، ميلة القديمة، بئر اثري بوتخماتن بأولاد خلوف تاجنانت،مشتى العربي بشلغوم العيد....ومن أهم الزوايا الموجودة بالولاية زاوية سيدي الشيخ الحسين وزاوية الرحمانية بميلة القديمة، زاوية الحملاوية..ومن غاباتها نذكر غابة بوعشرة بالشيقارة،غابات السطاح بتسدان حدادة، غابة المعمرة بتاجنانت...ومن شلالاتها شلال تامدة، بحيرة أم لحناش،بحيرة تيزي مان،بحيرة الثلوج بواد العثمانية....ومن سدودها سد قروز، سد بني هارون وسد واد العثمانية..ومن أسواقها التجارية سوق الجملة تاجنانت الذي يحتوي على سوق السيارات، سوق الألبسة، سوق المواشي، سوق الآلات المختلفة. سوق الجملة

شلغوم العيد واد العثمانية للخضر والفواكه، سوق الجملة للبيض ببواد سقان..ومن أهم أماكن الترفيهية لولاية ميلة نذكر منها منتجع مجيب بارك للسباحة بتاجنانت، منتجع فني لتسلية وللألعاب بشلغوم العيد، حديقة مارينا بارك لتسلية بولاية ميلة....

ثانيا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة

حتى يتضح لنا واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة يمكن تقديم الجدول الآتي:

الجدول(3-28)تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة خلال الفترة(2011-2019)

السنة	عدد المؤسسات	التطور
2011	5507	-
2012	5630	123
2013	6027	397
2014	6372	345
2015	6783	411
2016	7064	281
2017	7668	604
2018	8172	504
2019	8712	540

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مديرية الصناعة لولاية ميلة.

من خلال الجدول أعلاه يظهر جليا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية ميلة في تزايد مستمر، وتتطور بشكل إيجابي من سنة الى أخرى حيث إرتفع من 5507مؤسسة سنة 2011 إلى 8712 مؤسسة سنة 2019.بمعنى أن عدد المؤسسات قد زاد خلال الفترة 2011-2019بـ 3205 مؤسسة. وهذا الأمر يعود إلى إدراك أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد المحلي هذا ما دفع السلطات الولائية الى تهيئة كل الظروف للنهوض بهذا القطاع من خلال وضع مجموعة من أليات والهياكل الداعمة.

ويعود هذا التطور إلى الإهتمام الذي تحظى به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد إدراك الأهمية والدور المحوري الذي تلعبه هذه المؤسسات في دعم الاقتصاد المحلي، الأمر الذي دفع السلطات الولائية إلى تهيئة كل الظروف للنهوض بهذا القطاع من خلال وضع مجموعة من الآليات والهياكل الداعمة .

ثالثا: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.

تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنمية المحلية لولاية ميلة وهذا حسب قطاع النشاطات المختلفة للمحافظة على الموارد المتاحة وإستخدامها استخداما أمثلا بهدف تلبية مختلف متطلبات سكان الولاية وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول (3-29) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط بولاية ميلة خلال الفترة(2011-2019)

قطاع النشاط/السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الفلاحة والصيد البحري	60	71	81	78	144	86	96	105	111
المياه والطاقة	2	2	2	2	2	2	2	2	2
المحروقات	1	1	1	1	1	1	1	1	1
خدمات الأشغال البترولية	1	1	1	1	1	0	0	0	0
المناجم والمحاجر	40	40	40	40	42	49	49	49	49
البناء والأشغال العمومية	1944	2006	2091	2169	2178	2267	2334	2423	2529
الحديد والصلب	79	79	83	122	124	151	167	176	192
مواد البناء	278	292	309	328	394	396	419	429	432
الكمياء البلاستيك المطاط	6	6	9	9	14	23	26	30	59
صناعة غذائية	323	345	360	402	410	387	443	476	518
صناعة النسيج	19	19	28	28	30	30	54	62	77
صناعة الجلد	0	0	0	0	1	1	1	3	5
صناعة الخشب والفلين وتحويل الورق	282	283	332	373	347	392	448	459	483
صناعات مختلفة	8	8	10	10	21	20	15	16	21
النقل والمواصلات	410	417	492	512	488	509	540	558	609
التجارة	762	764	821	831	1007	1056	1235	1377	1496
الفندقة والإطعام	271	271	326	376	446	466	523	561	620
خدمات للمؤسسات	340	341	343	354	427	447	473	495	475
خدمات العائلات	324	325	334	354	367	382	387	476	556
مؤسسات مالية	12	12	12	18	18	18	24	31	32
أعمال عقارية	8	8	17	17	24	24	33	38	46
خدمات مرافق جماعية	337	339	298	317	303	318	398	405	419

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات مديرية الصناعة ولاية ميلة.

نلاحظ من الجدول السابق أن توزيع هذه المؤسسات على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي التوجه الأكبر الى نشاط البناء والأشغال العمومية وهذا راجع إلى الإصلاحات التي قامت بها الولاية على مستوى البنى التحتية والتوسع العمراني، ليأتي بعد ذلك قطاع التجارة ويعود ذلك لموقع الاستراتيجي للولاية وتواجد أسواق الجملة في كلا من دوائرها تاجنانت وشلغوم العيد وواد العثمانية وواد سقان، أما في المرتبة الثالثة قطاع النقل والمواصلات وبعدها باقي القطاعات.

رابعا: الدور الوظيفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.

جدول(3-30) تطور مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة خلال الفترة(2012-2019)

السنة	عدد العمال	التطور
2012	31057	-
2013	37203	1228
2014	38431	455
2015	38886	1387
2016	40273	1437
2017	41710	1437
2018	43432	1722
2019	44924	1492

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات مديرية الصناعة ولاية ميلة.

من الجدول السابق نرى أن عدد المؤسسات في تطور مستمر وهذا راجع للاهتمام الشباب وخرجي الجامعات بهذا القطاع وقد بين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخلق مناصب شغل وتقلص من نسبة البطالة في الولاية، ولها إنعكاس إيجابي على الجانب الاقتصادي من خلال توفير مصادر دخل جديدة، وأيضا تحسين الجانب الاجتماعي عن طريق تخفيض العمليات الإجرامية الناتجة بالأساس عن البطالة.

خامسا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية لولاية ميلة

الجدول (3-31)توزيع الحمامات والمنابع المعدنية لولاية ميلة سنة 2022.

تسمية المؤسسة الحموية	البلدية	نوعية الهياكل وكيفية الاستغلال (عصري أو تقليدي)
حمام بني هارون	بلدية الحمالة	تقليدي-حصل على عقد امتياز المنبع-
حمام أولاد بوحمامة	بلدية ميلة	في طور عصرنته-حصل على عقد امتياز المنبع-
حمام أولاد عاشور	العياضي بارباس	تقليدي يؤجر لأحد الخواص من قبل بلدية العياضي برباس
حمام بني قشة	يحي بني قشة	في طور عصرنته-حصل على عقد امتياز المنبع-
حمام مشتة السمارة	تلاغمة	تقليدي-حصل على عقد امتياز المنبع-
حمام التلاغمة		
حمام الصفصاف		
حمام الاخوة شاوش		
حمام أولاد جالي		
حمام التوامة	عين الملوك	تقليدي-حصل على عقد امتياز المنبع-
حمام الشفاء	واد العثمانية	تقليدي-ملف طلب الامتياز بالوزارة-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مديرية السياحة لولاية ميلة.

تحوز ولاية ميلة على أكثر من 14 منبع حموي موزعة على كام تراب الولاية 3 منهم غير مستغلة وتتميز بخصائص علاجية واستشفائية هائلة (معالجة الامراض الجلدية والمفاصل والكسور....)

جدول (3-32) الفنادق المستغلة الموجودة بولاية ميلة2021.

اسم فندق	مكان التواجد	عدد الأسرة	عدد الغرف
فندق السلام	ميلة	38	60
فندق الرمال	شلغوم العيد	80	40
نزل سيدي بوزيد	شلغوم العيد	24	10
فندق مبروك	تاجنانت	35	10
فندق السفير	تاجنانت	25	10
فندق خلاف	شلغوم العيد	90	30
فندق يحي مبروك	فرجيوة	65	30
حاج عزام رشيدة	تاجنانت	34	17
بوصوف عمار ابن رابح	زغاية	19	10
مجذوب عبد الحميد والطيب	القرارم قوقة	45	20
اعميرة فرحات	ميلة	120	60
المجموع	/	232	108

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على شراف عقون، **الدعائم السياحية وأفاق بعث التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الصناعي،العدد10، جوان2016،ص305.

سادسا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية لولاية ميلة

جدول(3-33) عدد الصناعات التقليدية لولاية ميلة سنة 2019

الصناعة التقليدية	عدد المسجلين
الفنية	1902
إنتاج المواد	2567
الخدمات	3603
المجموع	**8072**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مديرية السياحة والصناعات التقليدية.

تعد الصناعات التقليدية الجانب المكمل للسياحة فهي أحد الموارد الهامة التي تلعب دورا فعالا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فولاية ميلة تخر بالعديد من الصناعات التقليدية نظرا لطابعها الريفي فحوالي64% من سكانها يقنطون بالمناطق الريفية حيث انتشرت الصناعات المرتبطة بالحياة الزراعية والفلاحية كصناعة الفخار والقرميد التقليدي والصناعات الوصفية وصناعة السلل وأيضا تشتهر ولاية ميلة بصناعة النحاس وتعد رائدة فيه حيث شاركت في عدة مهرجانات دولية واحتلت فيها مراكز مشرفة وتشتهر أيضا بصناعة الزخف حيث فازت بالمرتبة الأولى على المستوى الوطني في أحدى التظاهرات.

سابعا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية في تنمية ولاية ميلة:

الجدول (3-34) توزيع الأراضي الفلاحية عبر ولاية ميلة (الوحدة هكتار)

السنة	أراضي طبيعية		الأراضي العشبية		الأراضي المستريحة		المروج الطبيعية		أراضي الكروم		أرض زراعة اشجار		المراعي		أرض غير منتجة	
	الهكتار	%	الهكتار	%	الهكتار	%	الهكتار	%	الهكتار	%	الهكتار	%	الهكتار	%	الهكتار	%
2019	802	0.3	137033	49.7	87546	31.7	12160	4.4	237558	86.1	12160	4.4	21956	8.0	16444	6.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مديرية الفلاحة لولاية ميلة.

المساحة الصالحة الزراعية في ولاية ميلة تقدر بـ275958هكتار أي ما يمثل 75%من مجمل المساحة الفلاحية، حيث يغطي نطاق السهول العليا أكثر من نصف هذه المساحة 55%أما نطاق الأحواض فيغطي 36% في حين لا يمثل النطاق الجبلي سوى 9% ويرتبط النشاط الفلاحي في ولاية ميلة بالأوساط الطبيعية حيث يتركز بشقيه الحيواني والنباتي بإقليم السهول العليا الذي يضم أكثر من نصف المساحة المستغلة وثلاث أرباع المساحة المسقية بالإضافة إلى إتساع مراعية، ويتخصص هذا الإقليم إلى جانب نطاق الأحواض في إنتاج الحبوب والخضروات والحليب، أما النطاق الجبلي الضيق الدي يمثل بشدة الإنحدار وكثرة التساقط فهو يتلائم زراعة الاشجار المثمرة وتربية الماعز.

ومن منظور أخر تمثل المساحة المخصصة لزراعة الحبوب والأعلاف 85%من إجمالي المساحة المستغلة في الولاية والباقي فهو موزع بتفاوت على الزيتون 9%والبقول الجافة 3% والخضروات 2%أما الأشجار المثمرة فلا تمثل سوى1% بمعنى أن ولاية ميلة تختص في زراعة الحبوب والأعلاف بفضل الأراضي الزراعية التي يوفرها نطاقي السهول العليا والأحواض.

الجدول (3-35) توزيع الثروة الحيوانية عبر ولاية ميلة سنة2019.

الحيوان	الأبقار	الاغنام	الماعز	الجمل	الخيول	الأحمرة	الأبغال	المجموع
	129835	312662	35136	0	749	758	43	958366

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على منشورات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

الجدول(3-36)إنتاج الحيواني لولاية ميلة 2019

اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	حليب(1000لتر)	البيض(1000وحدة)	عسل(قنطار)
149105	180897	137659	166110	1595

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على منشورات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ص86

الجدول (3-37) إنتاج المحاصيل الزراعية لولاية ميلة

السنة	الحبوب	محاصيل الفاكهة	محاصيل الخضار	محاصيل صناعية	أعناب	محاصيل متنوعة	المجموع
2016	1912	1693	5338	61	10	3455	**12468**
2017	4810	1040	5125	8	12	2266	**13260**
2018	2770	1941	6299	7	16	3510	**14541**
2019	2195	3124	5554	20	16	5526	**16435**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مديرية الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

من أبرز القطاعات الأولية الذي يلعب دور إستراتيجي في تجسيد التنمية المحلية هو قطاع الفلاحي وهذا راجع إلى طبيعة المنطقة والإمكانيات المتاحة في هذا الجانب

المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين العراقيل والحلول الموضوعة لولايتي قالمة وميلة.

أولا: المشاكل: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من المشاكل تعيق تحقيق التنويع الاقتصادي لولايتي ميلة وقالمة، لهذا سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إليها.

- مشاكل القطاع الفلاحي نوجزها فيما يلي:

✓ نقص معدات الفلاحية والادوات التكنولوجية وكذا انخفاض في عدد اليد العاملة الزراعية.

✓ مشاكل تتعلق بطبيعة التربة (تعرية التربة، تملح التربة، الجفاف،..)

✓ هجرة اليد العاملة من الارياف الى المدن.

- مشاكل قطاع السياحي نوجزها فيما يلي:

✓ الافتقار الى استراتيجية واضحة المعالم حول السياحة وأفاق تطويرها، وهذا ما يعكس ضعف مكانة السياحة في مخططات التنمية المحلية.

✓ ضعف الوعي السياحي وتخلف التوعية الشعبية بأهمية السياحة لدى معظم المواطنين في ظل تواضع خطط الترويج للسياحة التي تكاد شبه منعدمة.

✓ ضعف قدرات الإيواء وارتفاع أسعار الخدمات وحتى تلك المتواجدة لا تستجيب للمقاييس العالمية فضلا عن ضعف الخدمات المقدمة في مجال السياحة.

✓ عدم مرافقة المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص وعرقلتها في بعض الأحيان من قبل الجهاز الإداري(الحواجز البيروقراطية) ..

✓ إنعدام الوعي السياحي في ظل غياب التسويق السياحي باعتباره أحد الأدوات المهمة لانعاش السياحة في ولاية قالمة

✓ تدهور خدمات النقل والذي يعتبر من أكبر معوقات السياحة في الولاية

ضعف اليد العاملة الاحترافية التي تعمل على مستوى الاستقبال والتوجيه وتقديم الخدمات التي يطلبها السائح.

- مشاكل القطاع الصناعي نوجزها فيما يلي:

✓ تضارب في أسعار مواد الاولية (الخام) بسبب عدم التنسيق بين المستوردين والمحليين.

✓ محدودية القدرة على تجديد وتطوير خطوط الانتاج في المصانع وذلك بسبب الاعتماد على الجهود الذاتية فقط.

✓ قلة التنسيق بين الجامعة وقطاع الصناعة لتحديد الاحتياجات وتوثيق المعرفة والتبادل المعلومات فيما بينها

✓ غلاء قطاع غيار معدات والآلات وندرتها.

✓ سوء التسيير والافلاس.

✓ التغيرات المناخية من المشاكل الطبيعية والزراعية تعيق الوصول إلى الانتاج المتوقع.

✓ نقص اليد العاملة المؤهلة.

✓ مشاكل تسويقية منها: غلق سوق المواشي بقالمة أثر على تسويق منتجات الاعلاف، مع عدم إيلاء الدعاية والاشهار للإنتاج المحلي الاهمية اللازمة كما هو الامر للمنتجات الاجنبية وهذا راجع لعدم التحكم في التكنولوجيات الاعلام والاتصال.

ثانيا: الحلول المقترحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ونجملها في النقاط التالية:

- الحلول المقترحة للقطاع الفلاحي من خلال تحليل ما سبق:

✓ تخطي مختلف العراقيل التي يتعرض لها قطاع الفلاحة بترشيد استخدام الامكانيات المتاحة وذلك من خلال وضع خطط استراتيجية تتماشى مع امكانية كل بلدية.

✓ تقديم الاعانات اللازمة للفلاحين الصغار مع الرقابة الصارمة، والعمل على رفع مستويات الانتاج مع تحسين المستوى المعيشي للفلاحين.

✓ تشجيع الاستثمارات العمومية والخاصة في القطاع الفلاحي وذلك بتقديم تسهيلات في القروض الفلاحية .

✓ المحافظة على المساحات الصالحة للزراعة والاعتماد على طرق الري الحديثة في هذا المجال.

✓ وضع مشروع أنجاز سد إضافي لولاية قالمة(سد العرايش ببلدية قصر الصبيحي)

✓ زيادة عدد مناصب العمل.

- الحلول المقترحة للقطاع الصناعي للولايتين:

✓ ترقية وتطوير شعبة الصناعات الغذائية والخدمات المرتبطة بها.

✓ إنشاء وحدات لصيانة العتاد الفلاحي

- ✓ اناء مؤسسات لتوظيب وتعليب المنتجات الفلاحية
- ✓ انشاء وتطوير الوحدات الصناعية لتصبير وتحويل الخضر والفواكه.
- ✓ تشجيع زراعة الشمندر السكري كون ولاية قالمة تتوفر على مصنع لتكرير السكر.
- ✓ استغلال كل من الجبس والكاولين والحجر الكلسي والرخام في تمييز قطاع شعبة إنتاج مواد البناء في كل من بلدية بن جراح، الفجوج، الركنية، حمام الدباغ ومجاز الصفاء.
- ✓ البحث عن دراسة إستراتيجية لتصدير المنتوج.
- ✓ تكوين الموارد البشرية للمؤسسة.
- ✓ توسيع قدرة الانتاج.

- الحلول المقترحة للقطاع السياحي:
  - ✓ تحديد التوجهات السياحية للولاية.
  - ✓ خلق بيئة مواتية للتنمية ودعم الأنشطة السياحية.
  - ✓ بث الوعي والدهنية السياحية لدى المواطنين.
  - ✓ رفع وتنويع هياكل الاستيعاب والاستقبال.
  - ✓ تفعيل مخطط لتحسين نوعية الخدمات السياحية(استقبال، مرافق، هياكل...)
  - ✓ استغلال الوعاء العقاري ضمن مشاريع ذات طابع سياحي.
  - ✓ الاعتماد على السياحة الالكترونية ودراسات التسويق السياحي لتطوير قطاع السياحة.
  - ✓ تنمية المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الحرفي التراثي والمرتبطة بشكل مباشر بدعم الصناعة السياحية.
  - ✓ ترقية السياحة القادرة على تلبية توقعات السائحين والوافدين إلى ربوع الولاية.

خلاصة الفصل:

بين الفصل الثالث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في الارتقاء والتنويع الاقتصادي للجزائر وهذا ما تبين على مستوى ولايتي ميلة وقالمة، وذلك كان نتيجة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمتصاص البطالة وتشغيل اليد العاملة، وفعاليتها في تغطية الاحتياجات المحلية للولايتين ورفع الإيرادات لمختلف البلديات فضلا عن دورها في النهوض بالقطاعات الفلاحية والسياحية والصناعية.

إلا أن دورها لم يكن كافي وذلك بوجود العديد من المشاكل والعراقيل التي تحد من أداء هده المؤسسات وتقلص من دورها ولهذا يجب الاستفاقة والنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإتاحة كافة الوسائل والعوامل والعناصر التي تساهم في بناء وتعزيز الاقتصاد الوطني وتنويعه للخروج من التبعية النفطية.

الخاتمة العامة:

الخاتمة:

إن الخيار الاستراتيجي الذي اعتمدته الجزائر لتنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات للخروج من اقتصاد الريعي ودحر سمة الضعف بسبب هشاشة التوازنات الكلية الداخلية والخارجية التابعة لتحركات أسعار النفط العالمية المتذبذبة، باعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين المصادر الحيوية التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق الانتعاش والتقدم الاقتصادي ونظرا لسهولة تكييفها ومرونتها وتشعب فروعها تساهم وبشكل فعال في زيادة عددها وهذا الأخير ينعكس إيجابا على وضع اقتصادي للجزائر لأنه يزيد من قدرتها على رفع معدلات نمو الناتج المحلي إجمالي خارج المحروقات وزيادة مناصب الشغل وامتصاص البطالة. وبالرجوع إلى ولايتي ميلة وقالمة فقد تبين جليا مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء بمستوى التنمية المحلية فيهما. ومن خلال الدراسة السابقة والمتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنويع الاقتصادي وكمحاولة الاجابة على الاشكالية المطروحة: ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر عامة وفي ولايتي قالمة وميلة خاصة؟ توصنا الى النتائج التالية:

النتائج: وكمحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة في السابق توصلنا إلى النتائج التالية:

- يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة حيث أن عددها في تزايد مستمر حيث تقوم بتشغيل وإمتصاص البطالة وبالرغم من هذا التحسن إلى أنها تبقى ضعيف مقارنة بالدول الصناعية.
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في تحسين الدخل الوطني وتنويع تكوينه وكذلك تخفيض معدلات البطالة من خلال توفير مناصب الشغل سنويا، وهذا الأخير له دور فعال في تحسين الأوضاع الاقتصادية في الجزائر وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في عملية التنويع اقتصاد خارج قطاع المحروقات.
- عدم تركيز الاستثمارات على الفروع النشاطات اقتصادية المهيمنة وإنما العمل على توسيع قاعدة المساهمة وتواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل المجال الاقتصادي عن طريق إنجاز استثمارات جديدة ومكثفة على المستوى جميع النشاطات الاقتصادية.
- للمؤسسات صغيرة والمتوسطة تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.
- هناك معوقات تحول دون بناء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفي مقدمتها المعوقات إدارية، ومعوقات أخرى منها الوضع الأني المتردي، ومشكلة الفساد المالي وإداري المنتشر في الجزائر، ضعف البنى التحتية، عدم تطبيق القوانين والأنظمة وغيرها من المعوقات التي تحتاج إلى البحث ودراسة ميدانية معمقة.
- رغم إصدار القوانين التوجيهية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء العديد من هيئات والمؤسسات الداعمة لها وتفعيل علاقاتها بالتصدير من أجل تقليص التبعية لقطاع المحروقات على إثر إنخفاض أسعار النفط في السوق عالمي إلا أن هذه المؤسسة لم تصل إلى ترقية صادرات خارج قطاع محروقات بسبب غياب مناخ تنافسي وكفاءة اقتصادية أمام نظيرتها من الدول متطورة.

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور بارز في تنويع الاقتصادي بولايتي ميلة وقالمة من خلال مساهمتها في توفير مناصب شغل والقضاء على البطالة، كما قامت هذه المؤسسات بدور بارز في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان عن طريق توفير مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات إضافة إلى دورها في توفير الموارد المالية من خلال رفع الإيرادات الجبائية للمنطقة، هذا فضلا عن مساهمتها في تحسين وتطوير بقية المجالات الاقتصادية كالسياحة والفلاحة والصناعة، وعلى الرغم من أن هذا الدور التنويعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولايتين قالمة وميلة لم يرق إلى المستوى المنشود وهذا راجع لتأخر الإهتمام الفعلي به.

اقتراحات: من بين الاقتراحات في هذا النطاق نجد ما يلي:

- تهيئة مناخ استثماري مشجع على استثمار في الجزائر من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاهتمام أكثر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مراكز لتنميتها خاصة على المستوى الجامعات والقيام بأيام دراسة حول المقاولة.
- بعث مشاريع تراعي خصوصية المناطق التي تحتوي على موارد طبيعية والاستثمار في الطاقات البديلة المتجددة كالطاقة الشمسية والرياح وغيرها من الطاقات المتوفرة في الجزائر.
- رسم سياسات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يجب أن تتضمن العديد من الجوانب منها توفير الخدمات الحديثة لتطوير القدرات التنافسية وتصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- استفادة من تجارب دول نامية وبإمكان السلطات العمومية التعاون والتنسيق مع المؤسسات وهيئات المالية لتحديد استراتيجية واضحة تتعلق بمستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

قائمة المراجع :

قائمة المراجع:

أولا: الكتب.

1. احمد سري ، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية –المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ،السعودية ،1995.
2. احمد جابر علي بدران ،الاستثمار الاسلامي واهميته في تمويل المشروعات الصغيرة ،مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية ،مصر،2015.
3. انور طلبة ،العقود الصغيرة –الشركة والمقاولة والتزام المرافق العامة، المكتب الجامعي الحديث -2004.
4. إلياس بن ساسي ،يوسف قريشي ،التسيير المالي -الإدارة المالية –دار وائل للنشر ،طبعة اولى ،الاردن ،2006.
5. إلياس بن ساسي، الخيارات الاستراتيجية لنمو المؤسسة، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
6. جالف سينسرهل،منشأت اعمال الصغيرة ،اتجاهات في الاقتصاد الكلي ،ترجمة برطس صليب، الدار الدولية للنشر و التوزيع ،مصر ،1989.
7. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، "إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"، دار صفاء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.
8. جلال البنا، المشروعات الصغيرة (مفهوم تطبيقي) ،شركة ندى للطباعة ، طبعة اولى ، مصر ،2006.
9. جميل هيا بشارات، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
10. جهاد عبد الله عفانة ، قاسم موسى ابو عيد ،ادارة المشاريع الصغيرة، دار اليازوني العلمية لنشر والتوزيع ،طبعة اولى ، الاردن ،2004.
11. حنان سبع ،دور نظام المعلومات التسويقية في تحسين مبيعات للمشروعات الصغيرة و المتوسطة ، دار الجليس زمان للنشر والتوزيع ، الاردن ، الطبعة الاولى.
12. حمدي عبد العظيم ،خصخصة مناخ الاستثمار تحرير صفات صغيرة في مصر ،مطبعة عمرانية للأوفيست ، مصر،1995.
13. رابح خوني، حساني رقبة، أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(المشاركة –رأس المال المخاطر) ، دار الحرية، الطبعة الاولى،2015.
14. رجاء شريف ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجم في لبنان –اشكالية العلاقة بين التمويل و التنمية صادية و الاجتماعية –،منشورات الحقوقية صادر، لبنان ،2015.
15. زكريا مطلك الدوري واحمد علي صالح ،ادارة التمكين واقتصاديات الثقة في المنظمات اعمال الالفية الثالثة ،دار البازوني العلمية للنشر و التوزيع، اردن ،2008
16. رامي زيدان، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، جامعة دمشق، سورية:2005.

قائمة المراجع:

17. سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة و المتوسطة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي ،المكتب العلمي للنشر و التوزيع ،مصر،1998.
18. سيد سالم عرفة ،الجديد في ادارة المشاريع الصغيرة ،دار الراية للنشر والتوزيع ،الاردن ،،2011.
19. سعاد برطوني نائف ،ادارة الاعمال الصغيرة –ابعاد للريادة،– وائل للنشر ،الاردن ،2005.
20. سيد كاسب ،جمال كمال دين ،مشروعات صغيرة –فرص و تحديات – ،دار الجامعة قاهرة ،مصر.
21. عبد الله خبابه، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ألية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة، الجزائر،2013.
22. عبد الرحمان بابنات ،ناصر دادي عدون ،التدقيق الاداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،دار المهيدي العامة ،الجزائر 2008.
23. عبد الغفور عبد السلام واخرون ،إدارة المشروعات الصغيرة ،دار صفاء للنشر و التوزيع ،طبعة اولى ،الاردن ،2001.
24. عبد السلام أحمد حديدي–ابراهيم جابر السيد، ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، دار العلم و الايمان للنشر والتوزيع ،طبعة اولى ،الاردن ،2014.
25. عمر صخري ، اقتصاد مؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة رابعة، الجزائر ، 2006.
26. علي فلاح مفلح الزعبي، "ريادة الأعمال (صناعة القرن الحادي والعشرين)"، دار الكتاب الجامعي، لبنان، الطبعة الأولى، 2016.
27. عزت خيرت يوسف ،إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تصميم مشروعات التنمية –جدوى المشروع – دار التعليم الجامعي ،مصر 2018.
28. علاء عباس، محمد السلامى، "ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018.
29. عامر خربوطلي ،ريادة الاعمال وادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منشورات جامعة افتراضية سورية، سوريا،2018.
30. عبد الحميد مصطفى أبو ناعم ،إدارة المشروعات الصغيرة (كيف تصبح رجل اعمال ناجح ؟ كيف تصبحين سيدة أعمال ناجحة ؟) ،دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر،2002.
31. فتحي السيد عبده ،الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية ، مؤسسة الشباب الجامعة ،مصر ،2005.
32. فتحي السيد عبده، أبو السيد أحمد ،الصناعات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية المحلية ،مؤسسة الشباب الجامعة ،مصر، 2005.

33. كاسر نصر المنصور ،شوقي ناجي جواد ،إدارة المشروعات الصغيرة ،دار الحامد للنشر و التوزيع ،الاردن ،2000.

34. ليث عبد الله قهوي ،بلال محمود ،المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية ،دار حامد لنشر و التوزيع ،أردن ،2005،

35. ماجدة عطية ،ادارة المشروعات الصغيرة ،دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة ،طبعة اولى،2002.

36. ميساء حبيب سليمان ،سمير عبادي ،المشروعات الصغيرة و اثرها التنموي، مركز الكتاب اكاديمي، الاردن ،2016.

37. محمد عزيز ،محمد سالم كعيبة ،البطالة مشكلة سياسية إقتصادية ،منشورات جامعة قارة يونس بنغاري (ليبيا)، طبعة اولى، 1997.

38. محمد هيكل ،مهارات إدارة المشروعات الصغيرة ،مجموعة النيل العربية ،مصر ،2002.

39. نبيل جواد ،ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة gestion des pme،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،طبعة اولى ،لبنان ،2007.

40. هالة محمد ليب عنبة، ادارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل علمي لكيفية البدء بمشروع صغير و إدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، طبعة اولى،2002.

41. هايل عبد المولى طعطوش، المشروعات الصغيرة و دورها في التنمية ،دار حامد لنشر والتوزيع ،الاردن ،2012

42. وفاء عبد الباسط ،مؤسسات رأس مال المخاطر و دورها في تدعيم المشروعات الناشئة ،دار النهضة العربية ، مصر ،2000.

ثانيا: المحاضرات.

43. صباح عبد الرحيم ، محاضرة رقم 1 تحت عنوان مدخل الشركات التجارية ، مقياس شركات التجارية ، تخصص قانون خاص سنة 3 ليسانس ، جامعة ورقلة، https://moodle.univ-ouargla.dz/course/info.php?id=10039&lang=ar

ثالثا: الأطروحات ورسائل الماجيستار .

44. أسماء بللعما ،دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث ،جامعة احمد دراية ،ادرار، الجزائر ، 2018/2017.

45. أمال بوسمينة، أهمية التحالفات الاستراتيجية في تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة "مع دراسة مقارنة بين الجزائر. وفرنسا"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015.

قائمة المراجع:

46. ايمان غرزولي، البدائل الاستراتيجية: مدخل لتحقيق المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مؤسسة K-PLASTسطيف، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس،سطيف،2010.
47. أمين كعواش، تقييم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برنامج الدعم الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي، غير منشورة ،كلية علوم اقتصادية وعلوم تجارية ، جيجل، 2014.
48. إلهام نعيم، إستخدام نموذج البرجة بالاهداف في نمذجة النظم الصناعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،2015.
49. رؤوف عثامنية، التخطيط في قطاع مؤسسات صغيرة و المتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ، 2001.
50. سهام بوفلفل، الذكاء الاقتصادي كمدخل إستراتيجي لتعزيز التنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي،2018.
51. سهام بوفلفل، "دور الإبداع والابتكار في خلق ميزة تنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجيستير، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة ،الجزائر ،2010-2011.
52. سماعين بن ينسيبة،دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، رسالة ماجيستر في ادارة الاعمال، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة وهران، 2014.
53. صلاح الدين ديندان ،واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، رسالة ماجستير،2016/2015، علوم اقتصادية ،جامعة تلمسان.
54. عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – دراسة حالة الجزائر – ،اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ،جامعة الجزائر ،2004.
55. عبد الكريم اللطيف ،واقع و افاق تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الاصلاحات –دالة الاقتصاد الجزائري ،رسالة ماجيستير، غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2002.
56. عثمان لخلف ،دور ومكانة الصناعات الصغيرة ة المتوسطة في التنمية الاقتصادية ،1995/1994، رسالة ماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية، الخروبة- الجزائر.
57. العربي غويني، محمد حداد، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2018/2000، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ، في علوم التسيير ، تخصص الادارة المالية و المؤسسات، كلية علوم اقتصادية وعلوم تسيير ، جامعة الجزائر 3، 2021/2020

58. غدير احمد سليمة، متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر –دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة –الوادي – غرداية) ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.

59. فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية –دراسة حالة الجزائر –اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،غير منشورة ،كلية علوم اقتصادية وعلوم تسيير ،جامعة سطيف ،2018.

60. كريمة جحنين ،نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2018 ، اطروحة دكتوراه علوم التسيير، غير منشورة جامعة الجزائر 3 ، 2021/2020.

61. محي الدين كواحلية، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية ولايتي قالمة وتبسة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة8 ماي قالمة 1945، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير،2015.

62. موسي سهام، المساهمة في بناء قياس أثر محاذاة الاستراتيجية لتكنولوجيا الانترنت على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة الصناعية العلمة، ولاية سطيف، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

63. مزاجة تواتية، التنويع القطاعي للاقتصاد وانعكاساته على سوق العمل دراسة تحليلية وتقييمية لحالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2021.

64. نوفل محمد، العوامل المؤثرة على انتاجية المؤسسات الصغيرة المتوسطة ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية ،فلسطين ،2006.

65. هيبة بوعبد الله، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009 .

66. ونيس محمد احمد البرغثي ،معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها "دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية"، رسالة ماجيستير بقسم المحاسبة ، كلية الاقتصاد ،جامعة بنغازي، 1992

رابعا: المذكرات شهادة ماستر أكاديمي.

67. آمنة بومعزة، أميرة سمراني، " التوجه نحو استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل عدم استقرار أسعار النفط(2000-2016)"، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2017.

68. حمزة بومعزة، شاهيناز عفايفية، التنويع الاقتصادي كمدخل استراتيجي للحد من التبعية لقطاع المحروقات في الجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2010-2020)، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8ماي قالمة 1945، 2022.

69. رونق مقدم ،فتيحة قادري، مصادر تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2020، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، تخصص إقصاد كمي، جامعة الوادي ، شهيد حمة لخضر ، 2022/2021.

70. حورية لزازي ، الاستثمار في الطاقات المتجددة كسبيل لتنويع الاقتصاد الجزائري ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية علوم اقتصادية ،2022/2021.

71. عبد الواحد عبد العظيم قبشي، سليمان مفتاح، دور ومكانة القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2022/2021.

72. عزيزة بورزق، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص إدارة أعمال التجارة الدولية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2015/2014.

73. محمد أنور بعبوش ،فعالية آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CNAC, ANGEM,ANSEJام بواقي ، مذكرة ممكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ، كلية علوم اقتصادية و علوم التسيير ،جامعة ام البواقي، الجزائر ،2016/2015.

74. هواري يرمقران ، يوسف يواو ، اثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التنمية الاقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، جامعة بلقايد ابي بكر، تلمسان ، الجزائر ، 2016.

75. هاني يوسف،دور التخطيط ومراقبة الإنتاج في تنمية الصناعات الصغيرة"دراسة حالة الصناعات المعدنية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر الإدارة العليا"، آلية التجارة قسم إدارة الأعمال ،جامعة إسلامية، غزة فلسطين،2010

خامسا: المجلات

76. أسيا طويل وأخرون، "تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية إستراتيجية التنويع الاقتصادي ما بعد أزمة جائحة (كوفيد19) دراسة تحليلية وقياسية لحالة القطاع الفلاحي"، Les Cahiers du Cread – Vol. 37 – n° 03 – 2021

77. أحمد ضيف، أحمد عزوز،"واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيل لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة "،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 9، العدد 19،2018.

78. أحميد تومي، سليم شبورو، التنويع الاقتصادي كمدخل للتخلي عن الاقتصاد الريعي بالجزائر، يوم دراسي حول الخيارات الاستراتيجية والبدائل المتاحة لتنويع اقتصاد الجزائر، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يوم 2018/04/16.

79. أسامة طبيب ، استراتيجية التوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي كبديل للحد من التبعية النفطية في الجزائر ، مجلة التنويع الاقتصادي ، جامعة بلحاج بوشعيب ، عين تيموشنت ، الجزائر ،المجلد 02، العدد02، 2021.

80. أحمد حسين المشهراوي، وسام أكرم الرملاوي، أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، مج19، فلسطين، ع2، جوان 2015.

81. احمد ضيف ،حنان سايح ،سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر (واقع و افاق) من 2001 الى 2020 ،مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات، المجلد 07 ،العدد 02، ديسمبر 2022.

82. احمد البكر، تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، ادارة الابحاث الاقتصادية مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015.

83. احلام هواري ، علي سدي ، التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط :مع الاشارة لحالة الجزائر ، مجلة البشائر الاقتصادية ، مجلد 05، العدد 02، سنة 2019.

84. أسماء بللعما، بن عبد الفتاح دحمان،استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07،العدد01، 2018.

85. انتصار زروقي رهيب، دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة(العراق والأردن حالة دراسية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الثامنة والثلاثون– العدد مئة وأثبن/ 2015.

86. الياس ميدون، سفيان خروبي، المناولة الصناعية كمحدد نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة افاق للدراسات والبحوث، العدد1، جانفي2018.

87. إلياس حناش، عز الدين بوجبل، البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات والتقليل من التبعية البترولية في الجزائر، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد02.

88. بوكار عبد العزيز، الاقتصاد الجزائري بين خيار التنويع الاقتصادي وخيار الأمن الطاقوي، مجلة الحقيقة، العدد 34 ، جامعة العقيد أحمد داريه ،أدرار، سبتمبر 2015.

89. بوسالم ابو بكر واخرون،الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المقاولتية في الجزائر –معيقات ومتطلبات – ابحاث اقتصادية معاصرة البليدة الجزائر العدد 01 سنة 2018.

90. بن نيلة حميد ،محفوظ مراد، استراتيجيات وإجراءات التنويع في الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة الجزائر، العدد 02.

قائمة المراجع:

91. بن حسين ناجي ، بوبكر صابة ، التنويع الاقتصادي في الجزائر و امكانية الاستفادة من التجربة النرويجية ،مجلة ابعاد الاقتصادي ،المجلد 11،العدد 01 السنة 2021.

92. جبار بوكثير، حميد زرقوط، "قراءة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الامارات العربية المتحدة – انجازات رائدة وافاق مستقبلية واعدة "،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، جوان 2017.

93. جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة(2000-2015)، مجلة دفاتر اقتصادية، 2018/12/12.

94. حمزة غربي، عمار فاروق غربي، دور الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استحداث مناصب شغل: قراءة احصائية لتجربة دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد03، العدد06، 2018/12/29.

95. حجيرة عبد المنعم، سعيد مزيان، التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع، الافاق والمحددات، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، الجزائر، العدد03ن 2019.

96. حنان سايح، أحمد ضيف، سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر واقع وأفاق من 2001-2020 ، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ، المجلد07، العدد 02، ديسمبر 2022.

97. حسينة مهيدي، استراتيجية التنويع في الجزائر السياحة نموذجا، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، مركز الجامعي تيندوف، العدد03،ديسمبر2018.

98. خالد هاشم عبد الحميد، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الحلوان، مصر، volume 19 issue 1 K ، جانفي 2018.

99. خالد زمروت، التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 03، السنة 2017.

100. دنيا خنشلول ، التنويع الاقتصادي في الجزائر : الواقع و امكانية التحقيق ، مجلة دراسات اقتصادية ، منشورات جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة ، المجلد 7 العدد 1 ، 2020

101. رفيقة صباغ ، التجربة التنموية الصينة نموذج اقتصادي رائد ، مجلة الابحاث الاقتصادية ، المجلد 16، العدد 01

102. ربيعة بوقادير، عبد القادر مطاي، تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة2001-2016، مجلة اقتصاديات الشمال الافريقي ، المجلد 14، العدد 19، 2018/10/29السنة 2021.

103. رشيدة اوبختي، محمد بوزيان، واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الالفية الثالثة، Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMEN ، العدد 16، ديسمبر2016.

104. سمير ايت عكاش ، حميد قرومي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مشاكل و تحديات، مجلة معارف علمية محكمة، قسم علوم اقتصادية و علوم التسيير ،جامعة اكلي محند اولحاج بويرة ، عدد 14 ، جوان 2013.

105. سعود غالي صبر، شفان جمال حمه سعيد ، "أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (1980 – 2017)"،مجلة العربية للإدارة ،جامعة سليمانية ،جمهورية العراق.

106. سارة العقون، نوفل سمايلي، دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر :تجارب دولية ناجحة، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، العدد 06، المجلد 02، السنة 2021.

107. سماعيل صاري، التنويع الاقتصادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر (تقديم نموذج مقترح)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، أوت 2019.

108. سماعيل صاري، مختار بوضياف، سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 01، 2019.

109. سامر احمد قاسم، تاثير التنويع في محفظة الابتكارات التسويقية على الحصة السوقية ، دراسة مسحية على القطاع المصرفي الخاص في سوريا ، مجلة جامعة تشرين للبحوث و دراسات العلمية / المجلد 38، العدد3 ، 2016.

110. السعيد بوشول ، غنية نذير واخرون، المقاولتية كاستراتيجية دراسة حالة المملكة العربية السعودية ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، عدد 7 ، ديسمبر 2017.

111. سمية شاهيناز وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–دراسة استطلاعية– sme's in Alegria ،مجلة اليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06،العدد 02 ، 2021/11/22.

112. سهام عيساوي وأخرون، سياسات التويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، الجزائر، العدد01، جوان2017.

113. سفيان الشارف بن عطية، مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة2019/2000،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد17،العدد26، 2021.

114. شريف بقه ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –(الواقع و الصعوبات) ،مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية ،المركز الجامعي الشيخ العربي تبسي ،تبسة العدد 1 مارس 2007.

115. شريف غياط، محمد بوقموم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، الجزائر، المجلد24، العدد01، 2008.

116. شريط عابد، بن حاج جلول ياسين،أداة الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014نمودجا، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية المجلد6، العدد1.

117. صبرين زيتوني، "التعاون الدولي في مجال تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، العدد الرابع، سبتمبر 2015.

118. صالح محرز ، طارق راشي ، التنويع الاقتصادي كبديل تنموي استراتيجي ضمن اطار التنمية المستدامة ، مجلة التمكين الاجتماعي ، الجزائر المجلد الاول ، العدد 4 ، ديسمبر ، 2019.

119. صادق صفيح ،اسيا عامر ،مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2016/1980 ،الملتقى الدولي حول لأول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي بالجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

120. صافية إقلولي ولد رابح ، مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري، إدارة، مجلد 18، العدد02،وزو تيزي،2008/12/31.

121. الطيب داودي ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات –حالة الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 11، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،2011 ، ص61

122. عباس نجمة، زيادة إنتاجية الصناعات الصغيرة و المتوسطة وتعزيز قدراتها التنافسية من خلال استراتيجية العناقيد، كلية العلوم الاقتصادية ، مجلة الاقتصاد الصناعي khazzartech ،جامعة حاج لخضر، باتنة ، الحجم 02، العدد 01، 2016/06.

123. عبد الرحمان ياسر، عماد الدين براشن، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، الجزائر، العدد 03 ، جوان 2018

124. عبد القادر بلعربي، التنويع الاقتصادي في الجزائر الاستراتيجية البديلة لقطاع النفط، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، مجلد 4، عدد01، 2020.

125. عبد الصمد سعودي ، التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري دراسة تطبيقية نموذج التنويع –هيرشمان هرفندل- ،مجلة الابحاث الاقتصادية معاصرة ، العدد 02 ، 2019.

126. عبد الحميد حمشة، رابح خوني، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة 2010-2019، مجلة دراسات اقتصادية–دراسات قياسية- المجلد 16، العدد 03، 2022/06/01.

127. عبد الحفيظ يحياوي، القطاع الفلاحي ومحددات التنويع الاقتصادي في الجزائر(2020/2010) ،مجلة دراسات اقتصادية، المجلد16، العدد01،2022.

128. عاطف لافي مرزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل ،مجلة الاقتصادي الخليجي،2013.

129. عمار لوصيف، لزهر العابد، نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات رؤية استشرافية، مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب، العدد52،ديسمبر 2019.

130. علي عماد محمد ازهر، دور الانفاق العام في التنويع الاقتصادي (دراسة تحليلة عن دولة قطر)، مجلة الدولية للأداء الاقتصادي ، المجلد 04، العدد 01 ،2021/06/30.

131. فاطمة بن عية، عبد القادر قطاف، التنويع الاقتصادي وأثره على الساسة المالية في الجزائر واقع وأفاق،مجلة دراسات اقتصادية، المجلد16 العدد01،2022.

132. ليليا بن صويلح، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب، العدد 30،ديسمبر 2008.

133. موسى باهي ،كمال رواينية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط ، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، باجي مختار ،عنابة ،عدد، 5 ، 2016.

134. محمد كريم قروف، التنويع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية، حجم5، عدد3، 2011/10.

135. محمد امين الازعر، سياسات التنويع الاقتصادي تجارب دولية عربية ،المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014.

136. محمد كريم قروف ،"قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر" دراسة تحليلية (2014/1980) ،مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ،المجلد 9 ،العدد 2،جامعة العربي بن مهيدي، ام بواقي،2018.

137. محمد بن الدين، دور مراكز المناولة في دعم وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع الاشارة الى البورصة المناولة والشراكة-ناحية الوسط- ، جامعة ادرار، مجلة الحقيقة، المجلد 11، العدد 02، 2012/06/30.

138. محمد رشدي سلطاني، الهاشمي بن واضح، المنظومة المؤسسية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 2، العدد3، 2017/01/02.

139. محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة(2014/1980)،مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد2 ،2016.

140. محمد براق، عبد الحميد فيجل، الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد بين الواقع والمستقبل اشارة الة تجربة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، العدد01، ديسمبر 2016.

141. مسعودي محمد ، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي : تجارب و نماذج رائدة ، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال ، مجلد 02 العدد 07.

142. مزيان السعيد ، حجيرة عبد المنعم ، التنويع الاقتصادي في الجزائر : واقع افاق ومحددات ، مجلة الحدث للدراسات المالية و الاقتصادية ،جامعة سوق هراس ، العدد 3 ، 2019.

143. ممدوح عوض الخطيب ، اثر التنويع الاقتصادي على النمو في قطاع الغير نفطي السعودي ، مجلة العربية للعلوم الادارية ، مجلد 18 العدد 2 ، الكويت، 2011.

144. مروة صوار، زبير عياش، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الشمول المالي، مجلة العلوم الانسانية، جامعة أم بواقي، المجلد،9العدد03،ديسمبر2022.

145. نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، متطلبات التنويع الاقتصادي في عراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية علوم اقتصادية، العراق ،عدد خاص.

146. ناجي بن حسين"التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد ".كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة متنوري قسنطينة، العدد 05،2008.

147. ناجي التوني، "مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية"، المجلد 04، العدد 02، بيروت – لبنان، جوان (يونيو) 2002.

148. نوري نور الدين، دراسة تحليلية لدور مؤسسات التمويل المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2000-2013، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، المجلد 4، العدد 3.

149. نعيمة زعرور، سهام كردودي، البرامج الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، جامعة بسكرة، العدد04،ديسمبر2017.

150. نبيلة عرقوب، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، آليات نجاحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد5، العدد01،2011/04/01.

151. هبة الله اوريسي ، الاقتصاد الجزائري بين الازمة النفطية و حتمية التنويع الاقتصادي دراسة تحليله حلال فترة 2016/2012، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي ، Volume 5 Numéro 1، 2018-06-29.

152. هدى بن محمد ، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة2001-2019،مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير2020.

153. وفاء سلامة، وردة ولهة، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وبل تطويره، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 13، 2018.

سادسا: الملتقيات

154. امال مرزوق، اهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار، جامعة 8ماي1945 قالمة، 26/25افريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و التسيير، الجزائر.

155. أحمد عمان، "حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري في ضل تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية"، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني "بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة" كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 03/02نوفمبر 2016.

156. أحمد دبيش، مروة بوقدوم ، التنويع الاقتصادي، مؤشراته، محدداته و علاقته بالتنمية ،ورقة بحثية مقدمة الملتقى العلمي الدولي السادس حول : بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة 03/02/نوفمبر 2016.

157. احلام هواري ، تجارب الدول النفطية لتنويع اقتصاداتها والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري ، ورقة بحثية مقدمة لملتقى حول أزمة النفط: سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي ، قسم علوم اقتصادية ، جامعة باجي مختار ،عنابة ، الجزائر ، يومي 15/14 اكتوبر 2017.

158. باية ساعو، زوبيدة سيار، رصد امكانيات الانتاج النباتي والفلاحي في الجزائر ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وافاق، كلية علوم إقتصادية، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة ،الجزائر،2021/03/14.

159. خير الدين حيدوشي، عبد القادر بارد،" ازمة النفط: سياسات الاصلاح و التنويع الاقتصادي"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول "سياسات ومخططات الاصلاح الاقتصادي في قطاعي السياحة والزراعة كاستراتيجية بديلة للتنويع الاقتصادي ودعم النمو في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية-(2000 - 2015)"،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة.

160. خديجة حمادي، ايمان نوارة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد القطاعات الرائدة لتحقيق التنمية في ظل تبني ممارسات حوكمة المؤسسات ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني: حول متطلبات تحقيق الإقلاع في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة اكلي محند بويرة، كلية علوم تجارية وعلوم التسيير، 30/29نوفمبر 2016.

161. رابح خوني ،رقية حساني ،افاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،ورقة بحثية مقدمة الى دورة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية ،المعهد الاسلامي للبحوث التدريب ،سطيف ،25-28ماي 2003.

162. سعيد بوشلول، غانية نذير، استراتيجية تنويع الاقتصادي لدول المصدرة للنفط دراسة حالة السعودية، ملتقى الدولي حول أزمة النفط :"سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي"، جامعة عنابة، يومي 17/16 أكتوبر 2017.

163. سليمان ناصر، عواطف محسن، مداخلة بعنوان: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، فيفري 23-24-2011.

164. سليمة طبايبية، هادي لرباع، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفارة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008.

165. عمر فرحاتي ، الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الشهيد حمة لخضر ،الوادي ،الجزائر ،7/6/ديسمبر 2017.

166. علي سالم أرميص،"مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول:"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر ،يومي: 17 و18 أفريل 2006.

167. غياط شريف و بوقموم محمد ، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الوطني التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ،كلية علوم اقتصادية، جامعة قالمة، الجزائر، يومي 17-18افريل 2006.

168. فاتح لقوقي، عبد الحق بوقفة ،الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر،ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الوطني حول نظرة مستقبلية لمساهمة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في توفير الشغل في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 07/06 ديسمبر 2017.

169. فاطمة بن يوب، سهام بوفلفل، "الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد- تجربة مجلس التعاون الخليجي"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 25-26 أفريل، 2017.

170. منير رحماني،"إشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر- الزراعة كبديل آني للحلول الصناعية"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر، 2016.

قائمة المراجع:

171. مصطفى عوايدي ،اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الوطني حول "مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " كلية العلوم الاقتصادية جامعة شهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 07/06 ديسمبر 2017

172. نور الدين شارف،" استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات كمدخل لتنويع الاقتصادي في الجزائر"، ملتقى وطني بعنوان "متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية علوم اقتصادية بشراكة مع مخبر السياسات التنموية والدارسات الاستشرافية، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، يومي30/29نوفمبر 2016.

173. نجوى راشدي ، عبد الرزاق بن علي ، التنويع الاقتصادي: المفهوم، الأهمية و محددات ، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، يوم 03/02/نوفمبر 2016.

174. نصير احمد ، زين يونس ، مداخلة بعنوان أهمية الصادرات الصناعية في تنمية الاقتصاد الجزائري وفق نموذج الاوز الطائر لدول جنوب شرق اسيا ،الملتقى الوطني بعنوان المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و استراتيجيات التنويع الاقتصادي في طل انهيار الاسعار، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة 8ماي قالمة، يومي 26/25 افريل 2017.

175. هشام لبزة، حنان حاقة، "أثر التنويع الاقتصادي على التنمية الاقتصادية "، ورقة بحثية مقدمة ضمن دراسة السياسات الواجب انتهاجها لإصلاح اوضاع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة باجي مختار، عنابة، يومي 14-15 اكتوبر 2017.

سابعا: التقارير والنشرات

176.نور الهدى برنو– المركز العربي الديمقراطي https://democraticac.de/?p=40830

177.تقرير محمد جودة ، مجلة نفهم ، https://www.nafham.com/blog/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

178.تقرير الاقتصاد الكوري بين الاقتصادات العالمية – معجزة نهر الهان https://arabic.korea.net/AboutKorea/Economy/The-Miracle-of-The-Hangang

179. تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة 2005-2010، قطاع شؤون السياسات الاقتصادية ادارة التخطيط ودعم القرار ،الامارات العربية المتحدة ،2012.

180.الإسكوا – ترجمة للتعريف الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9

181.تقرير البنك المركزي المغربي . https://www.bkam.ma/

182.صندوق النقد العربي https://www.amf.org.ae/ar/programs-support/framework

183.مقالة المعرفة ، صين https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%8

184.تقرير دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة –الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية (القدرة على الحصول على تمويل) –مجموعة البنك الدولي –بشراكة مع اليابان و فرنسا و بريطانيا.

185.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، قانون 02/17 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد2 المؤرخ في 10جانفي 2017 ، الجزائر.

186.نشريات مديرية الصناعة والمناجم ولاية مسيلة https://dim-msila.dz/?p=73

187.نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة2022موقع وزارة الصناعة والمناجم وثيقة متوفرة على الرابط https://www.industrie.gov.dz

188.نشرات الاحصائية لبنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz

189. نشرات الاحصائية لبنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/bulletins-statistiques

190. نشريات إحصائية الوطني www.ons.dz .

191.نشريات إحصائية بنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.KD?locations=DZ&start=2010&fbclid=IwAR1nRWJ1ZIZBtCTQqXMy7M9hJSNkbH-o-ivwd8IT453BEuslLyhWrxpuU50

192.إحصائيات مديرية الصناعة لولاية قالمة

193. إحصائيات مديرية السياحة وصناعات التقليدية لولاية قالمة

194.إحصائيات مديرية الفلاحة وتنمية الريفية لولاية قالمة

195.إحصائيات مديرية الصناعة لولاية ميلة.

199.إحصائيات مديرية الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

200.إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية ميلة.

المواقع:

201.اميرة امين ، تعرف على المؤسسة الاقتصادية وخصائصها في 5 نقاط https://www.edarabia.com/ar/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AE%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D8%B5%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%89-5-%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B7/

202.عمران" المنصة الرائدة في تأسيس وإدارة المشاريع الشبابية"، تسهم في إنشاء مجتمع نهضوي راشد متمرِّن على التخطيط والمؤسسية بتنافسية الأداء وأصالة القيم. https://omran.org/ar .

203.موقع الويب وزارة الصناعة والمناجم (الجزائر)

https://areq.net/m/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AC%D9%85_(%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1).html

204.موقع الويب الصناعة والانتاج الصيدلاني

https://www.industrie.gov.dz/dpmepmi/?fbclid=IwAR3NewtdqeXATqX2Z6MT3fXjfO1YPSZKjQSaSqH9_hW3IUVbeGrLXXv4M9k#:~:text=%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A9%20%E2%80%93%20%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%8A

205. https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor

206. https://www.mta.gov.dz

200. وزارة التجارة، مجلس إدارة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يُقر تعريف المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، https://mc.gov.sa/ar/mediacenter/News/Pages/13-12-16-03.aspx

ثامنا: المراجع باللغة الأجنبية.

207. CFI TEAM ,what are small and medium-sized enterprises (SMEs)?, independent businnes with around 50-250 employees, https://corporatefinanceinstitute.com/resources/accounting/small-and-medium-sized-enterprises-smes/ .

208. Selma salhi ،maroccan and algerian small and medium enterprise reality and obstacles ،revue d'economie et de statistique ،volume17 number 1 june 2020

209. Communauté européennes ،«La nouvelle définition des PME «(2006) Site Internet: http://Europa.en.int.estrait de la recommandation 96/280/ce de la commission du 03 avril 1996 concernant de la définition de la PME.

210: gini coefficient , calculation, national changchi university , available onli http://www3.nccu.edu.tw/jthunag/gini.pdf.

قائمة الملاحق:

قائمة المؤسسات الفندقية المعتمدة على مستوى ولاية قالمة

الرقم	اسم المؤسسة	نمط المؤسسة	التصنيف	سعة الاستقبال		العنوان	رقم الهاتف أو الفاكس	البريد الإلكتروني أو الموقع
				عدد الغرف	عدد الأسرة			
01	فندق الشلالة	حموي	*2	170	625	بلدية حمام دباغ قالمة-	037.14.91.98 037.14.92.00	www.egtannaba-dz.com complexehd@gmail.com
02	نزل هوارة	نزل	*2	26	38	بلدية النشماية قالمة-	06.75.72.64.22	www.motel-houara.doomby.com motelhouara@gmail.com
03	فندق الريان	حضري	*1	10	20	شارع 01 نوفمبر 54 بلدية بلخير	037.14.77.89	/
04	فندق بوشهرين	حموي	ثلاث نجوم *3	116	296	حمام أولاد علي هليوبوليس- قالمة	037.23.91.01 037.23.91.04 0661.36.07.43 0661.36.09.20	www.thermes-bouchahine.com bouchahrine@live.fr
05	فندق التاج	حضري	بدون نجمة	21	30	شارع أول نوفمبر 54-قالمة-	044.46.95.44	/
06	فندق جيهان	حموي	نجمة واحدة *1	79	125	بلدية حمام دباغ-قالمة-	037.14.92.22 0666.19.73.71	complexetouristiquedjihane@gmail.com
07	فندق البركة	حموي	غير مصنف	150	369	حمام أولاد علي هليوبوليس-قالمة-	037.23.92.05 037.23.91.74 037.23.91.75	Complexe thermal el baraka elbarraka24@gmail.com
08	مؤسسة معدة للفندقة(بن ناجي)	حضري	هيكل معد للفندقة	21	54	بلدية حمام دباغ قالمة-	06.63.74.60.91	/
09	مؤسسة معدة للفندقة(النجمة)	حضري	هيكل معد للفندقة	17	27	19 شارع سليماني عمار قالمة-	037.15.11.55 06.61.36.19.91	/
10	مؤسسة معدة للفندقة(طارق)	حضري	هيكل معد للفندقة	14	30	05 ساحة عبدي مبروك-قالمة-	06.71.36.05.16 037.15.11.11	/
11	مؤسسة معدة للفندقة(الكرامة)	حضري	هيكل معد للفندقة	12	16	24 شارع سليماني عمار-قالمة-	037.15.14.41 0660.48.14.22	/
12	فندق دار المعلم	حضري	في طريق التصنيف	17	41	طريق عين العربي -قالمة	037.11.15.20	/
13	فندق الفردوس	حضري	بدون نجمة	10	20	حي 61 مسكن بلدية بوشقوف-قالمة-	06.70.30.41.74	/
14	فندق النخيل	حضري	بدون نجمة	11	20	شارع بن رابع بغدادي بوشقوف-قالمة-	07.73.49.49.36	/
15	فندق لالة ماونة	حضري	ثلاث نجوم *3	99	198	طريق الوطني رقم 21 بلدية قالمة	06.61.53.11.19	
المجموع				773	1909	/	/	/

Scanned by TapScanner

عدد مناصب الشغل المحدثة: 2055 منصب

- ذكور: 13835 منصب شغل

- إنـــاث: 6820 منصب شغل

المصدر: غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية قالمة 2020

Scanned by TapScanner

قطاع الصناعة التقليدية والحرف

الإحصائيات : من بداية التسجيلات سنة 1998/01/01 إلى غاية: 2022/10/31

العدد الإجمالي للحرفيين المسجلين: 8143 حرفي

- في ميدان الصناعة التقليدية الفنية: 2113 حرفي
- في ميدان الصناعة التقليدية وإنتاج المواد: 2299 حرفي
- في ميدان الصناعة التقليدية للخدمات: 3731 حرفي

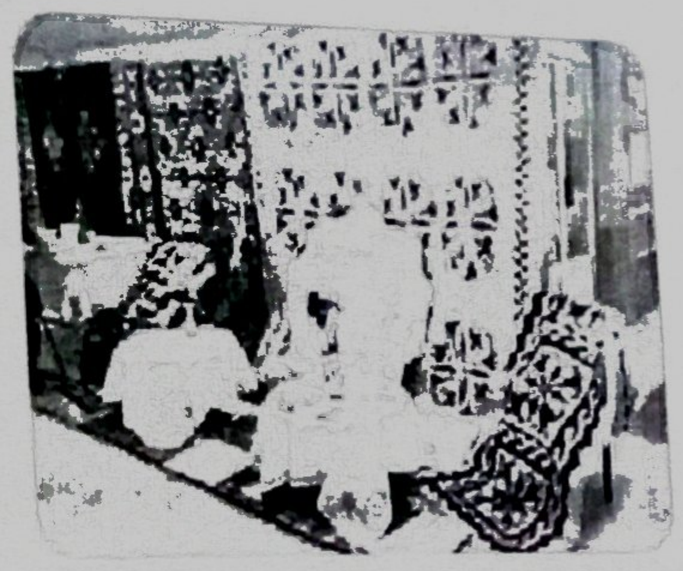

Scanned by TapScanner

تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة

الرقم	قطاع النشاط	عدد المؤسسات 2017	مناصب الشغل 2017	عدد المؤسسات 2018	مناصب الشغل 2018	عدد المؤسسات 2019	مناصب الشغل 2019
1	الفلاحة و الصيد	102	385	107	405	112	425
2	المياه و الطاقة	1	33	1	33	1	33
3	المحروقات	0	0	0	0	0	0
4	خدمات الأشغال البترولية	1	23	13	64	26	128
5	المناجم والمحاجر	35	429	31	427	27	425
6	صناعة التجميع الميكانيك الالكترونيك	49	108	38	86	27	64
7	صناعة مواد البناء	70	610	63	543	56	476
8	البناء والأشغال العمومية	1997	6929	1770	6776	1543	6623
9	الكيمياء والبلاستيك	12	263	14	266	16	269
10	الصناعات الغذائية التبغ والكبريت	232	1639	185	1854	138	2069
11	صناعة النسيج	83	323	83	323	83	323
12	صناعة الجلود والاحذية	0	0	0	0	0	0
13	صناعة الخشب	104	184	80	153	56	122
14	صناعة مختلفة	64	131	60	144	56	157
15	النقل والاتصالات	878	1559	743	1314	608	1069
16	التجارة	1020	2637	1704	2481	2388	2325
17	الفنادق والمطاعم والمقاهي	343	921	317	775	301	629
18	خدمات مقدمة للمؤسسات	945	3101	803	2543	645	1985
19	خدمات مقدمة للاسر	636	1456	478	1093	320	730
20	مؤسسات مالية	21	72	21	70	22	68
21	شؤون عقارية	11	10	12	12	13	14
22	خدمات مقدمة للجماعات	0	0	130	386	260	772
المجموع		**6604**	**20813**	**6653**	**19748**	**6698**	**18706**

Scanned by TapScanner

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2020

الترتيب	قطاع النشاط	عدد المؤسسات	عدد مناصب الشغل
1	فلاحة و صيد	118	466
2	مياه و طاقة	2	163
3	محروقات	0	0
4	خدمات في مجال المحروقات	53	281
5	مناجم و محاجر	23	422
6	صناعات التلحيم ، ميكانيك ، الكترونيك	4	20
7	مواد بناء	42	342
8	بناء و أشغال عمومية	1087	6315
9	كيمياء و بلاستيك	22	276
10	الصناعات الغذائية، التبغ والكبريت	44	2499
11	صناعة النسيج	80	125
12	صناعة الجلود و الأحذية	0	0
13	صناعة الخشب	8	57
14	صناعات مختلفة	46	222
15	نقل و اتصالات	335	621
16	التجارة	3759	2013
17	فنادق مطاعم و مقاهي	236	334
18	خدمات مقدمة للمؤسسات	377	866
19	خدمات مقدمة للأسر	3	2
20	مؤسسات مالية	24	64
21	شؤون عقارية	17	16
22	خدمات مقدمة للجماعات	522	1545
/	المجمـــــوع	**6802**	**16649**

Nouveau total apres ajout de 2900 commercants

Scanned by TapScanner

: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب بلديات الولاية

العدد	البلديات	عدد المؤسسات	النسبة %
1	ميلة	1230	21,85
2	عين التين	52	0,92
3	سيدي خليفة	50	0,89
4	القرارم قوقة	346	6,15
5	حمالة	36	0,64
6	سيدي مروان	138	2,45
7	الشيقارة	35	0,62
8	واد النجاء	152	2,70
9	أحمد راشدي	92	1,63
10	زغاية	130	2,31
11	فرجيوة	489	8,69
12	يحي بني قشة	99	1,74
13	بوحاتم	134	2,38
14	دراجي بوصلاح	41	0,73
15	تسدان حدادة	68	1,21
16	مينار زارزة	60	1,07
17	ترعي باينان	109	1,94
18	تسالة	59	1,05
19	أعميرة آراس	68	1,21
20	عين البيضاء أحريش	69	1,23
21	عياضي بارباس	42	0,75
22	الرواشد	204	3,62
23	تيبرقنت	50	0,89
24	شلغوم العيد	789	14,01
25	واد العثمانية	226	4,01
26	عين ملوك	69	1,23
27	تاجنانت	352	6,25
28	بن يحي عبد الرحمن	41	0,75
29	أولاد خلوف	33	0,59
30	التلاغمة	252	4,48
31	واد سقان	66	1,17
32	المشيرة	49	0,87
المجموع		5630	100

Scanned by TapScanner

مجموع فروع النشاط	2011	النسبة %	2012	النسبة %	التطور السنوي
الفلاحة					
الفلاحة و الصيد البحري	60	1,14	71	1,26	11
المجموع الجزئي 1	60	1,14	71	1,26	11
المحروقات ،الطاقة المناجم و المحاجر					
المياه و الطاقة	2	0,04	2	0,04	0
المحروقات	1	0,02	1	0,02	0
خدمات الأشغال البترولية	1	0,02	1	0,02	0
المناجم و المحاجر	40	0,73	40	0,71	0
المجموع الجزئي 2	44	0,80	44	0,78	0
البناء والأشغال العمومية					
البناء والأشغال العمومية	1944	35,30	2006	35,63	62
المجموع الجزئي 3	1944	35,30	2006	35,63	62
الصناعة التحويلية					
الحديد والصلب	79	1,43	79	1,40	0
مواد البناء	278	5,05	292	5,19	14
الكمياء، البلاستيك، المطا	6	0,11	6	0,11	0
صناعة غذائية	323	5,87	345	6,13	22
صناعة النسيج	19	0,35	19	0,34	0
صناعة الجلد	0	0,00	0	0,00	0
صناعة الخشب والفلين و	282	5,12	283	5,03	1
صناعات مختلفة	8	0,15	8	0,14	0
المجموع الجزئي 4	995	18,07	1032	18,33	37
الخدمات					
النقل و المواصلات	410	7,45	417	7,41	7
التجارة	762	13,84	764	13,57	2
الفندقة و الاطعام	271	4,92	271	4,81	0
خدمات للمؤسسات	340	6,17	341	6,06	1
خدمات للعائلات	324	5,88	325	5,77	1
مؤسسات مالية	12	0,22	12	0,21	0
أعمال عقارية	8	0,15	8	0,14	0
خدمات للمرافق الجماعية	337	6,12	339	6,02	2
المجموع الجزئي 5	2464	44,74	2477	43,99	13
المجموع الكلي	5507	100	5630	100	123

Scanned by TapScanner

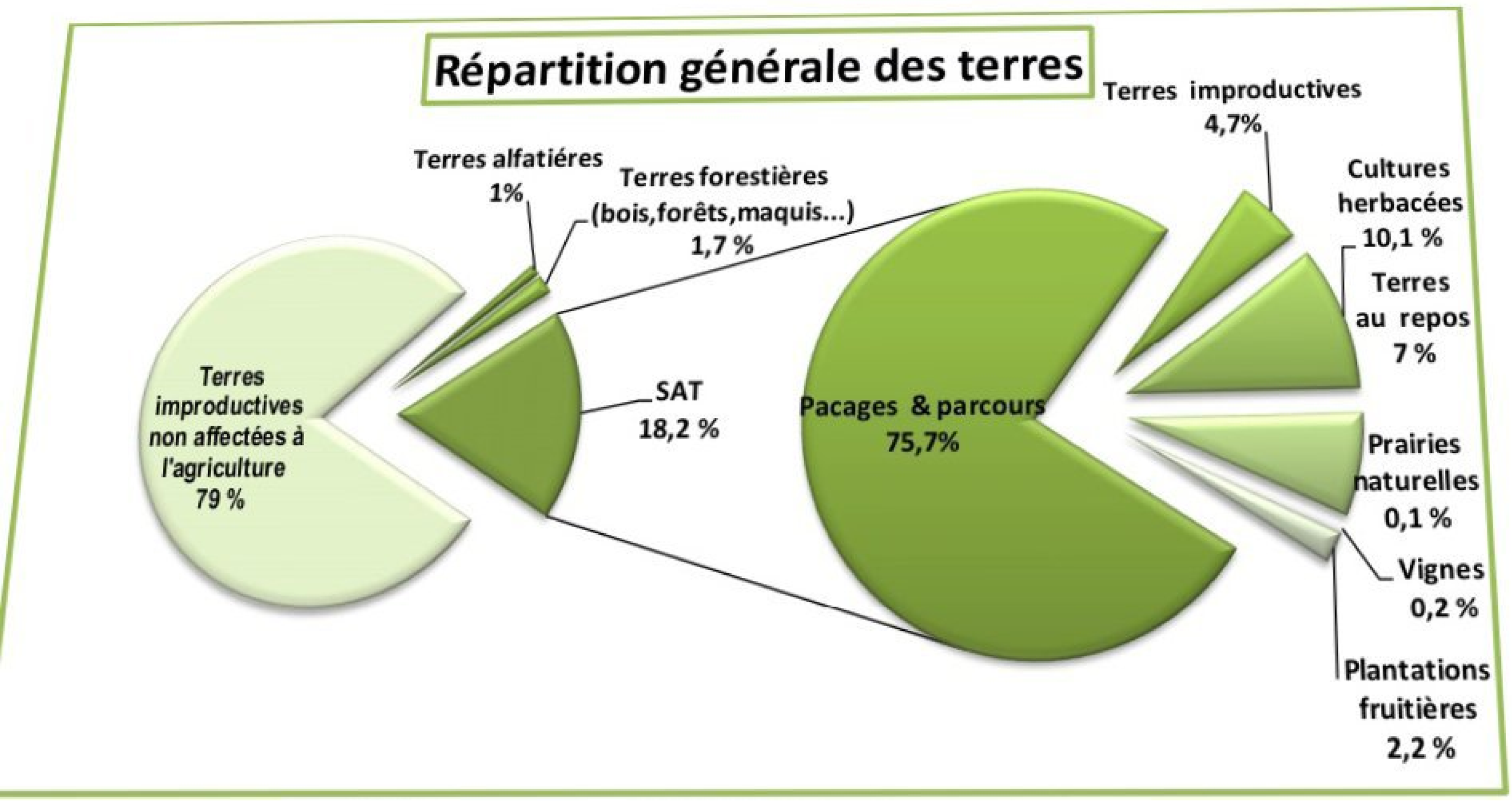

Scanned by TapScanner

I- SUPERFICIES DES TERRES UTILISEES PAR L'AGRICULTURE (2/2)

WILAYA	Plantations arbres fruit		TOTAL S. A. U		Pacages & parcours		Terres improductives		TOTAL S.A.T	
	ha	%	*ha*	%	*ha*	%	*ha*	%	*ha*	%
1 ADRAR	28 327	7,4	**48 272**	12,6	321 599	83,8	14 005	3,6	**383 876**	0,9
2 CHLEF	14 860	5,7	**203 230**	77,4	25 714	9,8	33 567	12,8	**262 511**	0,6
3 LAGHOUAT	6 256	0,4	**73 013**	4,6	1 529 559	95,4	0	0,0	**1 602 572**	3,7
4 O.E.BOUAGHI	3 030	0,6	**360 885**	70,0	122 425	23,7	32 172	6,2	**515 482**	1,2
5 BATNA	21 985	3,0	**422 677**	56,8	237 492	31,9	83 857	11,3	**744 026**	1,7
6 BEJAIA	71 712	43,5	**130 917**	79,4	30 290	18,4	3 587	2,2	**164 794**	0,4
7 BISKRA	52 493	3,2	**185 473**	11,2	1 399 746	84,7	67 532	4,1	**1 652 751**	3,8
8 BECHAR	16 009	1,1	**35 097**	2,5	1 319 237	92,6	69 834	4,9	**1 424 168**	3,3
9 BLIDA	27 534	44,8	**52 324**	85,2	7 589	12,3	1 536	2,5	**61 449**	0,1
10 BOUIRA	42 213	14,4	**189 960**	64,7	76 681	26,1	26 904	9,2	**293 544**	0,7
11 TAMANRASSET	8 053	0,9	**11 466**	1,2	816 100	92,6	53 825	6,1	**881 391**	2,0
12 TEBESSA	12 397	1,5	**309 925**	38,0	434 088	53,2	72 094	8,8	**816 107**	1,9
13 TLEMCEN	37 989	7,1	**350 741**	65,2	153 964	28,6	33 025	6,1	**537 730**	1,2
14 TIARET	24 517	2,2	**707 718**	62,7	393 380	34,9	26 950	2,4	**1 128 048**	2,6
15 TIZI-OUZOU	47 472	32,5	**98 842**	67,7	25 370	17,4	21 859	15,0	**146 072**	0,3
16 ALGER	10 890	32,4	**29 465**	87,7	1 594	4,7	2 522	7,5	**33 581**	0,1
17 DJELFA	18 464	0,7	**378 665**	15,1	2 122 428	84,9	0	0,0	**2 501 093**	5,8
18 JIJEL	18 677	19,0	**44 554**	45,2	39 433	40,0	14 511		**98 499**	0,2
19 SETIF	36 180	7,9	**364 731**	79,3	54 067	11,8	41 084	8,9	**459 883**	1,1
20 SAIDA	6 909	1,4	**308 206**	60,3	159 664	31,2	43 479	8,5	**511 349**	1,2
21 SKIKDA	20 833	10,8	**131 879**	68,3	42 977	22,2	18 323	9,5	**193 179**	0,4
22 S.B.ABBES	15 095	3,9	**362 970**	94,0	3 723	1,0	19 636	5,1	**386 329**	0,9
23 ANNABA	2 402	4,2	**47 449**	82,1	7 585	13,1	2 786	4,8	**57 820**	0,1
24 GUELMA	13 087	4,9	**187 337**	70,8	50 875	19,2	26 405	10,0	**264 617**	0,6
25 CONSTANTINE	2 449	1,4	**125 010**	71,1	50 935	28,9	0	0,0	**175 945**	0,4
26 MEDEA	26 867	4,4	**324 842**	52,6	292 624	47,4	0	0,0	**617 466**	1,4
27 MOSTAGANEM	19 105	13,2	**132 261**	91,4	12 510	8,6	0	0,0	**144 771**	0,3
28 M'SILA	22 600	1,7	**277 592**	21,2	1 029 564	78,8	0	0,0	**1 307 156**	3,0
29 MASCARA	23 988	5,5	**312 787**	72,0	104 292	24,0	17 054	3,9	**434 133**	1,0
30 OUARGLA	22 876	0,4	**47 855**	0,8	4 750 000	83,5	893 799	15,7	**5 691 654**	13,1
31 ORAN	10 672	11,1	**87 782**	91,3	1 823	1,9	6 507	6,8	**96 113**	0,2
32 EL-BAYADH	2 864	0,0	**71 953**	1,2	5 693 495	98,7	550	0,0	**5 765 998**	13,3
33 ILLIZI	1 622	13,9	**2 298**	19,6	6 000	51,3	3 400	29,1	**11 698**	0,0
34 B.B.ARRERIDJ	32 527	13,3	**186 011**	75,9	48 598	19,8	10 556	4,3	**245 165**	0,6
35 BOUMERDES	13 857	14,1	**64 690**	65,6	13 339	13,5	20 516	20,8	**98 544**	0,2
36 EL-TARF	9 230	11,0	**74 023**	88,2	8 518	10,2	1 340	1,6	**83 881**	0,2
37 TINDOUF	578	0,0	**872**	0,0	6 000 000	100,0	1 628	0,0	**6 002 500**	13,8
38 TISSEMSILT	15 679	8,3	**145 424**	76,7	21 997	11,6	22 297	11,8	**189 718**	0,4
39 EL-OUED	41 007	2,4	**95 000**	5,5	1 410 000	82,0	214 600	12,5	**1 719 600**	4,0
40 KHENCHELA	21 405	2,8	**248 204**	32,0	451 134	58,2	75 367	9,7	**774 705**	1,8
41 SOUK-AHRAS	18 239	7,1	**253 063**	81.4	54 380	21,1	3 506	1,4	**310 949**	0,7
42 TIPAZA	14 396	20,4	**62 243**	88,4	8 157	11,6	0	0,0	**70 400**	0,2
43 MILA	11 167	4,0	**237 557**	86,1	21 956	7,9	16 444	6,0	**275 957**	0,6
44 AIN-DEFLA	21 057	8,9	**181 697**	77,1	39 881	16,9	14 054	6,0	**235 632**	0,5
45 NAAMA	6 888	0,3	**28 283**	1,3	2 175 117	98,7	60	0,0	**2 203 460**	5,1
46 A.TEMOUCHENT	11 067	5,4	**180 183**	88,5	8 104	4,0	15 296	7,5	**203 583**	0,5
47 GHARDAIA	14 843	1,1	**44 155**	3,2	1 326 584	96,8	172	0,0	**1 370 911**	3,2
48 RELIZANE	20 524	6,9	**283 020**	94,8	6 062	2,0	9 450	3,2	**298 532**	0,7
TOTAL ALGERIE	**942 888**	**2,2**	**8 502 600**	**19,6**	**32 910 650**	**75,8**	**2 036 089**	**4,7**	**43 395 781**	**100**

Total Agrumes 31 Ha dont 13,75 Ha sous palmiers dattiers

Total Noyaux pépins 272,86 Ha dont 267,92 Ha sous palmiers dattiers

Scanned by TapScanner

(القيم بملايين الدولارات الأمريكية)

	2017	2018	2019	2020	2021	2021			2022 *		
						الثلاثي الثاني 2021	الثلاثي الثالث 2021	الثلاثي الرابع 2021	الثلاثي الأول 2022 *	الثلاثي الثاني 2022	الثلاثي الثالث 2022
البترول الخام											
القيمة (مليون دولار أمريكي)	10 459,9	12 117,6	11 231,5	5 509,9	9 740,9	2 275,9	2 609,3	3 274,5	3 649,9	4 396,2	3 491,1
منها : ترحيل الأرباح	2 308,3	2 756,4	2 409,2	1 424,5	2 162,7	544,1	519,1	633,1	786,5	902,7	631,5
(الحجم مليون برميل)	193,4	170,1	174,1	131,5	134,7	33,1	35,2	40,7	35,1	37,3	33,6
(الحجم مليون طن متري)	24,7	21,7	22,2	16,7	17,1	4,2	4,5	5,2	4,4	4,7	4,3
سعر الوحدة (دولارأمريكي للبرميل)	54,1	71,3	64,4	42,1	72,7	68,9	74,3	80,5	103,5	117,8	103,6
الكوندونسا					-	-	-	-	-	-	-
القيمة (مليون دولار أمريكي)	1 950,5	2 527,2	2 192,1	1 136,2	2 030,6	513,7	504,8	640,0	714,7	523,2	452,2
منها : ترحيل الأرباح	361,1	420,6	334,8	246,5	230,9	77,2	55,1	58,3	62,1	71,8	37,8
الحجم (مليون برميل)	37,5	38,5	39,1	29,2	27,8	7,4	6,6	7,8	7,1	5,5	6,2
الحجم (مليون طن متري)	4,2	4,3	4,4	3,3	3,1	0,9	0,7	0,9	0,8	0,6	0,7
سعر الوحدة (دولارأمريكي للبرميل)	51,9	65,6	56,1	38,6	73,2	70,6	76,0	82,4	100,4	95,2	73,5
مواد البترول المكررة					-	-	-	-	-	-	-
القيمة (مليون دولار أمريكي)	6 967,4	8 041,5	6 816,0	4 722,5	7 995,2	2 014,8	1 940,9	2 196,5	2 602,7	3 425,1	2 611,4
الحجم (مليون برميل)	123,2	112,9	108,1	115,6	107,4	27,6	24,9	26,0	24,6	30,5	29,0
الحجم (مليون طن متري)	15,6	14,3	13,7	14,6	13,6	3,5	3,2	3,3	3,1	3,9	3,7
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	56,6	71,2	63,1	40,8	74,4	73,1	77,9	84,4	105,6	112,4	90,2
غاز البترول المميع					-	-	-	-	-	-	-
القيمة (مليون دولار أمريكي)	2 977,5	3 401,1	2 434,7	1 821,9	3 585,6	783,4	897,1	1 209,5	1 097,3	1 260,2	982,0
منها : ترحيل الأرباح	289,6	388,2	215,2	176,9	292,5	74,3	43,0	104,0	65,4	82,1	71,3
الحجم(مليون برميل)	75,3	71,9	68,0	60,7	63,8	16,8	15,3	16,9	15,4	17,5	17,2
الحجم (مليون طن متري)	6,9	6,6	6,3	5,6	5,9	1,5	1,4	1,6	1,4	1,6	1,6
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	39,5	47,3	35,8	30,0	56,2	46,5	58,5	71,6	71,5	71,9	57,0
الغاز الطبيعي المميع					-	-	-	-	-	-	-
القيمة (مليون دولار أمريكي)	3 571,3	3 502,2	3 731,1	2 419,1	3 834,9	833,0	753,4	1 453,0	1 090,7	1 788,6	2 254,5
الحجم (مليون م3)	26,7	21,5	25,2	22,9	24,0	5,9	5,0	5,9	5,6	5,1	4,7
الحجم (بليار من وحدة الحرارة البريطانية BTU)	623,0	502,4	599,6	532,8	557,8	138,0	115,3	136,6	131,3	120,6	109,2
سعر الوحدة (دولار للمتر المكعب من الغاز الطبيعي المميع)	133,7	162,5	148,0	105,5	160,1	141,0	152,0	247,2	193,5	347,6	483,1
سعر الوحدة (دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية BTU)	5,7	7,0	6,2	4,5	6,9	6,0	6,5	10,6	8,3	14,8	20,6
الغاز الطبيعي					-	-	-	-	-	-	-
القيمة (مليون دولار أمريكي)	7 276,2	9 285,7	6 762,8	4 621,8	7 606,5	1 953,4	1 756,6	2 226,9	2 510,7	3 181,0	6 347,1
الحجم (مليار م3)	38,1	38,5	29,0	25,6	39,0	10,4	9,3	8,8	9,0	8,5	9,2
الحجم (بليار من وحدة الحرارة البريطانية BTU)	1 425,3	1 442,3	1 078,6	952,8	1 457,2	386,0	345,6	329,3	337,8	319,4	345,2
سعر الوحدة (دولار لألف متر مكعب)	191,0	241,5	233,4	180,7	194,9	188,7	189,6	253,2	279,5	374,9	689,6
سعر الوحدة (دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية BTU)	5,1	6,5	6,8	4,9	5,2	5,0	5,0	6,7	7,4	9,9	18,6
إجمالي الإيرادات من المحروقات (مليون دولار)	33 202,8	38 938,7	33 168,2	20 231,5	35 190,8	8 538,9	8 612,1	11 083,0	11 718,5	14 910,1	16 237,6
منها :حصة شركاء سوناطراك	3 220,5	3 723,2	3 123,3	2 076,3	3 122,8	805,6	686,7	918,9	1 033,6	1 164,9	838,5

(*)معطيات مؤقتة

المصدر : بنك الجزائر

Scanned by TapScanner

8 الناتج الداخلي الخام

1.8 توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية
(القيم بملايير الدينارات)

		الناتج الداخلي الخام	المحروقات	قطاعات أخرى	الفلاحة	الصناعة	بناء و أشغال عمومية	خدمات خارج الإدارات العمومية	خدمات الإدارات العمومية	حقوق و رسوم على الواردات
2016		17 514,6	3 025,6	13 093,4	2 140,3	979,3	2 072,9	4 841,3	3 059,6	1 395,6
2017		18 876,2	3 699,7	15 176,6	2 219,1	1 040,8	2 203,7	5 163,5	3 072,0	1 477,5
2018		20 259,0	4 547,8	14 213,2	2 427,0	1 127,9	2 346,5	5 305,3	3 006,5	1 498,0
2019		20 500,3	3 991,0	14 890,0	2 529,1	1 161,7	2 492,0	5 527,5	3 179,7	1 619,3
2020	الثلاثي 1	4 937,6	752,3	3 809,3	634,6	284,2	595,8	1 318,1	976,6	376,0
	الثلاثي 2	4 371,2	568,1	3 447,7	645,5	283,3	504,3	1 227,6	787,0	355,4
	الثلاثي 3	4 530,1	605,3	3 542,2	625,2	290,0	627,0	1 318,5	681,5	382,6
	الثلاثي 4	4 638,1	649,4	3 622,0	641,5	290,8	640,2	1 295,0	754,5	366,7
	السنة	18 477,0	2 575,1	14 421,2	2 546,8	1 148,3	2 367,3	5 159,2	3 199,6	1 480,7
2021	الثلاثي 1	5 336,9	979,6	3 962,5	654,2	295,5	588,9	1 538,6	885,3	394,8
	الثلاثي 2	5 301,7	1 160,2	3 740,4	665,4	310,3	592,9	1 353,1	818,7	401,1
	الثلاثي 3	5 531,3	1 250,2	3 875,4	678,8	311,8	666,0	1 391,4	827,4	405,7
	الثلاثي 4	5 909,0	1 522,0	3 984,7	689,9	313,1	730,4	1 384,6	866,7	402,3
	السنة	22 079,0	4 912,1	15 563,0	2 688,3	1 230,7	2 578,2	5 667,7	3 398,1	1 603,9
2022*	الثلاثي 1	6 652,4	1 753,5	4 481,0	749,1	322,9	692,7	1 724,9	991,4	417,9
	الثلاثي 2	6 868,6	2 197,2	4 241,1	791,9	334,6	684,5	1 421,3	1 008,8	430,3
		بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام								
2016		100,0	17,3	74,8	12,2	5,6	11,8	27,6	17,5	8,0
2017		100,0	19,6	80,4	11,8	5,5	11,7	27,4	16,3	7,8
2018		100,0	22,4	70,2	12,0	5,6	11,6	26,2	14,8	7,4
2019		100,0	19,5	72,6	12,3	5,7	12,2	27,0	15,5	7,9
2020	الثلاثي 1	100,0	15,2	77,1	12,9	5,8	12,1	26,7	19,8	7,6
	الثلاثي 2	100,0	13,0	78,9	14,8	6,5	11,5	28,1	18,0	8,1
	الثلاثي 3	100,0	13,4	78,2	13,8	6,4	13,8	29,1	15,0	8,4
	الثلاثي 4	100,0	14,0	78,1	13,8	6,3	13,8	27,9	16,3	7,9
	السنة	100,0	13,9	78,0	13,8	6,2	12,8	27,9	17,3	8,0
2021	الثلاثي 1	100,0	18,4	74,2	12,3	5,5	11,0	28,8	16,6	7,4
	الثلاثي 2	100,0	21,9	70,6	12,6	5,9	11,2	25,5	15,4	7,6
	الثلاثي 3	100,0	22,6	70,1	12,3	5,6	12,0	25,2	15,0	7,3
	الثلاثي 4	100,0	25,8	67,4	11,7	5,3	12,4	23,4	14,7	6,8
	السنة	100,0	22,2	70,5	12,2	5,6	11,7	25,7	15,4	7,3
2022*	الثلاثي 1	100,0	25,8	67,4	11,7	5,3	12,4	23,4	14,7	6,3
	الثلاثي 2	100,0	22,2	70,5	12,2	5,6	11,7	25,7	15,4	6,5
		(تغير سنوي بالنسبة المئوية)								
2016		4,8%	-3,5%	7,1%	10,6%	6,5%	8,1%	6,3%	5,5%	3,1%
2017		7,8%	22,3%	15,9%	3,7%	6,3%	6,3%	6,7%	0,4%	5,9%
2018		7,3%	22,9%	-6,3%	9,4%	8,4%	6,5%	2,7%	-2,1%	1,4%
2019		1,2%	-12,2%	4,8%	4,2%	3,0%	6,2%	4,2%	5,8%	8,1%
2020		-9,9%	-35,5%	-3,1%	0,7%	-1,2%	-5,0%	-6,7%	0,6%	-8,6%
2021*		8,1%	30,2%	4,0%	3,1%	4,0%	-1,2%	16,7%	-9,3%	5,0%

المصدر: الديوان الوطني الإحصاء
(*)معطيات مؤقتة

1.8 التمثيل البياني : الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية

تطور الناتج الداخلي الخام

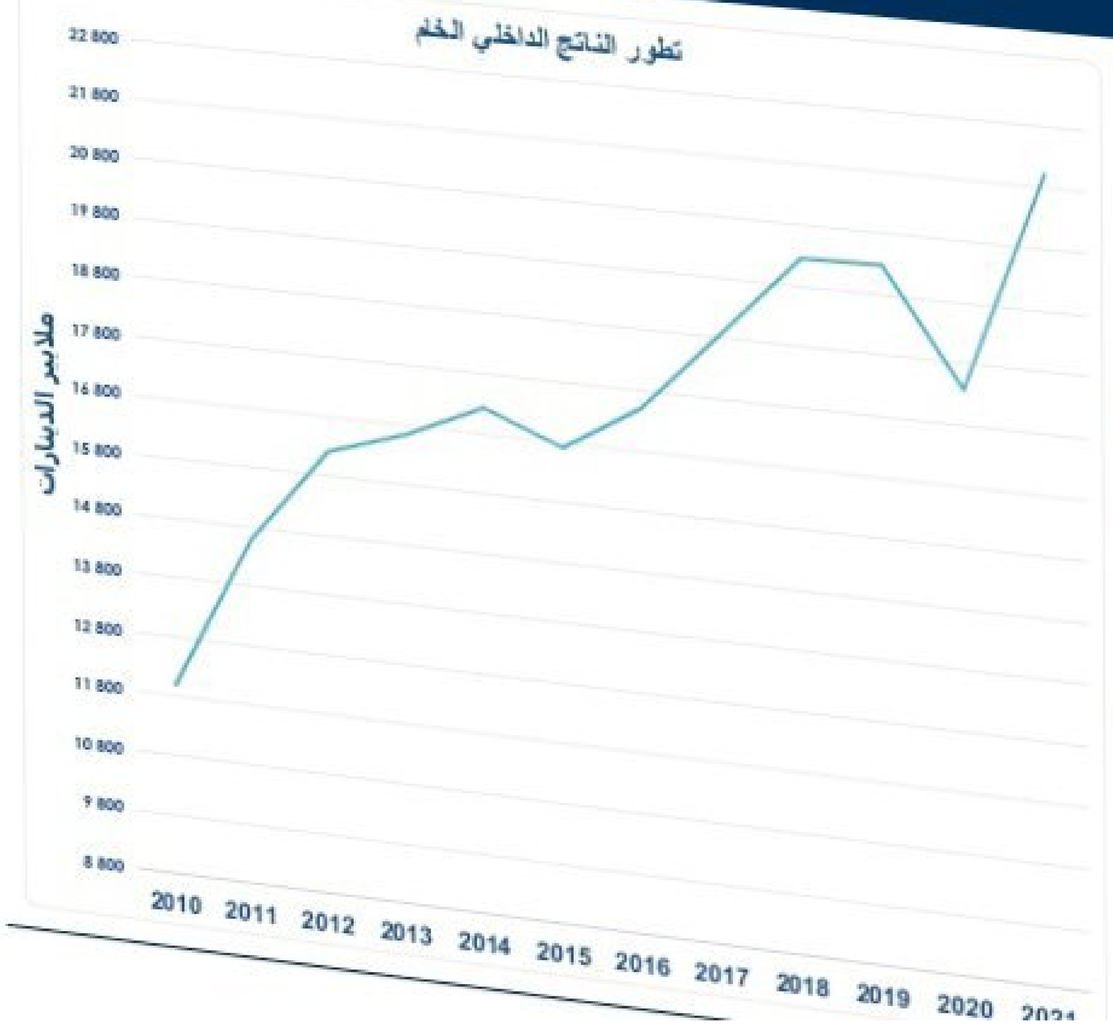

توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات

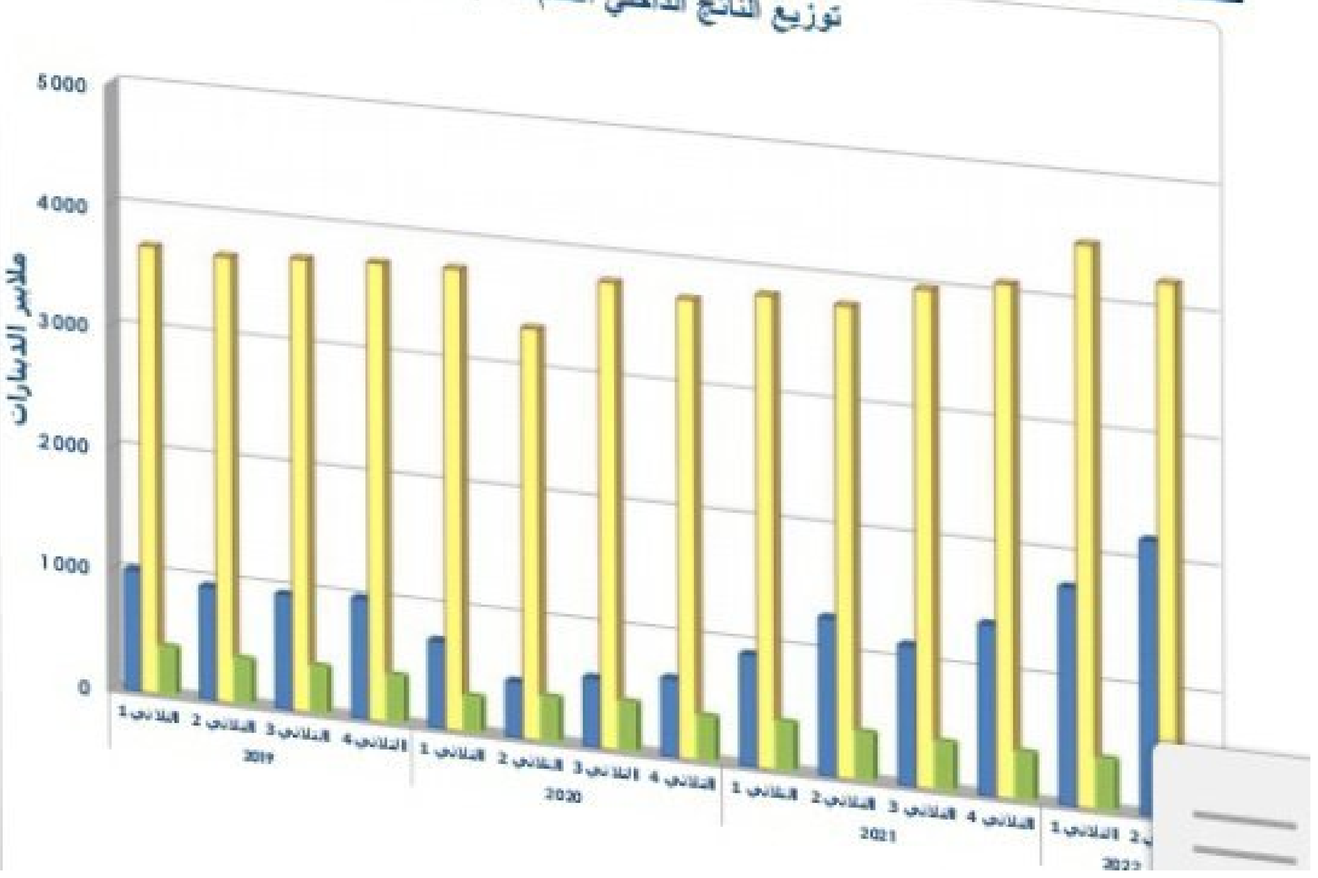

Scanned by TapScanner

2.2.4. PME Privé

Le nombre total des PME privées à fin 2022 est de 1 359 580. Les PME privées se concentrent au niveau du secteur des **services** (le transport en particulier), **l'Artisanat** et le **BTPH** (le bâtiment en particulier).

Tableau 7 PME privé par secteur d'activité

	Secteurs d'Activité[7]	*Nombre*	*Part en (%)*
I	**Agriculture**	8 322	0,61
II	**Hydrocarbures, Energie, Mines et services liés**	3369	0,25
III	**BTPH**	204438	15,04
IV	**Industries manufacturières**	115 921	8,53
V	**Services y compris les professions libérales**	703 445	51,74
VI	**Artisanat**	324085	23,84
	Total Général	**1 359 580**	**100,00**

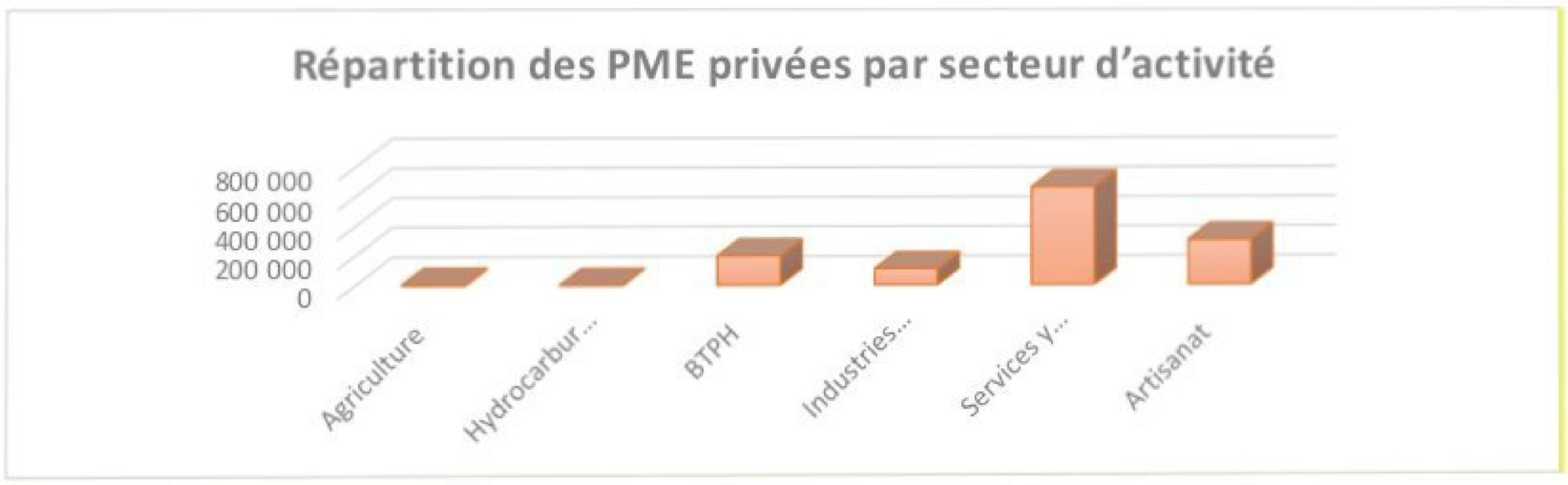

[7] **Source : CNAS/CASNOS**

Scanned by TapScanner

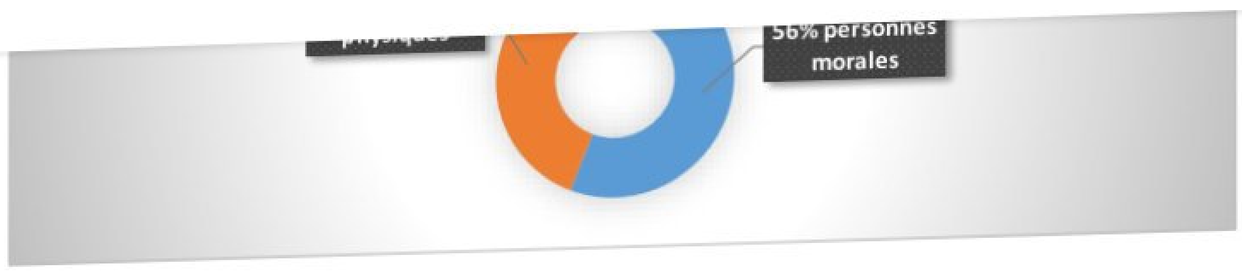

[1] Source : CNAS

[2] Source : CASNOS

[3] Source : ECOFIE

PME Année 2022

2. Distribution

2.1 Par taille

Durant l'Année 2022, les **TPE**[4] sont au nombre de 72 318 TPE, soit un taux de 98,47%, demeurant ainsi fortement dominante dans le tissu économique.

Tableau 3 PME par tranche d'effectif

Secteurs d'activités	A la fin 2021	Année 2022				A la fin 2022
		de 1 à 9 salariés	de10 à 49 salariés	de 50 à 250salariés	Total PME de 1 à 250 salariés	
Agriculture	8 010	377	17	0	394	8 404
Hydrocarbures, Energie, Mines et services liés	3 243	107	17	4	128	3 371
BTPH	199 331	4722	365	34	5121	204 452
Industries manufacturières	109 991	5833	143	25	6001	115 992
Services y compris les professions libérales	662 185	40799	440	75	41314	703 499
Artisanat	303 605	20480			20480	324 085
Total	**1 286 365**	**72 318**	**982**	**138**	**73 438**	**1 359 803**
%		**98,47**	**1,34**	**0,19**	**100**	

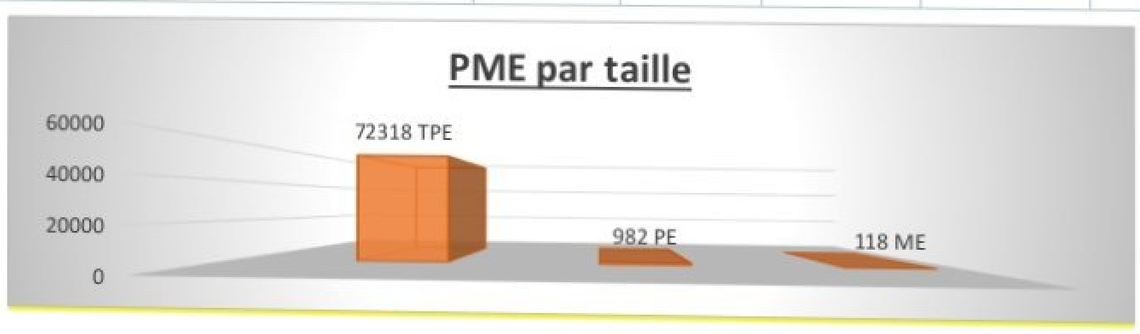

[4] TPE (Très Petite Entreprise) : effectif de moins de 10 salariés

Scanned by TapScanner